الجمهورية اليمنية

وزارة العدل

قطاع التخطيط والبنى التحتية

الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

إدارة التقييم والجودة

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لوزارة العدل للعام 2020م

تقييم مستوى تنفيذ خطة الوزارة السنوي من العام ٢٠٢٠م

أولاً:- تحليل عملية تنفيذ الخطة :-

في نهاية العام من عام الخطة ٢٠٢٠م، كان من الواجب على الوزارة إجراء تحليل لعملية تنفيذ الخطة، بغرض الوصول إلى معرفة قدرة وإمكانيات وأداء قطاعات الوزارة وما تتبعها من إدارات عامة على إنجاز مهامها الموكلة إليها بموجب الخطة التشغيلية للوزارة.

ونستعرض فيما يلي نتائج تحليل تنفيذ الخطة:-

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الإستراتيجية
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	١. عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاعات.	%١٠٠	
		١. إعداد تقرير تقييمي لمستوى تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. إعداد تقرير إنجاز تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	
		٣. إعداد تقرير تقييمي نصف سنوي لمستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للفترة (١ يناير – ٣٠) يونيو ٢٠٢٠م .	%١٠٠	
		٤. إعداد تقرير إنجاز نصف سنوي لإنجازات وزارة العدل للفترة من ١ يناير إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.	%١٠٠	
		٥. إعداد تقرير الإحصاء القضائي السنوي لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	
		٦. إعداد تقرير الإحصاء التوثيقي السنوي لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	
		٧. إعداد تقرير الإحصاء المالي والإداري السنوي لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	
٢	إعداد الدراسات اللازمة لتحديد طرق الاستفادة العاجلة من إيرادات السلطة القضائية وسبل تطوير هذه الإيرادات.	١. إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	%٩٢,٥
		٢. إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
		٣. دراسة طرق الاستفادة من إيرادات صندوق دعم القضاء.	%٨٠	
		٤. دراسة جدوى العائد المادي لمشروع الحوسبة.	%١٠٠	
		٥. دارسة جدوى استثمار مواقع المحاكم والنيابات وغيرها.	%١٠٠	
		٦. دراسة طرق استعادة نسبة الرسوم التي تذهب إلى السلطة المحلية.	%٦٠	
		٧. متابعة تحصيل الإيرادات المختلفة وتوريدها إلى خزينة الدولة.	%١٠٠	
		٨. إجراء الجرد السنوي الفعلي لموجودات الوزارة لعام ٢٠١٨م ومقارنته مع البيانات المتوفرة.	%١٠٠	
٣	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق اسس علمية تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين الخدمات القضائية المقدمة.	١. تزويد عدد (٨٠) محكمة بالمطبوعات القضائية.	%١٠٠	%٧٩,٣٧
		٢. تزويد عدد (٤٠) محكمة بالطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية.	%١٠٠	
		٣. إعداد آلية لتكريم المبرزين من الكادر الإداري في السلطة القضائية.	%١٠٠	
		٤. تكريم المبرزين من الكادر للإداري في السلطة القضائية.	%٠	
		٥. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	%١٠٠	
		٦. تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري.	%٠	
		٧. تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة.	%١٠٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الإستراتيجية
		٨. تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية .	%١٠٠	
		٩. تحديد احتياجات المحاكم من الطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	%١٠٠	
		١٠. تحديد احتياجات عدد (٨٠) محكمة استئنافية وابتدائية من المطبوعات القضائية	%١٠٠	
		١١. تغطية (٨٥) منطقة شاغرة من الأمناء.	%١٠٠	
		١٢. مراجعة نظام المناطق الشاغرة واستكمال إدخال المناطق المعتمدة ضمن البرنامج.	%٨٠	
		١٣. إجراء مسح للمناطق الشاغرة من الأمناء واعتماد ١٠% منها..	%١٠٠	
		١٤. إعادة ترتيب وتنظيم ارشيف الأمناء وفرز الملفات والسجلات وحفظها لعدد (٤٠٠٠) أمين.	%٣٠	
		١٥. دراسة تقارير أداء وإنجازات مكاتب التوثيق بالمحافظات للعام ٢٠١٩م وتحليلها والرفع بخلاصتها مع التوصيات والمقترحات.	%٧٠	
		١٦. رصد المخالفات وأوجه القصور التي تظهر في الوثائق المسلمة لإدارة التصديق لغرض المصادقة عليها للخارج ورفع تقرير عنها.	%٦٠	
		١٧. الحد من ظاهرة تزوير أختام أقلام التوثيق بطباعة أختام ضاغطة ومموهة لعدد (٥٠) من اقلام التوثيق كمرحلة ثانية.	%٩٠	
		١٨. إعداد دراسة حول الإدارة القضائية بالمحاكم (الواقع – الصعوبات – الحلول والمعالجات).	%٨٠	
		١٩. إعداد دراسة حول إنشاء وحدات التوافق والتصالح.	%١٠٠	
		٢٠. إعداد (١٥) تعميمات للمحاكم في المجالات المالية والإدارية والتنظيمية والفنية.	%٦٠	
		٢١. إعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية وأرشفة وتنظيم محتوياتها	%١٠٠	
		٢٢. تفعيل دور وأداء مجلس الوزارة بنسبة ٩٠%	%١٠٠	
		٢٣. متابعة تفعيل دور القطاعات داخل الوزارة لتنفيذ خططها وإعداد تقاريرها بنسبة ٧٠%.	%١٠٠	
		٢٤. متابعة الرفع لمجلسي الوزراء والقضاء الأعلى والوحدة الفنية بالتقارير التقييمية المطلوبة لتنفيذ الرؤية الوطنية لعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	
		٢٥. المشاركة في إعداد خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	
		٢٦. تفعيل دور اللجان التي شكلت لإعداد مشاريع القرارات الجمهورية والقوانين واللوائح.	%١٠٠	
		٢٧. الرفع بتقارير دورية عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء ومجلس القضاء لعام ٢٠٢٠م ومتابعة تنفيذها.	%١٠٠	
		٢٨. متابعة مشاريع القرارات الجمهورية واللوائح لدى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.	%١٠٠	
		٢٩. رفع مستوى الاستجابة لدى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بنسبة (١٠٠%).	%١٠٠	
		٣٠. كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (١٠٠%).	%٧٠	
		٣١. تفعيل العمل باستخدام النظام الإليكتروني في القطاعات والإدارات العامة والإدارات الفرعية والأقسام التابعة لها.	%١٠٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الإستراتيجية
		٣٢. استكمال تجهيز مقر الادارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بالمبنى الجديد.	%٠	
٤	تفعيل نظام الإشراف والرقابة على جميع الجوانب المالية في المحاكم والنيابات الإستئنافية والإبتدائية خصوصاً ما يتعلق بتنظيم وضبط حسابات الأمانات والمصادرات والكفالات.	١. فتح حسابات في البنك المركزي أو البنك الذي يخوله البنك المركزي لتوريد الأمانات إليه أولاً بأول وعدم التوريد إلى صندوق المحكمة.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. متابعة ومحاسبة من بذمتهم عهد مالية وأمانات لم يتم إخلاؤها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وفقاً للقانون.	%١٠٠	
٥	وضع وتطبيق قواعد ومعايير تربط بين حجم المخصصات والكادر العامل وبين حجم الأعمال والإنجاز على مستوى كافة مؤسسات وهيئات السلطة القضائية.	١. إعداد خطة طوارئ لتوفير النفقات التشغيلية الفعلية للمحاكم والنيابات بالإمكانات المالية المتاحة.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. تحديد المخصصات المالية الخاصة بكل محكمة ونيابة بناءً على مستوى إنجاز العمل وجودته وعدد الكادر العامل وحجم العمل.	%١٠٠	
٦	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم.	١. تقييم الأداء الوظيفي لجميع العاملين بديوان عام الوزارة	%٦٠	%٨٠
		١. إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	%١٠٠	
		٢. إعداد وإنجاز قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	%٤٠	
		٣ .تعيين مسئول التزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة %	%١٠٠	
		٤. تكليف عدد (١٠) مسئول امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات. %١٠٠	%١٠٠	
٧	تأهيل وتنمية القدرات البشرية والإدارية والفنية لكادر القضاء وأعضاء النيابة وتوفير العدد الكافي على مستوى كل محكمة في عموم الجمهورية اليمنية وفق معايير ومواصفات تتطلبها الوظيفة.	١. إعداد خطة التدريب الميداني للكوادر القضائية والإدارية في المحافظات لعام ٢٠٢١م.	%١٠٠	%١٠٠
٨	رفد قسم التدريب المستمر بالمعهد بالكوادر المؤهلة من منتسبي السلطة القضائية.	١. ترشيح كوادر من السلطة القضائية من أجل تأهيلهم كمدربين في المعهد في الجوانب المالية والإدارية والفنية وفقاً لمعايير المؤهل النوعي والكفاءة.	%٧٠	%٦٧
		٢. تدريب عدد (٨٠) موظفاً حول أعمال قلم الكتاب وأمناء السر.	%١٠٠	
		٣. تدريب عدد (٤٠) موظفاً في مجال أعمال التوثيق.	%٥٠	
		٤ .تدريب عدد (٨٠) موظفاً في المجال الإداري القانوني.	%١٠٠	
		٥- تدريب عدد (٤٠) موظفاً في الأعمال المالية والمحاسبية.	%١٠٠	
		٦- تدريب عدد (٤٠) أميناً شرعياً حول أعمال الأمناء الشرعيين .	%١٠٠	
		٧- تدريب عدد (٤٠) موظفاً في أعمال المخازن وقيد المضبوطات والتوريدات.	%١٠٠	
		٨- تدريب عدد (٨٠) موظفاً على استخدام الحاسوب والأنظمة الالكترونية.	%١٠٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الإستراتيجية
		٩. إقامة (٧) فعاليات ما بين ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	%٥٠	
٩	توفير وإعادة تأهيل البنية التحتية للسلطة القضائية.	١. حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. تقدير تكلفة إعادة الأعمار والترميم والتأهيل وتوفير التجهيزات اللازمة لها.	%١٠٠	
		٣. إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	%١٠٠	
		٤. المشاركة في حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	%١٠٠	
		٥. المشاركة في تقدير تكلفة إعادة الأعمار والترميم والتأهيل وتوفير التجهيزات اللازمة لها.	%١٠٠	
١١	حصر البنية التحتية للسلطة القضائية وتصنيفها وفق عدة اعتبارات.	١. تشكيل فريق مسح وحصر وتصنيف وتوثيق العقارات التابعة للسلطة القضائية.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. إعداد برنامج مزمن لتنفيذ وإنجاز المهمة.	%١٠٠	
١٢	تفعيل دور المجالس التأديبية لكافة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية والأجهزة التابعة والمرتبطة بها وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.	١. تشكيل المجالس التأديبية وتنظيم أعماله واختصاصاته	%١٠٠	%٧٠
		٢. محاسبة وتأديب كل من يخل بواجبات وظيفته وتوقيع الجزاءات والعقوبات المناسبة وتنفيذها.	%٨٠	
		٣. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	%١٠٠	
		٤. تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري	%٠	
١٣	تحسين وتسهيل الخدمات القضائية المقدمة باتخاذ إجراءات تحد من الفساد وتيسير الوصول إلى العدالة.	١. التحقيق في الشكاوى والبت فيها أولاً بأول	%١٠٠	%٨٤,٢٨
		٢. إحالة الفاسدين والمخالفين للمحاسبة والتأديب	%١٠٠	
		٣. استبدال المنقطعين والمفصولين بكوادر كفؤة.	%٨٠	
		٤. إجراء التدوير الوظيفي بحسب قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية.	%١٠٠	
		٥. تعليق اللافتات التحذيرية في المحاكم والنيابات.	%٣٠	
١٤	تفعيل الدور الرقابي على مستوى كافة هيئات السلطة القضائية فيما يخص الجوانب الإدارية وعدد الكادر المخصص ومدى الانضباط الوظيفي وعدم التسرب.	١. تطبيق نظام تقييم الأداء الوظيفي.	%٨٠	%٧٠
		٢. إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	%٥٠	
		٣. وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق	%١٠٠	
		٤. تنفيذ التفتيش المفاجئ وبصورة مستمرة على موظفي النيابات والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في عشر محافظات ورفع التقارير بصورة شهرية.	%٤٠	
		٥. إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	%٥٠	
		٦. وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق	%١٠٠	
١٥	تحديث وتطوير السجلات والأوراق القضائية	١. تشكيل لجنة لإعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية وتجربة النماذج على عدد من المحاكم وتقييم نتائج التطبيق والأخذ بالملاحظات إن وجدت -صدور قرار باعتمادها.	%٤٥	%٣٥
		٢. طباعة السجلات وتوزيعها على المحاكم والنيابات.	%٥٠	
		٤. طباعة السجلات وتوزيعها على المحاكم والشعب المتخصصة.	%٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الإستراتيجية
١٦	حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	١. إعداد خطة لاستعادة الوثائق المفقودة من المحاكم والنيابات التي دمرها العدوان.	%١٠٠	%٨٣,٣٣
		٢. استكمال إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات الأخرى.	%٥٠	
		٣. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	%٨٠	
١٩	توفير العون القضائي والاستشارات القانونية للنساء واستيعاب خصوصية احتياجات المرأة، وتسريع المحاكمات.	١. إعداد دراسة لتوفير العون القضائي المحدد قانوناً ضمن مهام وزارة العدل ونقابة المحامين وتخصص موازنة لذلك.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. إعداد الآلية المقترحة	%١٠٠	
		٣. دراسة إنشاء وحدات المرأة المتقاضية ضمن مكاتب خدمات المتقاضيين وتنظيم ذلك في اللائحة التنظيمية للمحاكم.	%١٠٠	
		٤. تقديم المساعدة القانونية والعون القضائي للأحداث والأطفال.	%١٠٠	
		٥. متابعة أعمال الخبراء الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحداث.	%١٠٠	
		٦. تحسين أوضاع الأطفال الموقوفين.	%١٠٠	
		٧. التنسيق مع الجهات المختصة بتنفيذ زيارات ميدانية لسجون النساء.	%١٠٠	
		٨. تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء الفقيرات والمعسرات.	%١٠٠	
		٩. تحديث قاعدة بيانات النوع الإجتماعي (ذكور – إناث) في هيئات السلطة القضائية.	%١٠٠	
٢٠	إستكمال منظومة التشريعات ذات العلاقة بالعمل القضائي.	١. تحديث وتطوير قانون السلطة القضائية	%٨٠	%٦٠
		٢. إعداد وإصدار مشروع قانون النيابة العامة.	%٠	
		٣. إعداد مشروع قانون تنظيم أعمال الخبرة	%١٠٠	
		٤. مراجعة وتطوير القوانين الأساسية بما يعزز تحقيق قيم العدالة ويزيل الاختلالات ويستوعب المتغيرات وجوانب الخلل التي أظهرتها وقائع التطبيق.	على الأمانة العامة لمجلس القضاء	
٢١	تطوير البناء المؤسسي التنظيمي لأجهزة السلطة القضائية وتعزيز دور هيئة التفتيش القضائي.	١. إعداد مشاريع اللوائح المالية لوزارة العدل (لائحة صندوق دعم القضاء - لائحة العون القضائية - لائحة الأمانات النقدية والعينية).	%١٠٠	%٥٠
		٢. تشكيل لجنة لتعديل مشاريع اللوائح التنظيمية لكل من وزارة العدل، المحاكم الابتدائية والإستئنافية.	%٠	
		٣. إعداد مشروعي اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء، واللائحة التنفيذية لقانون المعهد.	%٠	
		٤. متابعة تنفيذ القرار الجمهوري بإنشاء مركز الطب الشرعي والنفسي – وإعداد دراسة لإنشاء وحدات التوافق والتصالح.	%١٠٠	
٢٢	الحد من الفساد وأوجه القصور والخلل في أعمال الوزارة والمحاكم	١. متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواءً المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم.	%١٠٠	%٩٠
		٢. تفعيل دور المجالس التأديبية لكافة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية والأجهزة التابعة والمرتبطة بها وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب .	%١٠٠	
		٣. إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها من خلال توثيق عدد (٢٤) محضر تحرير و(٦) تقارير لمسارح الجرائم، ومتابعة إثبات (١٢) حالة لقصف مباني السلطة القضائية.	%٧٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الإستراتيجية
٢٣	تنمية العلاقات الدولية والتعاون الدولي مع الدول والمنظمات الأخرى.	١. متابعة مجلس الوزراء للموافقة على المادة (٦٩) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي المعدلة.	%٥٠	%٧٠
		٢. إعداد مشروع اتفاقية تعاون قضائي وقانوني مع جمهورية إيران الإسلامية	%٩٠	
		٣. إستكمال طباعة ونشر وتوزيع (١,٠٠٠) نسخة من كتاب الإتفاقيات الدولية، و(٢٠٠٠) نسخة إليكترونية على المحاكم والنيابات.	%١٠٠	
		٤. إعداد كتاب بالمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا.	%٤٠	
٢٤	تنمية القدرات البشرية القضائية والإدارية للسلطة القضائية.	١. المشاركة في إقامة ورشة عمل حول القانون الدولي الإنساني.	%٥٠	%٤٥
		٢. المشاركة في ورشة عمل حول رصد وتوثيق جرائم العدوان..	%٤٠	
٢٥	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي ومنتسبي السلطة القضائية.	١. إستكمال إعداد قاعدة بيانات شاملة للنازحين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان.	%٤٠	%٤٠
٢٦	تطوير وتوحيد مراكز البيانات والأنظمة الإلكترونية في كافة أجهزة وهيئات وجهات السلطة القضائية.	١. توفير الأجهزة والمعدات التقنية اللازمة لعمل الأنظمة الإلكترونية في وزارة العدل.	%٥٠	%٧٠
		٢. توفير الأجهزة المطلوبة و ربط ٢٢ محكمة بالأنظمة الإلكترونية (القضائية، المالية والإدارية والتوثيق) بما فيها مكاتب خدمات الجمهور.	%٩٠	
		٣. التدريب على استخدام الأنظمة القضائية، المالية والإدارية في المحاكم والنيابات لعدد ٢٢ محكمة ونيابة.	%٨٠	
		٤. إدخال البيانات السابقة في الأنظمة القضائية، المالية والإدارية في المحاكم والنيابات.	%٠	
		٥. استضافة المواقع الإليكترونية لدى المرود الوطني (يمن نت).	%١٠٠	
		٦. تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية و الاجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.	%١٠٠	
٢٧	تفعيل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية.	١. التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد	%٧٠	%٣٨
		٢. المشاركة في عملية تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال في عدد (٣٠) محكمة.	%١٠٠	
		٣. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٤) قطاعات في الوزارة و(١٥) إدارة عامة فيها والمعهد العالي للقضاء بنسبة ٥٠% .	%٢٠	
		٤. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٧) محاكم استئنافية والمحاكم التابعة لها (حجة – صعدة – تعز - والمحويت وعمران وريمة بنسبة ٥٠%.	%٠	
		٥. التحقق من مدى كفاية وكفاءة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	%٠	
٢٨	إنشاء عدد من مكاتب خدمات الجمهور في المحاكم الإستئنافية والابتدائية في المحافظات الرئيسية وتزويدها بالإمكانيات اللازمة.	١. تفعيل مكاتب ووحدات خدمات الجمهور في المحاكم والشعب الإستئنافية بأمانة العاصمة وتوفير الإمكانيات اللازمة.	%٤٠	%٤٠
٢٩	تنمية الشعور بالواجب الوطني لقيادات وكوادر السلطة القضائية.	١. تفعيل الكوادر في رفع الوعي الوطني وتماسك الجبهة الداخلية من خلال سلسله من الأنشطة الموجهة.	%١٠٠	%٩٨
		٢. تسيير قوافل الدعم للجبهات.	%١٠٠	
		٣. إقامة معارض الصور لشهداء أعضاء ومنتسبي السلطة القضائية، وإحياء ذكراهم.	%١٠٠	

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الأهداف الإستراتيجية
		٤. الزيارات الميدانية للمرابطين والجرحى وأسر الشهداء والجرحى.	%١٠٠	
		٥. إطلاق مشروع لدعم أسر شهداء السلطة القضائية.	%٩٠	
٣٠	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبناها التحتية.	١. نشر المعلومات والبيانات حول الأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية.	%١٠٠	
		٣. القيام بعدد (١٢) زيارة ميدانية للجرحى واسر الشهداء والنازحين من منتسبي القضاء جراء العدوان الغاشم.	%١٠٠	
٣١	نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية احترام القانون وقدسية ومكانة القضاء وإبراز دورة وإنجازاته وكشف وفضح جرائم العدوان	١. الإعداد والتحضير لعقد (٢١) حلقة ولقاء تلفزيوني وإذاعي توعوي.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	%١٠٠	
		٣. الإعداد والتحضير لعقد (٨) لقاءات إذاعية وتليفزيونية للمساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	%١٠٠	
٣٢	التغطية الإعلامية الشاملة لكافة الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها الوزارة والأجهزة التابعة لها.	١. إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والمواقع عن القضاء والمحاكم.	%١٠٠	%١٠٠
		٢. استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة	%١٠٠	
		٣. المشاركة في التنظيم والترتيب لعقد عدد (٨) فعاليات التي ستقيمها الوزارة.	%١٠٠	
		٤. تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الإستشارية إليكترونياً	%١٠٠	
		٥. إصدار الصحيفة القضائية.	%١٠٠	

ثانياً:- تحليل على مستوى تنفيذ الإدارات العامة :-

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
١	قطاع الشئون المالية والإدارية	وكيل القطاع	١- عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	%١٠٠	%١٠٠
			٢- عقد (٤) إجتماعات ربع سنوية لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	%١٠٠	
		الإدارة العامة للشئون المالية	١. إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	%٨٥
			٢. إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٨م.	%١٠٠	
			٣. دراسة طرق الاستفادة من إيرادات صندوق دعم القضاء.	%٨٠	
			٤. دراسة جدوى العائد المادي لمشروع الحوسبة.	%٧٠	
			٥. دارسة جدوى استثمار مواقع المحاكم والنيابات وغيرها.	%٠	
			٦. دراسة طرق استعادة نسبة الرسوم التي تذهب إلى السلطة المحلية.	%٦٠	
			٧. متابعة تحصيل الإيرادات المختلفة وتوريدها إلى خزينة الدولة.	%٨٠	
			٨- إجراء الجرد السنوي الفعلي لموجودات الوزارة لعام ٢٠١٨م ومقارنته مع البيانات المتوفرة.	%١٠٠	
			٩- تزويد عدد (٨٠) محكمة بالمطبوعات القضائية.	%١٠٠	
			١٠. تزويد عدد (٤٠) محكمة بالطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية.	%١٠٠	
			١١. فتح حسابات في البنك المركزي أو البنك الذي يخوله البنك المركزي لتوريد الأمانات إليه أولاً بأول وعدم التوريد إلى صندوق المحكمة.	%١٠٠	
			١٢. متابعة ومحاسبة من بذمتهم عهد مالية وأمانات لم يتم إخلاؤها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وفقاً للقانون.	%١٠٠	
			١٣. إعداد خطة طوارئ لتوفير النفقات التشغيلية الفعلية للمحاكم والنيابات بالإمكانات المالية المتاحة.	%١٠٠	
			١٤. تحديد المخصصات المالية الخاصة بكل محكمة ونيابة بناءً على مستوى إنجاز العمل وجودته وعدد الكادر العامل وحجم العمل.	%١٠٠	
		الإدارة العامة للموارد البشرية	١. إعداد آلية لتكريم المبرزين من الكادر الإداري في السلطة القضائية.	%١٠٠	%٨٠
			٢. تكريم المبرزين من الكادر للإداري في السلطة القضائية.	%٠	
			٣. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	%١٠٠	
			٤. تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري.	%١٠٠	
			٥. تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة .	%١٠٠	
			٦- تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية.	%١٠٠	
			٧. تقييم الأداء الوظيفي لجميع العاملين بديوان عام الوزارة	%٦٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
٢	قطاع التخطيط والبنى التحتية	الإدارة العامة للتدريب والتأهيل	١- إعداد خطة التدريب الميداني للكوادر القضائية والإدارية في المحافظات لعام ٢٠٢١م.	%١٠٠	%٨٧
			٢- ترشيح كوادر من السلطة القضائية من أجل تأهيلهم كمدربين في المعهد في الجوانب المالية والإدارية والفنية وفقاً لمعايير المؤهل النوعي والكفاءة.	%٧٠	
			٣- تدريب عدد (٨٠) موظفاً حول أعمال قلم الكتاب وأمناء السر.	%١٠٠	
			٤- تدريب عدد (٤٠) موظفاً في مجال أعمال التوثيق.	%٥٠	
			٥.تدريب عدد (٨٠) موظفاً في المجال الإداري القانوني.	%١٠٠	
			٦- تدريب عدد (٤٠) أميناً شرعياً حول أعمال الأمناء الشرعيين .	%١٠٠	
			٧- تدريب عدد (٤٠) موظفاً في الأعمال المالية والمحاسبية.	%١٠٠	
			٨- تدريب عدد (٤٠) موظفاً في أعمال المخازن وقيد المضبوطات والتوريدات.	%١٠٠	
			٩- تدريب عدد (٨٠) موظفاً على استخدام الحاسوب والأنظمة الالكترونية.	%١٠٠	
			١٠- إقامة (٧) فعاليات ما بين ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	%٥٠	
		الإدارة العامة للتجهيزات	١- تحديد احتياجات المحاكم من الطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	%١٠٠	%١٠٠
			٢- تحديد احتياجات عدد (٨٠) محكمة استئنافية وابتدائية من المطبوعات القضائية.	%١٠٠	
		وكيل القطاع	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية .	%١٠٠	%١٠٠
			عقد (٤) إجتماعات ربع سنوية لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع .	%١٠٠	
		الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء	١- إعداد تقرير تقييمي لمستوى تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	%١٠٠
			٢- إعداد تقرير إنجاز تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	
			٣- إعداد تقرير تقييمي نصف سنوي لمستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للفترة ١ يناير – ٣٠ يونيو٢٠٢٠م.	%١٠٠	
			٤- إعداد تقرير إنجاز نصف سنوي لإنجازات وزارة العدل للفترة من ١ يناير إلى ٣٠ يونيو.٢٠٢٠م	%١٠٠	
			٥- إعداد تقرير الإحصاء القضائي السنوي لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	
			٦- إعداد تقرير الإحصاء التوثيقي السنوي لعام ١٤٣٩هـ .	%١٠٠	
			٧- إعداد تقرير الإحصاء المالي والإداري السنوي لعام ٢٠١٩م.	%١٠٠	
			٨- إعداد الخطة التشغيلية للعام ٢٠٢١م.	%١٠٠	
		الإدارة العامة للمشاريع والصيانة	١. حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	%١٠٠	%١٠٠
			٢. تقدير تكلفة إعادة الأعمار والترميم والتأهيل وتوفير التجهيزات اللازمة لها.	%١٠٠	
			٣. إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	%١٠٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
		الإدارة العامة للمباني والأراضي	١. المشاركة في حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	%١٠٠	%١٠٠
			٢. المشاركة في تقدير تكلفة إعادة الأعمار والترميم والتأهيل وتوفير التجهيزات اللازمة لها.	%١٠٠	
			٣. تشكيل فريق مسح وحصر وتصنيف وتوثيق العقارات التابعة للسلطة القضائية.	%١٠٠	
			٤. إعداد برنامج مزمن لتنفيذ وإنجاز المهمة.	%١٠٠	
٣	قطاع المحاكم والتوثيق	وكيل القطاع	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	%١٠٠	%١٠٠
			عقد (٤) إجتماعات لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع والتنسيق بين الإدارات العامة التابعة له.	%١٠٠	
		الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء	١. تشكيل المجالس التأديبية وتنظيم أعماله واختصاصاته.	%١٠٠	%٦٩,١٧
			٢. محاسبة وتأديب كل من يخل بواجبات وظيفته وتوقيع الجزاءات والعقوبات المناسبة وتنفيذها.	%٨٠	
			٣. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	%١٠٠	
			٤. تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري.	%٠	
			٥. إجراء التدوير الوظيفي بحسب قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية.	%١٠٠	
			٦. التحقيق في الشكاوى والبت فيها أولاً بأول.	%١٠٠	
			٧. إحالة الفاسدين والمخالفين للمحاسبة والتأديب.	%١٠٠	
			٨. استبدال المنقطعين والمفصولين بكوادر كفؤة.	%٨٠	
			٩. تطبيق نظام تقييم الأداء الوظيفي.	%٦٠	
			١٠. إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	%٥٠	
			١١ وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق.	%١٠٠	
			١٢. تنفيذ التفتيش المفاجئ وبصورة مستمرة على موظفي النيابات والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في عشر محافظات ورفع التقارير بصورة شهرية.	%٣٠	
			١٣. تشكيل لجنة لإعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية وتجربة النماذج على عدد من المحاكم وتقييم نتائج التطبيق والأخذ بالملاحظات إن وجدت -صدور قرار باعتمادها.	%٥٠	
			١٤. طباعة السجلات وتوزيعها على المحاكم والنيابات.	%٥٠	
			١٥. إعداد خطة لاستعادة الوثائق المفقودة من المحاكم والنيابات التي دمرها العدوان.	%١٠٠	
			١٦. إستكمال إعداد وإصدار قاموس لغة الإشارة للصم والبكم.	%٢٥	
			١٧. استكمال إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات الأخرى.	%٥٠	
		الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة	١. تشكيل المجالس التأديبية وتنظيم أعماله واختصاصاته	%١٠٠	%٧٢,٣٠
			٢. محاسبة وتأديب كل من يخل بواجبات وظيفته وتوقيع الجزاءات والعقوبات المناسبة وتنفيذها	%٨٠	
			٣. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	%١٠٠	
			٤. تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري	%٠	
			٥. إجراء التدوير الوظيفي بحسب قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية.	%١٠٠	
			٦. التحقيق في الشكاوى والبت فيها أولاً بأول	%١٠٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			٧. إحالة الفاسدين والمخالفين للمحاسبة والتأديب.	%١٠٠	
			٨. استبدال المنقطعين والمفصولين بكوادر كفؤة.	%٨٠	
			٩. تطبيق نظام تقييم الأداء الوظيفي.	%٤٠	
			١٠. إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	%٥٠	
			١١. وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق.	%١٠٠	
			١٢. تنفيذ التفتيش المفاجئ وبصورة مستمرة على موظفي النيابات والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في عشر محافظات ورفع التقارير بصورة شهرية.	%٥٠	
			١٣. تشكيل لجنة لإعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية وتجربة النماذج على عدد من المحاكم والشعب المتخصصة وتقييم نتائج التطبيق والأخذ بالملاحظات إن وجدت -صدور قرار باعتمادها.	%٤٠	
		الإدارة العامة للتوثيق	١- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	%١٠٠	%٧٥
			٢- تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري.	%٠	
			٣- إجراء التدوير الوظيفي بحسب قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية.	%١٠٠	
			٤- التحقيق في الشكاوى والبت فيها أولاً بأول.	%١٠٠	
			٥- إحالة الفاسدين والمخالفين للمحاسبة والتأديب.	%١٠٠	
			٦- تطبيق نظام تقييم الأداء الوظيفي.	%٦٠	
			٧- إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	%٥٠	
			٨- وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق.	%١٠٠	
			٩- تنفيذ التفتيش المفاجئ وبصورة مستمرة على موظفي النيابات والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في عشر محافظات ورفع التقارير بصورة شهرية.	%٣٠	
			١٠- إعداد خطة لاستعادة الوثائق المفقودة من المحاكم والنيابات ومكاتب واقلام التوثيق التي دمرها العدوان.	%١٠٠	
			١١- تغطية (٨٥) منطقة شاغرة من الأمناء.	%١٠٠	
			١٢- مراجعة نظام المناطق الشاغرة واستكمال إدخال المناطق المعتمدة ضمن البرنامج.	%٨٠	
			١٣- إجراء مسح للمناطق الشاغرة من الأمناء واعتماد ١٠% منها..	%١٠٠	
			١٤- إعادة ترتيب وتنظيم ارشيف الأمناء وفرز الملفات والسجلات وحفظها لعدد (٤٠٠٠) أمين.	%٣٠	
			١٥- دراسة تقارير أداء وإنجازات مكاتب التوثيق بالمحافظات للعام ٢٠١٩م وتحليلها والرفع بخلاصتها مع التوصيات والمقترحات.	%٧٠	
			١٦- رصد المخالفات وأوجه القصور التي تظهر في الوثائق المسلمة لإدارة التصديق لغرض المصادقة عليها للخارج ورفع تقرير عنها.	%٦٠	
			١٧- الحد من ظاهرة تزوير أختام أقلام التوثيق بطباعة أختام ضاغطة ومموهة لعدد (٥٠) من اقلام التوثيق كمرحلة ثانية.	%٩٠	
		الإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر	١. إعداد دراسة لتوفير العون القضائي المحدد قانوناً ضمن مهام وزارة العدل ونقابة المحامين وتخصص موازنة لذلك.	%١٠٠	%٨٩
			٢. إعداد الآلية المقترحة.	%١٠٠	
			٣. دراسة إنشاء وحدات المرأة المتقاضية ضمن مكاتب خدمات المتقاضيين وتنظيم ذلك في اللائحة التنظيمية للمحاكم.	%١٠٠	
			٤. تقديم المساعدة القانونية والعون القضائي للأحداث والأطفال.	%١٠٠	
			٥. متابعة أعمال الخبراء الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحداث.	%١٠٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			٦. تحسين أوضاع الأطفال الموقوفين	%١٠٠	
			٧. التنسيق مع الجهات المختصة بتنفيذ زيارات ميدانية لسجون النساء.	%١٠٠	
			٨. تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء الفقيرات والمعسرات.	%١٠٠	
			٩- تحديث قاعدة بيانات النوع الإجتماعي (ذكور – إناث) في هيئات السلطة القضائية.	%٢٠	
٣	قطاع المكتب الفني	رئيس المكتب الفني	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية.	%١٠٠	%١٠٠
			عقد (٤) إجتماعات ربع سنوية لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع.	%١٠٠	
		الإدارة العامة للشئون القانونية	١. تحديث وتطوير قانون السلطة القضائية.		%٥٧
			٢. إعداد وإصدار مشروع قانون النيابة العامة.	%٠	
			٣. إعداد مشروع قانون تنظيم أعمال الخبرة.	%١٠٠	
			٤. مراجعة وتطوير القوانين الأساسية بما يعزز تحقيق قيم العدالة ويزيل الاختلالات ويستوعب المتغيرات وجوانب الخلل التي أظهرتها وقائع التطبيق.	على الأمانة العامة لمجلس القضاء	
			٥. إعداد مشاريع اللوائح المالية لوزارة العدل (لائحة صندوق دعم القضاء - لائحة العون القضائية - لائحة الأمانات النقدية والعينية).	%١٠٠	
			٦. تشكيل لجنة لتعديل مشاريع اللوائح التنظيمية لكل من وزارة العدل، المحاكم الابتدائية والإستئنافية.	%٠	
			٧. إعداد مشروعي اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء، واللائحة التنفيذية لقانون المعهد.	%٠	
			٨. متابعة تنفيذ القرار الجمهوري بإنشاء مركز الطب الشرعي والنفسي – وإعداد دراسة لإنشاء وحدات التوافق والتصالح.	%١٠٠	
			٩. متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواءً المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم.	%١٠٠	
			١٠. تفعيل دور المجالس التأديبية لكافة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية والأجهزة التابعة والمرتبطة بها وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب .	%١٠٠	
			١١. إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها من خلال توثيق عدد (٢٤) محضر تحريز و(٦) تقارير لمسارح الجرائم، ومتابعة إثبات (١٢) حالة لقصف مباني السلطة القضائية.	%٧٠	
٢	الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان	الإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان	١. متابعة مجلس الوزراء للموافقة على المادة (٦٩) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي المعدلة.	%٥٠	%٥٩
			٢. إعداد مشروع اتفاقية تعاون قضائي وقانوني مع جمهورية إيران الإسلامية	%٩٠	
			٣. إستكمال طباعة ونشر وتوزيع (١,٠٠٠) نسخة من كتاب الإتفاقيات الدولية، و(٢٠٠٠) نسخة إليكترونية على المحاكم والنيابات.	%١٠٠	
			٤. إعداد كتاب بالمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا.	%٤٠	
			٥- المشاركة في إقامة ورشة عمل حول القانون الدولي الإنساني.	%٥٠	
			٦- المشاركة في ورشة عمل حول رصد وتوثيق جرائم العدوان.	%٤٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
			٧- إستكمال إعداد قاعدة بيانات شاملة للنازحين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان.	%٤٠	
٣	الإدارة العامة للدراسات والبحوث	الإدارة العامة للدراسات والبحوث	١. إعداد دراسة حول الإدارة القضائية بالمحاكم (الواقع – الصعوبات – الحلول والمعالجات).	%٨٠	%٨٥
			٢. إعداد دراسة حول إنشاء وحدات التوافق والتصالح.	%١٠٠	
			٣. إعداد (١٥) تعميمات للمحاكم في المجالات المالية والإدارية والتنظيمية والفنية.	%٦٠	
			٤. إعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية وأرشفة وتنظيم محتوياتها	%١٠٠	
٤	الإدارة العامة لمكتب الوزير	الإدارة العامة لمكتب الوزير	١. تفعيل دور وأداء مجلس الوزارة بنسبة ٩٠%.	%١٠٠	%١٠٠
			٢. متابعة تفعيل دور القطاعات داخل الوزارة لتنفيذ خططها وإعداد تقاريرها بنسبة ٧٠%.	%١٠٠	
			٣. متابعة الرفع لمجلسي الوزراء والقضاء الأعلى والوحدة الفنية بالتقارير التقييمية المطلوبة لتنفيذ الرؤية الوطنية لعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	
			٤. المشاركة في إعداد خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠٢٠م.	%١٠٠	
			٥. تفعيل دور اللجان التي شكلت لإعداد مشاريع القرارات الجمهورية والقوانين واللوائح.	%١٠٠	
			٦. الرفع بتقارير دورية عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس القضاء لعام ٢٠٢٠م ومتابعة تنفيذها.	%١٠٠	
			٧. متابعة مشاريع القرارات الجمهورية واللوائح لدى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.	%١٠٠	
٥	الإدارة العامة لمركز معلومات القضاء	الإدارة العامة لمركز معلومات القضاء	١. توفير الأجهزة والمعدات التقنية اللازمة لعمل الأنظمة الإلكترونية في وزارة العدل.	%٥٠	%٤٧.٥
			٢. توفير الأجهزة المطلوبة و ربط ٢٢ محكمة بالأنظمة الإلكترونية (القضائية، والمالية والإدارية والتوثيق) بما فيها مكاتب خدمات الجمهور.	%٩٠	
			٣. التدريب على استخدام الأنظمة القضائية، المالية والإدارية في المحاكم والنيابات لعدد ٢٢ محكمة ونيابة.	%٦٠	
			٤. إدخال البيانات السابقة في الأنظمة القضائية، المالية والإدارية في المحاكم والنيابات.	%٠	
			٥. استضافة المواقع الإليكترونية لدى المرود الوطني (يمن نت).	%١٠٠	
			٦. تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية و الاجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.	%٦٠	
٦	الإدارة العامة للمراجعة الداخلية	الإدارة العامة للمراجعة الداخلية	١. التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.	%٧٠	%٣٨
			٢. المشاركة في عملية تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال في عدد (٣٠) محكمة.	%١٠٠	
			٣. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٤) قطاعات في الوزارة و(١٥) إدارة عامة فيها والمعهد العالي للقضاء بنسبة ٥٠% .	%٢٠	
			٤. رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٧) محاكم استئنافية والمحاكم التابعة لها (حجة – صعدة – تعز - والمحويت وعمران وريمة بنسبة ٥٠%.	%٠	
			٥. التحقق من مدى كفاية وكفاءة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	%٠	

م	القطاع	الإدارة العامة	الهدف التشغيلي	نسبة تنفيذ الهدف التشغيلي	نسبة أداء الإدارة العامة
٧	الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور	الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور	١. تفعيل مكاتب ووحدات خدمات الجمهور في المحاكم والشعب الإستنافية بأمانة العاصمة وتوفير الإمكانيات اللازمة.	%٤٠	%٥٧
			٢. تعليق اللافتات التحذيرية في المحاكم والنيابات.	%٣٠	
			٣. رفع مستوى الاستجابة لدى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بنسبة (١٠٠%).	%١٠٠	
			٤. كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (١٠٠%).	%٧٠	
			٥. تفعيل العمل باستخدام النظام الإليكتروني في القطاعات والإدارات العامة والإدارات الفرعية والأقسام التابعة لها.	%١٠٠	
			٦. استكمال تجهيز مقر الادارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بالمبنى الجديد.	%٠	
٨	الإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية	الإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية	١. تفعيل الكوادر في رفع الوعي الوطني وتماسك الجبهة الداخلية من خلال سلسله من الأنشطة الموجهة.	%١٠٠	%٩٩,٣٧
			٢. تسيير قوافل الدعم للجبهات.	%١٠٠	
			٣. إقامة معارض الصور لشهداء أعضاء ومنتسبي السلطة القضائية، وإحياء ذكراهم.	%١٠٠	
			٤. الزيارات الميدانية للمرابطين والجرحى وأسر الشهداء والجرحى.	%١٠٠	
			٥. إطلاق مشروع لدعم أسر شهداء السلطة القضائية.	%٩٠	
			٦. نشر المعلومات والبيانات حول الأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها.	%١٠٠	
			٧. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية.	%١٠٠	
			٨. القيام بعدد (١٢) زيارة ميدانية للجرحى واسر الشهداء والنازحين من منتسبي القضاء جراء العدوان الغاشم.	%١٠٠	
			٩. الإعداد والتحضير لعقد (٢١) حلقة ولقاء تلفزيوني وإذاعي توعوي.	%١٠٠	
			١٠. بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	%١٠٠	
			١١. الإعداد والتحضير لعقد (٨) لقاءات إذاعية وتليفزيونية للمساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	%١٠٠	
			١٢. . إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والمواقع عن القضاء والمحاكم.	%١٠٠	
			١٣. استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة.	%١٠٠	
			١٤. المشاركة في التنظيم والترتيب لعقد عدد (٨) فعاليات التي ستقيمها الوزارة.	%١٠٠	
			١٥. تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الاستشارية إليكترونياً	%١٠٠	
			١٦. إصدار الصحيفة القضائية.	%١٠٠	
٩	وحدة مكافحة غسل الأموال	وحدة مكافحة غسل الأموال	١. إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	%١٠٠	%٨٥
			٢. إعداد وإنجاز قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	%٤٠	
			٣. تعيين مسئول التزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة.	%١٠٠	
			٤. تكليف عدد (١٠) مسئول امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات.	%١٠٠	

مما سبق يلاحظ أن هناك تقارب في مستويات تنفيذ خطط الإدارات العامة مع هبوط مستوى التنفيذ لدى البعض منها، لكنها بشكل عام تحوم حول مستوى متوسط لتنفيذ الخطة.

ثالثاً :- تقييم مستوى تنفيذ الخطة :-

تسعى الوزارة إلى معرفة نتائج أعمالها وجهودها وحقيقة وواقع عملية التنفيذ وتحديد وتشخيص الأسباب والتحديات التي مثلت عائقاً أساسياً ادت إلى عدم التنفيذ.

ونظراً للتحديات والصعوبات الكبيرة التي تمر بها بلادنا بشكل عام والسلطة القضائية بشكل خاص، والتي فرضت نفسها على العمل، وحدت كثيراً من جهود الوزارة في تنفيذ خطتها.

إلا أن الوزارة بادرت إلى تنفيذ الخطة وبروح عالية من المسئولية الوطنية والشعور بحجم وخطورة التحديات متجاوزة في ذلك الكثير من الصعوبات والمعوقات.

ولأن عملية تنفيذ الخطة قد سارت بوتيرة عالية فقد كان ذلك سبباً لتحقيق العديد من الإنجازات، لكن بالمقابل كان هناك عدد من الصعوبات والتحديات التي واجهت الوزارة في إطار تنفيذها للخطة خلال عام الخطة:

الصعوبات التي واجهت الوزارة في تنفيذ خطتها:

- عدم تجاوب بعض المحاكم في تقديم ورفع البيانات والمعلومات المطلوبة منها في كثير من الأنشطة اللازمة لتنفيذ الخطة، خاصةً البيانات اللازمة لقواعد البيانات وتقييم الأداء وغيرها.
- شحة الامكانيات المالية وعدم توفر الموازنة المناسبة اللازمة لتنفيذ الخطة.
- عدم توفر النفقات المالية لشراء الآلات والمعدات والأجهزة والمطبوعات اللازمة للوزارة والمحاكم، وهو ما يعني إعاقة الجهات المختصة عن القيام بواجبها في العمل على الوجه المطلوب.

التحديات التي واجهت الوزارة في تنفيذ خطتها:

- ✓ العدوان الغاشم على بلادنا والحصار الجائر الذي خلق ظروف عمل استثنائية اثرت على مستوى الإنجاز.
- ✓ ضمان عدم توقف العمل في مختلف المؤسسات والهيئات القضائية خاصةً المحاكم وضمان استمراريتها في تأدية عملها وواجباتها.
- ✓ المحافظة على محتويات المحاكم والنيابات العامة من قضايا وسجلات وأثاث وتجهيزات إليكترونية وتجهيزات مكتبية وغيرها في ظل استمرار العدوان في الاستهداف الممنهج لمقرات المحاكم والنيابات العامة.

- ✓ توقف العمل في بعض مباني المحاكم بسبب استهداف العدوان الغاشم لمقراتها، وعدم وجود مخصصات مالية لاستئجار البديل عنها وشراء وتوفير الإحتياجات الضرورية من الأثاث والتجهيزات اللازمة لها لتأدية أعمالها.

والله الموفق،،،،

التقرير التقييمي السنوي قطاع الشئون المالية والإدارية

- قطاع الشئون المالية والإدارية
- التقرير التقييمي للإدارة العامة للشئون المالية.
- التقرير التقييمي للإدارة العامة للموارد البشرية.
- التقرير التقييمي للإدارة العامة للتدريب والتأهيل.
- التقرير التقييمي للإدارة العامة للتجهيزات.

التقرير التقييمي السنوي لقطاع الشئون المالية والإدارية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع الشئون المالية والإدارية للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية.	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عدد الإجتماعات المنفذة.	تم التنفيذ	١٠٠٪	
		عقد (٤) إجتماعات ربع سنوية لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من العام. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من العام.	• عدد الإجتماعات المنفذة. • عدد التقارير المرفوعة.	تم التنفيذ	١٠٠٪	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠٢٠م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	إعداد الدراسات اللازمة لتحديد طرق الاستفادة العاجلة من إيرادات السلطة القضائية وسبل تطوير هذه الإيرادات.	١. . إعداد مشروع الموازنة العامة للوزارة والمحاكم للعام ٢٠٢٠م.	١. تشكيل لجنة لإعداد الموازنة . ٢. توجيه المحاكم بإعداد مشروعات موازناتها والرفع بها للوزارة.	• رفع مشروع الموازنة للجهات المختصة	تم التنفيذ	١٠٠٪	
		٢. إعداد مشروع الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام ٢٠١٨م.	١. تشكيل لجنة لإعداد الحساب الختامي. ٢. توجيه المحاكم بإعداد حساباتها الختامية ورفعها للوزارة. ٣. تجميع ردود المحاكم. ٤. إعداد الحساب الختامي الموحد للوزارة والمحاكم. ٥. رفع مشروع الحساب الختامي للجهات المختصة.	• رفع الحساب الختامي للجهات المختصة	تم تشكيل لجنة لإعداد الحساب الختامي. تم توجيه المحاكم بإعداد حساباتها الختامية ورفعها للوزارة. تم تجميع ردود المحاكم. تم إعداد الحساب الختامي الموحد للوزارة والمحاكم. تم رفع مشروع الحساب الختامي للجهات المختصة.	١٠٠٪	
		٣. دراسة طرق الاستفادة من إيرادات صندوق دعم القضاء.	١. تفعيل عمل الصندوق وإعادة تشكليه وإجراء تعيينات فيه حسب قرار إنشائه. ٢. تشكيل لجنة لإعداد دراسة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من ايرادات الصندوق في خدمة القضاء وتطويره. ٣. إعداد الدراسة ورفع نتائجها لوزير العدل للموافقة عليها.	• إنجاز الدراسة.	تم الرفع إلى نائب الوزير وتم إعادتها إلى المكتب الفني للمراجعة .	٨٠٪	
		٤. دراسة جدوى العائد المادي لمشروع الحوسبة.	١. تشكيل لجنة لإعداد دراسة الجدوى بشأن جدوى العائد المادي لمشروع الحوسبة. ٢. إعداد دراسة للاستفادة المشروع بشكل عام. ٣. الرفع بدارسة الجدوى لقيادة الوزارة تتضمن الاستنتاجات والتوصيات . ٤. رفع الدراسة إلى مجلس القضاء الأعلى.	إنجاز الدراسة.	تم التنفيذ بالإشتراك مع الإدارة العامة لمركز المعلومات والإدارة العامة للتخطيط.	١٠٠٪	
		٥. دارسة جدوى استثمار مواقع المحاكم والنيابات وغيرها.	١. دراسة الوضع الحالي للمحاكم. ٢. النزول الميداني في حال الإحتياج له. ٣. إعداد الدراسة. ٤. رفع الدراسة لوزير العدل مشفوعة بالتوصيات المقترحات. ٥. رفع الدراسة إلى مجلس القضاء الأعلى.	• إنجاز الدراسة.	تم دراسة الوضع الحالي للمحاكم. تم النزول الميداني في حال الإحتياج له. تم إعداد الدراسة. تم رفع الدراسة لوزير العدل مشفوعة بالتوصيات والمقترحات. تم رفع الدراسة إلى مجلس القضاء الأعلى.	٠٪	لا يوجد استثمار في مباني السلطة القضائية.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٦. دراسة طرق استعادة نسبة الرسوم التي تذهب إلى السلطة المحلية.	١. إعداد الدراسة .	• إنجاز الدراسة.	تم تحرير مذكرة إلى المكتب الفني لإعداد دراسة في الجانب القانوني ليتم على ضوئها إتخاذ اللازم وفقاً للرؤية الوطنية .	٦٠٪	
			٢. الرفع بها لمعالي الوزير لإقراره .		لم يتم التنفيذ		
		٧. متابعة تحصيل الإيرادات المختلفة وتوريدها إلى خزينة الدولة.	١. توفير قسائم تحصيل الايرادات نموذج (٥٠) حسابات للديوان العام والمحاكم.	• عدد دفاتر قسائم التحصيل الموزعة على المحاكم • مقدار الإيرادات المحصلة في الديوان. • مقدار الإيرادات التي تم تحصيلها في المحاكم. • مقدار الإيرادات التي تم توريدها إلى خزينة الدولة.	تم توفير قسائم تحصيل الايرادات نموذج (٥٠) حسابات للديوان العام والمحاكم.	١٠٠٪	
			٢. مراجعة قسائم التحصيل المشتراة من المالية قبل إرسالها للمحاكم.		تم مراجعة قسائم التحصيل المشتراة من المالية قبل إرسالها للمحاكم.		
			٣. استقبال طلبات المحاكم وكشوفات التوريد ومراجعتها.		تم استقبال طلبات المحاكم وكشوفات التوريد ومراجعتها.		
			٤. قطع حوافظ التوريد واستكمال الإجراءات.		تم قطع حوافظ التوريد واستكمال الإجراءات.		
			٥. متابعة عملية تحصيل الإيرادات في الديوان والمحاكم.		تم متابعة عملية تحصيل الإيرادات في الديوان والمحاكم.		
			٦. مراجعة كعوب القسائم المستخدمة في المحاكم		تم مراجعة كعوب القسائم المستخدمة في المحاكم		
			٧. القيد في الدفاتر والسجلات		تم القيد في الدفاتر والسجلات		
			٨. رفع تقرير عن سير عملية التحصيل.		يتم التواصل مع المحاكم بصورة مستمرة لموافاتنا بكشوفات التحصيل والتوريد ومراجعتها ويتم حالياً التوريد إلى كاك بنك بناءً على موافقة وزارة المالية والبنك المركزي والذي بدورة يقوم بعكس أرصدة الإيرادات إلى حساباتها في البنك المركزي.		
		٨. إجراء الجرد السنوي الفعلي لموجودات الوزارة لعام٢٠١٨م ومقارنته مع البيانات المتوفرة.	١. تشكيل لجان الجرد السنوي	• رفع تقرير عن عملية الجرد السنوي لوزير العدل	تم تشكيل لجان الجرد السنوي	١٠٠%	
			٢. إجراء الجرد السنوي لكافة موجودات الوزارة.		تم إجراء الجرد السنوي لكافة موجودات الوزارة.		
			٣. إجراء مقارنة فعلية للبيانات المتوفرة مع الجرد السنوي.		تم إجراء مقارنة فعلية للبيانات المتوفرة مع الجرد السنوي.		
			٤. رفع التقرير النهائي للجرد لوزير العدل.		تم رفع التقرير النهائي للجرد لوزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٢	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق اسس علمية تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين الخدمات القضائية المقدمة.	١. تزويد عدد (٨٠) محكمة بالمطبوعات القضائية.	١. إعداد خطة توزيع المطبوعات القضائية على ضوء الإحتياجات الواردة من الإدارة العامة للتجهيزات.	• عدد المحاكم المستفيدة. • عدد وانواع المطبوعات المرسلة إلى المحاكم.	تم إعداد خطة توزيع المطبوعات القضائية على ضوء الإحتياجات الواردة من الإدارة العامة للتجهيزات.	١٠٠%	
			٢. تجهيز المطبوعات من خلال إعداد استمارة صرف للمطبوعات القضائية واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.		تم تجهيز عدد المطبوعات القضائية من خلال إعداد إستمارة صرف المطبوعات القضائية .		
			٣. إرسال المطبوعات إلى المحاكم المستهدفة.		تم إرسال المطبوعات إلى المحاكم المستهدفة.		
			٤. رفع تقرير عن عملية الصرف لوزير العدل.		تم رفع تقرير عن عملية الصرف لوزير العدل.		
		٢. تزويد عدد (٤٠) محكمة بالطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية.	١. إعداد خطة توزيع المستلزمات والطلبات الضرورية على ضوء الإحتياجات الواردة من الإدارة العامة للتجهيزات.	• عدد المحاكم المستفيدة. • نوعية الطلبات والاحتياجات المرسلة.	تم إعداد خطة توزيع المستلزمات والطلبات الضرورية على ضوء الإحتياجات الواردة من الإدارة العامة للتجهيزات.	١٠٠%	
			٢. تجهيز المستلزمات والطلبات الضرورية من خلال إعداد استمارة صرف للمطبوعات القضائية واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.		تم تجهيز المستلزمات والطلبات الضرورية من خلال إعداد استمارة صرف للمطبوعات القضائية واستكمال الإجراءات الخاصة بذلك.		
			٣. إرسال المستلزمات والطلبات الضرورية إلى المحاكم المستهدفة..		تم إرسال المستلزمات والطلبات الضرورية إلى المحاكم المستهدفة..		
			٤- رفع تقرير عن عملية صرف الاحتياجات والطلبات الضرورية للمحاكم لوزير العدل.		تم رفع تقرير عن عملية صرف الاحتياجات والطلبات الضرورية للمحاكم لوزير العدل.		
٣	تفعيل نظام الإشراف والرقابة على جميع الجوانب المالية في المحاكم والنيابات الإستئنافية والإبتدائية خصوصاً ما يتعلق بتنظيم وضبط حسابات الأمانات والمصادرات والكفالات.	فتح حسابات في البنك المركزي أو البنك الذي يخوله البنك المركزي لتوريد الأمانات إليه أولاً بأول وعدم التوريد إلى صندوق المحكمة.	١. التخاطب مع المالية للموافقة على فتح الحسابات في كاك بنك.	• عدد الحسابات المفتوحة. • آلية للتوريد.	تم التخاطب مع المالية للموافقة على فتح الحسابات في كاك بنك	١٠٠%	
			٢. إعداد وتوقيع اتفاقية مع كاك بنك لفتح الحسابات لجميع المحاكم.		تم إعداد وتوقيع اتفاقية مع كاك بنك لفتح الحسابات لجميع المحاكم وتم فتح (٣٩٠) حساب للأمانات بموجب اللائحة التنظيمية لإيداع وصرف الأمانات.		
			٣. إعداد آلية للتوريد والصرف من هذه الحسابات.		تم إعداد آلية للتوريد والصرف من هذه الحسابات بالريال والدولار والريال السعودي عدد (٨٠٥) حساب ويتم التوريد والصرف من هذا الحسابات وفقاً لآلية إيداع وصرف الأمانات.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للشئون المالية للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		متابعة ومحاسبة من بذمتهم عهد مالية وأمانات لم يتم إخلاؤها واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وفقاً للقانون.	١. التخاطب مع رؤساء المحاكم لسرعة إلزام من بذمتهم عهد وأمانات بإعادة هذه المبالغ وتوريدها بشكل فوري.	• إجمالي العهد التي تم إخلائها. • عدد الذين أخلوا العهد. • عدد من تم محاسبتهم.	تم التخاطب مع رؤساء المحاكم لسرعة والتعميم و إلزام من بذمتهم عهد وأمانات بإعادة هذه المبالغ وتوريدها بشكل فوري.	١٠٠٪	
			٢. متابعة عمليات التوريد عن طريق الإدارتين العامتين للمحاكم والإدارة العامة للموارد البشرية .		تم متابعة عمليات التوريد عن طريق الإدارتين العامتين للمحاكم والإدارة العامة للموارد البشرية		
			٣. إعداد مذكرات للذين بذمتهم عهد بسرعة تقديم الوثائق المؤيدة للصرف ليتم إخلائها .		تم التعميم وإعداد مذكرات للذين بذمتهم عهد بسرعة تقديم الوثائق المؤيدة للصرف ليتم إخلائها		
			٤. اتخاذ الإجراءات القانونية للأشخاص الذين لم يلتزموا بتوريد المبالغ وإخلاء العهد.		تم اتخاذ الإجراءات القانونية للأشخاص الذين لم يلتزموا بتوريد المبالغ وإخلاء العهد.		
			٥. إتخاذ الإجراءات القانونية بحق الممتنعين وإحالتهم للجهات المعنية.		تم إتخاذ الإجراءات القانونية بحق الممتنعين وإحالتهم للجهات المعنية.		
			٦. إبلاغ قيادة الوزارة بالإجراءات اللازمة بشأن العهد التي يصعب توفير الوثائق لإخلائها.		تم إبلاغ قيادة الوزارة بالإجراءات اللازمة بشأن العهد التي يصعب توفير الوثائق لإخلائها.		
٤	وضع وتطبيق قواعد ومعايير تربط بين حجم المخصصات والكادر العامل وبين حجم الأعمال والإنجاز على مستوى كافة مؤسسات وهيئات السلطة القضائية.	إعداد خطة طوارئ لتوفير النفقات التشغيلية الفعلية للمحاكم والنيابات بالإمكانات المالية المتاحة.	١. تشكيل لجنة لإعداد خطة الطوارئ.	• إنجاز الخطة- تنفيذ الخطة	تم تشكيل لجنة لإعداد خطة الطوارئ.	١٠٠%	
			٢. إعداد مشروع خطة الطوارئ تراعي قرار وزير العدل بتصنيف المحاكم ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.		تم إعداد مشروع خطة الطوارئ تراعي قرار وزير العدل بتصنيف المحاكم ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.		
			٣. توزيع النفقات بناءً على خطة الطوارئ.		تم التنفيذ		
			٤. تعزيز المحاكم بالنفقات التشغيلية المقرة بموجب الخطة.		تم التنفيذ		
		تحديد المخصصات المالية الخاصة بكل محكمة ونيابة بناءً على مستوى إنجاز العمل وجودته وعدد الكادر العامل وحجم العمل.	١. تحديد المعايير الخاصة بتوزيع المخصصات المالية .	• مستوى الالتزام بالمعايير	تم تحديد المعايير الخاصة بتوزيع المخصصات المالية.	١٠٠%	
			٢. تحديد المخصصات المالية بناءً على تلك المعايير .		تم تحديد المخصصات المالية بناءً على تلك المعايير .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للموارد البشرية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للموارد البشرية للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق أسس علمية حديثة تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة.	١. إعداد آلية لتكريم المبرزين من الكادر الإداري في السلطة القضائية.	١. تقديم مقترح بآلية تكريم المبرزين ورفعها لوزير العدل.	• تسليم الآلية.	تم تقديم مقترح بآلية تكريم المبرزين ورفعها لوزير العدل.	١٠٠%	
			٢. إقرار الآلية من قبل وزير العدل.		تم إقرار الآلية من قبل وزير العدل والرفع بها.		
		٢. تكريم المبرزين من الكادر للإداري في السلطة القضائية.	١. إعداد كشف بالموظفين المتميزين.	• عدد من تم تكريمهم.	لم يتم التنفيذ	٠%	لعدم توفر الإعتمادات المالية .
			٢. رفع الكشف لوزير العدل لإعتماده.				
			٣. تكريم الموظفين المتميزين من قبل وزير العدل.				
		٣. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	١. إعداد كشف بالموظفين المنقطعين .	• عدد من تم اتخاذ إجراءات بحقهم	تم إعداد كشف بالموظفين المنقطعين وتم الإنتهاء وتنزيلهم من اعتماداتنا من وزارة المالية.	١٠٠%	
			٢. عرض موضوع انقطاعهم على لجنة شئون الموظفين لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم بعد معالجة وضع من التزم بالدوام.		تم عرض موضوع انقطاعهم على لجنة شئون الموظفين لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم بعد معالجة وضع من التزم بالدوام.		
			٣. تطبيق الإجراءات القانونية التي أقرتها لجنة شئون الموظفين بحق المنقطعين.		تم تطبيق الإجراءات القانونية التي أقرتها لجنة شئون الموظفين بحق المنقطعين ، وتم النزول الميداني إلى قطاعات الديوان العام ومحاكم الأمانة وبلغ عدد حالات الإنقطاع الكلية (١٩٩) حالة وتم وضع المعالجات المناسبة لحالات التسرب الوظيفي الأخرى بتوقيف وتوريد وتصفير راتب المنقطعين بالتدريج.		
		٤. تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري.	تشكيل لجنة لإعداد مدونة السلوك الإداري.	• إنجاز المدونة. • إقرار المدونة.	تم تشكيل لجنة لإعداد مدونة السلوك الإداري.	١٠٠%	
			إعداد مشروع المدونة، ورفعه لوزير العدل للموافقة عليها.		تم إعداد مشروع المدونة، ورفعه لوزير العدل للموافقة عليها.		
			رفع المدونة لمجلس القضاء الأعلى لاعتمادها.		تم رفع المدونة لمجلس القضاء الأعلى لاعتمادها.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للموارد البشرية للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٥. تفعيل عمل لجنة شئون الموظفين بديوان عام الوزارة .	١. إعادة تشكيل لجنة شئون الموظفين بالوزارة . ٢. عقد إجتماعات دورية كل شهرين للجنة لمناقشة الموضوعات المطروحة أمامها. ٣. رفع تقرير عن أعمال اللجنة لمعالي الوزير.	• عقد (٦) إجتماعات للجنة • عدد الموظفين الذين تم مناقشة أوضاعهم.	تم إعادة تشكيل لجنة شئون الموظفين بالوزارة . تم عقد إجتماعات دورية كل شهرين للجنة لمناقشة الموضوعات المطروحة أمامها. تم رفع تقرير عن أعمال اللجنة لمعالي الوزير.	١٠٠%	
		٦. تفعيل عمل الوحدة الفنية المستقلة الخاصة بالسلطة القضائية .	١. إعادة تشكيل الوحدة الفنية للسلطة القضائية . ٢. عقد إجتماعات دورية للوحدة كل ثلاثة أشهر. ٣. الرفع بالتقارير الدورية عن أعمالها لقيادة السلطة.	• عقد (٤) إجتماعات للجنة • عدد الموظفين الذين تم مناقشة أوضاعهم	تم إعادة تشكيل الوحدة الفنية للسلطة القضائية . تم عقد إجتماعات دورية للوحدة كل ثلاثة أشهر. تم الرفع بالتقارير الدورية عن أعمالها لقيادة السلطة.	١٠٠%	
٢	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم	١. تقييم الأداء الوظيفي لجميع العاملين بديوان عام الوزارة	١. إعداد وتجهيز نماذج التقييم. ٢. توزيع نماذج التقييم على القطاعات والإدارات العامة . ٣. تجميع ردود القطاعات والإدارات العامة وتحليلها وتفريغها.	• عدد نماذج التقييم التي تم توزيعها • عدد الموظفين الذين تم تقييمهم • عدد الموظفين المبرزين • عدد الموظفين المكرمين	تم إعداد وتجهيز نماذج التقييم. تم توزيع نماذج التقييم على القطاعات والإدارات العامة. تم تجميع ردود بعض الإدارات العامة وتحليلها وتفريغها.	٦٠%	عدم تجاوب معظم الادارات العامه في تعبئة النماذج

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتدريب والتأهيل

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تأهيل وتنمية القدرات البشرية والإدارية والفنية لكادر القضاء وأعضاء النيابة وتوفير العدد الكافي على مستوى كل محكمة في عموم الجمهورية اليمنية وفق معايير ومواصفات تتطلبها الوظيفة.	إعداد خطة التدريب الميداني للكوادر القضائية والإدارية في المحافظات لعام ٢٠٢١م.	١. إعداد مذكرات طلب الإحتياجات التدريبية من المحاكم الإبتدائية والإستئنافية مرفق بالإستبيانات الخاصة بذلك .	• إنجاز الخطة.	تم إعداد مذكرات طلب الإحتياجات التدريبية إلى المحاكم الإبتدائية والإستئنافية مرفق بالإستبيانات الخاصة بذلك .	١٠٠%	
			٢. استقبال طلبات المحاكم بواقع الإستبيانات.		تم استقبال طلبات المحاكم بواقع الإستبيانات.		
			٣. تجميع وتصنيف وتحليل البيانات .		تم تجميع وتصنيف وتحليل البيانات .		
			٤. إعداد قائمة الإحتياجات التدريبية لموظفي المحاكم من قضاة وإداريين.		تم إعداد قائمة الإحتياجات التدريبية لموظفي المحاكم من قضاة وإداريين.		
٢	رفد قسم التدريب المستمر بالمعهد بالكوادر المؤهلة من منتسبي السلطة القضائية.	ترشيح كوادر من السلطة القضائية من أجل تأهيلهم كمدربين في المعهد في الجوانب المالية والإدارية والفنية وفقاً لمعايير المؤهل النوعي والكفاءة.	١. إختيار عدد من الكوادر العاملة في وزارة العدل لتأهيلهم كمدربين بالإستناد إلى خبرتهم وكفاءتهم ومؤهلاتهم.	• عدد المدرين المرشحين.	- تم مخاطبة المعهد العالي للقضاء . - تم تجهيز قاعدة بيانات بأسماء العاملين في السلطة القضائية والمختصين في التدريب في هذا المجال.	٧٠%	
			٢. رفع قائمة بأسماء المرشحين لوزير العدل لاعتمادها والموافقة عليها.				
			٣. ارسال قائمة الأسماء للمعهد العالي للقضاء.				
٣	بناء قدرات الموظفين الإداريين العاملين في السلطة القضائية.	تدريب عدد (٨٠) موظفاً حول أعمال قلم الكتاب وأمناء السر.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إقامة الدورة وحضور المتدربين.	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	١٠٠%	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.		تم التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.		تم التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.		تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٦. عقد البرنامج التدريبي.		تم عقد البرنامج التدريبي وتم تدريب عدد (٨٩) موظف من أمناء السر في محكمتي الأمانة وصنعاء في دورتين :- - إدارة ملف الدعاوى. - تحصيل المحاكم		
			٧. تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.		تم تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.		
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.		
		تدريب عدد (٤٠) موظفاً في مجال أعمال التوثيق.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إقامة الدورة وحضور المتدربين	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.		
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.		لم يتم التنفيذ	٥٠%	تم تجهيز حقيبة تدريبية لدورة أعمال التوثيق بالتنسيق مع الإدارة العامة للتوثيق وتم الرفع بالمذكرة للشئون المالية ولم يتم صرف المبلغ المالي لتنفيذ الدورة التدريبية فتم ترحليها للعام ٢٠٢١م.
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.				
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.				
		تدريب عدد (٨٠) موظفاً في المجال الإداري القانوني.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إقامة الدورة وحضور المتدربين	تم التجهيز والإعداد لتنفيذ عدد (٣) دورات تدريبية وهي:- - عدد (٢) دورة في التشريع والرقابة القانونية . - دورة المهارات الإدارية.	١٠٠%	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.				
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.				
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.				
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٦. عقد البرنامج التدريبي.				
			٧. تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.				
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.				
		تدريب عدد (٤٠) أميناً شرعياً حول أعمال الأمناء الشرعيين .	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إقامة الدورة وحضور المتدربين	تم التخاطب مع الإدارات المختصة.	١٠٠٪	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		تم الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.		تم التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.		تم التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.		تم إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.		
			٦. عقد البرنامج التدريبي.		- تم عقد البرنامج التدريبي وتم تنفيذ دورة أعمال التوثيق للأمناء لعدد (٦٠) أمين شرعي ورفع تقرير بذلك.		
			٧. تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.		تم تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.		
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.		تم رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.		
		تدريب عدد (٤٠) موظفاً في الأعمال المالية والمحاسبية.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إقامة الدورة وحضور المتدربين	تم الإعداد والتجهيز لتنفيذ دورة الحساب الختامي ولكن تم تنفيذ الدورة التدريبية عبر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.	١٠٠٪	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.				
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.				
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.				
			٦. عقد البرنامج التدريبي.				
			٧. تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.				
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.				
		تدريب عدد (٤٠) موظفاً في أعمال المخازن وقيد المضبوطات والتوريدات.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إقامة الدورة وحضور المتدربين	تم التجهيز والإعداد للدورة التدريبية وتم ترحليها لبداية شهر يناير من العام ٢٠٢١م.	١٠٠٪	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.				
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.				
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.				
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.				
			٦. عقد البرنامج التدريبي.				
			٧. تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.				
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.				
		تدريب عدد (٨٠) موظفاً على استخدام الحاسوب والأنظمة الالكترونية.	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	• إقامة الدورة وحضور المتدربين	١. التخاطب مع الإدارات المختصة.	١٠٠٪	
			٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		٢. الرفع بالتكلفة المالية ومتابعة صرفها لتنفيذ البرنامج التدريبي.		
			٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.		٣. التواصل مع المرشحين لحضور البرنامج التدريبي.		
			٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.		٤. التواصل مع المدرب لإقامة البرنامج التدريبي.		
			٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.		٥. إستكمال تنفيذ كافة الترتيبات اللازمة لإقامة البرنامج التدريبي.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتدريب والتأهيل للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٦. عقد البرنامج التدريبي.		٦. عقد البرنامج التدريبي.		
			٧. تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.		٧. تقييم مدى نجاح البرنامج التدريبي.		
			٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.		٨.رفع التقرير عن تنفيذ البرنامج التدريبي وإخلاء العهد.		
		إقامة (٧) فعاليات ما بين ورشة وندوة في المجالات القضائية والإدارية والفنية والإعلامية والمالية وأعمال التوثيق.	١. تحديد احتياجات الورش والندوات وتحديد أماكن إقامتها.	• إقامة الورش والندوات وحضور المشاركين	تم تحديد إحتياجات الورش والندوات وتحديد أماكن إقامتها.	٥٠٪	تم التجهيز والإعداد للندوات وورش العمل التدريبية وتم الرفع بعدد (٢) ندوات.
			٢. اختيار محاضرين لهم الخبرة والكفاءة في موضوعات الورش والندوات.		تم اختيار محاضرين لهم الخبرة والكفاءة في موضوعات الورش والندوات.		
			٣. إعداد إطار مرجعي لكل ورشة وندوة.		تم إعداد إطار مرجعي لكل ورشة وندوة.		
			٤. إعداد المواد وأوراق العمل التي ستقدم في الورش والندوات وأرشفتها.		تم الإعداد والتجهيز لعدد دورتي		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتجهيزات للعام ٢٠٢٠م

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتجهيزات للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق اسس علمية تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين الخدمات القضائية المقدمة. .	١. تحديد احتياجات المحاكم من الطلبات والمستلزمات الملحة والضرورية لعدد (٤٠) محكمة.	١.مخاطبة المحاكم بالرفع باحتياجاتها من الأثاث والتجهيزات والمستلزمات الضرورية.	• عدد المحاكم التي تم تحديد احتياجاتها.	تم مخاطبة المحاكم بالرفع باحتياجاتها من الأثاث والتجهيزات والمستلزمات الضرورية.	١٠٠%	
			٢. استقبال طلبات المحاكم وتجميعها وفرزها بحسب كل محافظة.		تم استقبال طلبات المحاكم وتجميعها وفرزها بحسب كل محافظة.		
			٣. دراسة وتحديد الإحتياجات والمستلزمات الضرورية للمحاكم وإعداد تقرير بذلك.		تم دراسة وتحديد الإحتياجات والمستلزمات الضرورية لعدد (٤٠) محكمة.		
			٤- الرفع بالتقارير الخاصة بالاحتياجات الضرورية للمحاكم أولاً بأول لقيادة الوزارة للموافقة عليها.		تم الرفع بالتقارير الخاصة بالاحتياجات الضرورية للمحاكم أولاً بأول لقيادة الوزارة للموافقة عليها.		
			٥. مخاطبة الإدارة العامة للشئون المالية بتوفير طلبات المحاكم.		تم مخاطبة الإدارة العامة للشئون المالية بتوفير طلبات المحاكم.		
		٢. تحديد احتياجات عدد (٨٠) محكمة استئنافية وابتدائية من المطبوعات القضائية	١. مخاطبة المحاكم لمعرفة احتياجاتها من المطبوعات القضائية.	• عدد المحاكم التي تم تحديد احتياجاتها.	تم مخاطبة المحاكم لمعرفة احتياجاتها من المطبوعات القضائية.	١٠٠%	
			٢. تجميع الطلبات وفرزها وتنظيمها.		تم تجميع الطلبات وفرزها وتنظيمها.		
			٣. مخاطبة الشئون المالية لتزويد المحاكم بالمطبوعات القضائية أولاً بأول.		تم مخاطبة الشئون المالية لتزويد المحاكم بالمطبوعات القضائية أولاً بأول.		

التقرير التقييمي السنوي لقطاع التخطيط والبنى التحتية

- قطاع التخطيط والبنى التحتية
- تقرير الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.
- تقرير الإدارة العامة للمشاريع والصيانة.
- تقرير الإدارة العامة للمباني.

التقرير التقييمي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع التخطيط والبنى التحتية

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع التخطيط والبنى التحتية للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عدد الإجتماعات المنفذة.	تم التنفيذ	١٠٠٪	
		عقد (٤) إجتماعات ربع سنوية لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من عام الخطة. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من عام الخطة.	• عدد الإجتماعات المنفذة. • عدد التقارير المرفوعة.	تم التنفيذ	١٠٠٪	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية في الوزارة والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	إعداد تقرير تقييمي لمستوى تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٩م.	إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات. متابعة الجهات لتعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات. إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات. إعداد نسب التقييم والإنجاز رفع التقرير لوزير العدل	• إنجاز التقرير.	تم إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات. تم متابعة الجهات لتعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات. تم إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات. تم إعداد نسب التقييم والإنجاز تم رفع التقرير لوزير العدل	١٠٠%	
		إعداد تقرير إنجاز تنفيذ خطة عمل وزارة العدل لعام ٢٠١٩م.	مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال العام، سواء من واقع الخطة أو خارجها. تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها حسب الأهداف رفع التقرير لوزير العدل.	• إنجاز التقرير.	تم مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال العام ، سواء من واقع الخطة أو خارجها. تم تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها حسب الأهداف تم رفع التقرير لوزير العدل.	١٠٠%	
		إعداد تقرير تقييمي نصف سنوي لمستوى تنفيذ خطة وزارة العدل للفترة ١ يناير ــ ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م	إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات. متابعة الجهات لتعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات. إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات. إعداد نسب التقييم والإنجاز. رفع التقرير لوزير العدل.	• إنجاز التقرير.	إعداد نماذج التقييم وتوزيعها على الجهات. تم تعبئة نماذج التقييم بالبيانات والمعلومات. إجراء مراجعة شاملة وتحليل وفرز البيانات والمعلومات. إعداد نسب التقييم والإنجاز تم رفع التقرير لوزير العدل.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد تقرير إنجاز نصف سنوي لإنجازات وزارة العدل للفترة من ١ يناير إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠م.	مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال عام الخطة، سواء من واقع الخطة أو خارجها. تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها سب الأهداف رفع التقرير لوزير العدل.	• إنجاز التقرير.	تم مخاطبة الجهات لموافاة التخطيط بإنجازاتها طوال العام، سواء من واقع الخطة أو خارجها. تم تجميع البيانات والمعلومات وفرزها وترتيبها حسب الأهداف تم رفع التقرير لوزير العدل.	١٠٠%	
		إعداد تقرير الإحصاء القضائي السنوي لعام ٢٠١٩م.	مخاطبة المحاكم لموافاة الوزارة بالإحصائيات القضائية لعام ٢٠١٩م. متابعة المحاكم والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات. تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية. إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.	• إنجاز التقرير.	تم مخاطبة المحاكم لموافاة الوزارة بالإحصائيات القضائية لعام ٢٠١٩م. تم متابعة المحاكم والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات. تم تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية. تم إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.	١٠٠%	
		إعداد تقرير الإحصاء التوثيقي السنوي لعام ٢٠١٩م/١٤٣٩هـ.	مخاطبة مكاتب وأقلام التوثيق لموافاة الوزارة بالإحصائيات التوثيقية لعام ٢٠١٩م. متابعة مكاتب وأقلام التوثيق والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات. تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية. إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.	• إنجاز التقرير.	تم مخاطبة مكاتب وأقلام التوثيق لموافاة الوزارة بالإحصائيات التوثيقية لعام ٢٠١٩م. تم متابعة مكاتب وأقلام التوثيق والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات. تم تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية. تم إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد تقرير الإحصاء المالي والإداري السنوي لعام ٢٠١٩م.	مخاطبة الجهات ذات العلاقة لموافاة الوزارة بالإحصائيات المالية والإدارية لعام ٢٠١٩م.	• إنجاز التقرير.	تم مخاطبة الجهات ذات العلاقة لموافاة الوزارة بالإحصائيات المالية والإدارية لعام ٢٠١٩م.	١٠٠%	
			متابعة الجهات المعنية والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.		تم متابعة الجهات المعنية والتنسيق والتواصل لتجميع الإحصائيات.		
			تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		تم تجميع وفرز البيانات والمعلومات الواردة وتنزيلها على الجداول الإحصائية.		
			إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.		تم إعداد التقرير الإحصائي ورفعه لوزير العدل.		
		إعداد الخطة التشغيلية للعام ٢٠٢١م.	إعداد نموذج الخطة التشغيلية للوزارة وتوزيعها على القطاعات والإدارات العامة والجهات التابعة للوزارة.	إنجاز الخطة.	تم إعداد نموذج الخطة التشغيلية للوزارة وتوزيعها على القطاعات والإدارات العامة والجهات التابعة للوزارة.	١٠٠%	
			متابعة القطاعات والجهات لموافاة التخطيط بالخطط التي تخصها.		تم متابعة القطاعات والجهات لموافاة التخطيط بالخطط التي تخصها.		
			مراجعة الخطط الخاصة بالقطاعات والجهات وفرزها وتنظيمها وترتيبها وإعادة صياغتها وفق منهج تخطيطي سليم.		تم مراجعة الخطط الخاصة بالقطاعات والجهات وفرزها وتنظيمها وترتيبها وإعادة صياغتها وفق منهج تخطيطي سليم.		
			رفع مشروع الخطة التشغيلية لوزير العدل.		تم رفع مشروع الخطة التشغيلية لوزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمشاريع والصيانة للعام ٢٠٢٠م

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمشاريع والصيانة ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	توفير وإعادة تأهيل البنية التحتية للسلطة القضائية.	١. حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	١. استمرار عمل لجنة حصر الأضرار.	• عدد المباني والمقرات المتضررة. • طبيعة ونوعية وحجم التجهيزات المتضررة.	تم استمرار عمل لجنة حصر الأضرار.	١٠٠%	
			٢. تصميم وإعداد نماذج واستمارات المسح وتوثيق الأضرار.		تم تصميم وإعداد نماذج واستمارات المسح وتوثيق الأضرار.		
			٣. تنفيذ عملية الرصد و المسح للمباني والتجهيزات المتضررة.		تم تنفيذ عملية الرصد و المسح للمباني والتجهيزات المتضررة.		
			٤. تحليل البيانات والمعلومات واجراء عملية التصنيف للعقارات والتجهيزات المتضررة.		تم تحليل البيانات والمعلومات واجراء عملية التصنيف للعقارات والتجهيزات المتضررة.		
			٥. القيام بعملية التوثيق لكافة الأضرار التي لحقت بالعقارات والتجهيزات المملوكة لسلطة القضائية.		تم القيام بعملية التوثيق لكافة الأضرار التي لحقت بالعقارات والتجهيزات المملوكة لسلطة القضائية.		
			٦. رفع تقارير عن سير عملية الحصر والصعوبات التي تواجهها اللجنة للوزير .		تم رفع تقارير عن سير عملية الحصر والصعوبات التي تواجهها اللجنة للوزير .		
			٧. رفع تقرير نهائي عن عملية حصر الأضرار		تم رفع تقرير نهائي عن عملية حصر الأضرار		
		٢. تقدير تكلفة إعادة الأعمار والترميم والتأهيل وتوفير التجهيزات اللازمة لها.	١. إعداد ألية منهجية لتقدير الأضرار التي لحقت بالعقارات والتجهيزات المملوكة للسلطة القضائية	• منهجية لتقدير الأضرار. • تكلفة إعادة الإعمار. • تكلفة التجهيزات المتضررة.	تم إعداد ألية منهجية لتقدير الأضرار التي لحقت بالعقارات والتجهيزات المملوكة للسلطة القضائية	١٠٠%	
			٢. تقدير حجم الأضرار، وحساب الكلفة التقديرية لإعادة الترميم وتأهيل العقارات والتجهيزات المتضررة .		تم تقدير حجم الأضرار، وحساب الكلفة التقديرية لإعادة الترميم وتأهيل العقارات والتجهيزات المتضررة .		
			٣. تحديد التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار للعقارات المتضررة.		تم تحديد التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار للعقارات المتضررة.		
			٤. تحديد التكلفة التقديرية للتجهيزات اللازمة للعقارات التي سيتم ترميمها وإعادة اعمارها.		تم تحديد التكلفة التقديرية للتجهيزات اللازمة للعقارات التي سيتم ترميمها وإعادة اعمارها.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمشاريع والصيانة ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٣. إجراء الصيانة الدورية والضرورية لمباني السلطة القضائية.	١. إستقبال إحتياجات المحاكم من أعمال الصيانة الملحة والضرورية .	• عدد المحاكم التي بحاجة إلى صيانة. • عدد المحاكم التي بحاجة إلى صيانة ملحة وضرورية. • عدد المحاكم التي تم تنفيذ الصيانة فيها.	وضع هذا النشاط لمشاركه الإدارة العامة للمشاريع مع الإدارة العامة للمباني والاراضي الجهة الرئيسية للتنفيذ	١٠٠%	
			٢. تجميع إحتياجات المحاكم ودراستها وفرزها وتحليلها.				
			٣. رفع تقرير بالاحتياجات من الصيانة لقيادة الوزارة.				
			٤. نزول فريق لرصد الأعمال التي تحتاجها المباني المستهدفة بالصيانة .				
			٥. إعداد التكلفة التقديرية لهذه الأعمال.				
			٦. تنفيذ عمليات الصيانة.				
			٧. رفع تقرير نهائي لوزير العدل.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمباني والأراضي

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمباني والأراضي ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	توفير وإعادة تأهيل البنية التحتية للسلطة القضائية.	١. المشاركة في حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	١. استمرار عمل لجنة حصر الأضرار. ٢. تصميم وإعداد نماذج واستمارات المسح وتوثيق الأضرار. ٣. تنفيذ عملية الرصد و المسح للمباني والتجهيزات المتضررة. ٤. تحليل البيانات والمعلومات واجراء عملية التصنيف للعقارات والتجهيزات المتضررة. ٥. القيام بعملية التوثيق لكافة الأضرار التي لحقت بالعقارات والتجهيزات المملوكة لسلطة القضائية. ٦. رفع تقارير عن سير عملية الحصر والصعوبات التي تواجهها اللجنة للوزير . ٧. رفع تقرير نهائي عن عملية حصر الأضرار	• عدد المباني والمقرات المتضررة. • طبيعة ونوعية وحجم التجهيزات المتضررة.	تم حصر المباني للسلطة القضائية المتضررة وعمل استمارات نماذج لحصر التجهيزات المتضررة وتعبئة بيانات للاستفادة منها حول الأضرار وغيرها.	١٠٠%	
		٢. المشاركة في تقدير تكلفة إعادة الأعمار والترميم والتأهيل وتوفير التجهيزات اللازمة لها.	١. إعداد آلية منهجية لتقدير الأضرار التي لحقت بالعقارات والتجهيزات المملوكة للسلطة القضائية ٢. تقدير حجم الأضرار، وحساب الكلفة التقديرية لإعادة الترميم وتأهيل العقارات والتجهيزات المتضررة . ٣. تحديد التكلفة التقديرية لإعادة الإعمار للعقارات المتضررة. ٤. تحديد التكلفة التقديرية للتجهيزات اللازمة للعقارات التي سيتم ترميمها وإعادة اعمارها. ٤. رفع التقارير عن عملية الإنجاز لوزير العدل.	• منهجية لتقدير الأضرار. • تكلفة إعادة الإعمار. • تكلفة التجهيزات المتضررة.	تم التنفيذ	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمباني والأراضي ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	حصر البنية التحتية للسلطة القضائية وتصنيفها وفق عدة اعتبارات.	١. تشكيل فريق مسح وحصر وتصنيف وتوثيق العقارات التابعة للسلطة القضائية.	١. إقتراح تشكيل فريق من القطاعات والإدارات العامة المختصة لتولي حصر وتصنيف وتوثيق العقارات التابعة للسلطة القضائية.	تشكيل الفريق.	تم اقتراح تشكيل فريق من القطاعات والإدارات العامة المختصة لتولي حصر وتصنيف وتوثيق العقارات التابعة للسلطة القضائية.	١٠٠%	
			٢. الرفع بمقترح تشكيل اللجنة لوزير العدل لاعتمادها .		تم الرفع بمقترح تشكيل اللجنة لوزير العدل لاعتمادها .		
			٣. إصدار قرار وزاري بتشكيل اللجنة.		تم تكليف الإدارة العامة للمباني والأراضي للقيام بحصر وتصنيف وتوثيق العقارات التابعة للسلطة كون العمل من صميم عملها.		
٢		٢. إعداد برنامج مزمن لتنفيذ وإنجاز المهمة.	١. إعداد آلية ومنهجية عمل للجنة الحصر.	تنفيذ الحصر	تم إعداد آلية ومنهجية عمل للجنة الحصر.	١٠٠%	
			٢. إعداد خطة عمل مزمنة لإنجاز عملية الحصر.		تم إعداد خطة عمل مزمنة لإنجاز عملية الحصر.		
			٣. إنجاز عملية حصر وتصنيف وتوثيق العقارات المملوكة للسلطة القضائية		تم عملية حصر وتصنيف وتوثيق العقارات المملوكة للسلطة القضائية لما قد تم سابقاً حسب توجيهات معالي الوزير لعدد (٧٩) مبنى مسلح ، وعدد (٨) مباني شعبية قديمة. - عدد (١٥٧) مبنى مستأجر . - عدد (٢١) أرضية مسورة.		

التقرير التقييمي السنوي لقطاع المحاكم والتوثيق

- قطاع المحاكم والتوثيق
- تقرير الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء.
- تقرير الإدارة العامة للمحاكم المتخصصة.
- تقرير الإدارة العامة للتوثيق.
- تقرير الإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر.

التقرير التقييمي السنوي لقطاع المحاكم والتوثيق

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع المحاكم والتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عدد الإجتماعات المنفذة.	تم التنفيذ	١٠٠٪	
		عقد (٤) إجتماعات ربع سنوية لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع.	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من عام الخطة. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من عام الخطة.	• عدد الإجتماعات المنفذة. • عدد التقارير المرفوعة.	تم التنفيذ	١٠٠٪	

تقييم الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تفعيل دور المجالس التأديبية لكافة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية والأجهزة التابعة والمرتبطة بها وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.	تشكيل المجالس التأديبية وتنظيم أعماله واختصاصاته	١. تشكيل لجنة لإعداد مشاريع قرارات بتشكيل المجالس التأديبية في الوزارة والمحاكم الإستئنافية والشعب المتخصصة. ٢. إعداد مشاريع قرارات تشكيل المجالس التأديبية . ٣. رفع المشاريع لوزير العدل للموافقة عليها. ٤. إصدار القرارات بتشكيل المجالس التأديبية.	• عدد المجالس التأديبية المشكلة. • إصدار القرارات.	المجالس التأديبية في المحاكم الإستئنافية مشكلة بقرارات من رؤساء الإستئناف ويتم متابعة نشاطها أولاً بأول.	١٠٠٪	
		محاسبة وتأديب كل من يخل بواجبات وظيفته وتوقيع الجزاءات والعقوبات المناسبة وتنفيذها.	١. رفع دعوى تأديبية أمام مجالس التأديبية لكل من يخل بواجبات وظيفته. ٢. متابعة المجالس التأديبية في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع المخالفين . ٣. رفع النتائج البت في الدعاوى التأديبية لوزير العدل.	• عدد الدعاوى التأديبية. • عدد الأحكام الصادرة. • عدد العقوبات المنفذة	• التعميم على محاكم الإستئناف بنماذج (تقارير) الأنشطة الإدارية المتعلقة بالرقابة والتحقيق والتأديب فيها والمتمثلة في نشاط المجالس التأديبية والتحقيقات التي تحث في المواضيع الغير معلقة بشكاوى المواطنين والعقوبات التأديبية الصادرة دون تحقيق والشكاوى التي تتلقاها محاكم الإستئناف مباشرة وليس عبر الوزارة . • دراسة التقارير المرفوعة حتى الأن من بعض المحاكم الإستئنافية وإستخلاص الملاحظات وما يلزم بشأنها ومن ضمن ذلك ما يتعلق بالدعاوى التأديبية ونشاط المجالس التأديبية حيالها وتم إحاطة محاكم الإستئناف بذلك للتنفيذ وموافاتنا بما تم. • المتابعة مستمرة لبقية محاكم الإستئناف لموافاتنا بالتقارير المطلوبة منها ما لم سيتم إتخاذ قرار الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المختصين في أي محكمة إستئناف لم نلمس منها أي تجاوب في ذلك وهو ما أوضحناه في التعاميم سالفة الذكر. • في إطار تفعيل دور المجالس التأديبية فقد حرصنا أيضاً على توفر العوامل اللازمة لتحقيق ذلك والتي تتمثل في تفعيل دور الرقابة والتحقيق بمحاكم الإستئناف (إدارياً و مالياً) وفق الإمكانات المتاحة وإلى جانب ما أوضحناه في هذه الخطة من وسائل	٨٠٪	. - تأخر بعض المحاكم الإستئناف في موافاتنا بالتقارير المطلوبة . - جائحة كورونا .

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					وإجراءات تمت لتحقيق ذلك فقد تم أيضاً ما يلي:- - إرشاد محاكم الإستئناف بالسجلات اللازم إستخدامها في أعمال الرقابة والتحقيق والتأديب وحفول كل سجل تفصيلاً . - مخاطبة محاكم الإستئناف بترشيح موظفين من ذوي الكفاءة والنزاهة لشغل وظائف الرقابة والتحقيق فيها. - إحاطة قطاع الشئون المالية والإدارية بالوزارة بضرورة إعتماد مبلغ مالي لإدارات الرقابة والتحقيق والتأديب عقد إجتماع مع معالي الوزير لمناقشة هذا الجانب وتم إحاطة مدير عام مكتب الوزير بالتنسيق والترتيب لعقد إجتماع في أسرع وقت ممكن.		
		اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	١. إعداد كشف بالموظفين المنقطعين . ٢. عرض موضوع انقطاعهم على لجنة شئون الموظفين لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم بعد معالجة وضع من التزم بالدوام. ٣. تطبيق الإجراءات القانونية التي أقرتها لجنة شئون الموظفين بحق المنقطعين.	• عدد من تم اتخاذ إجراءات بحقهم.	• تم إعداد كشف بأسماء المنقطعين لعدد (٨٣) موظف منقطع بناءً على رفع محاكم الإستئناف ولجان المسح الوظيفي لمحاكم الأمانة الذي نفذ في شهر مارس ٢٠٢٠م وتم إحالة الموضوع إلى لجنة شئون الموظفين. • قررت لجنة شئون الموظفين وفق مرتبات المنقطعين ولا يتم الصرف الا بتوجيهات من الوزارة ومعالجة وضع من التزم بالدوام. • تم توقيف المرتبات المنقطعين لعدد (٨٣) موظف منقطع في كشوفات المرتبات ووردت إلى حسابات الأمانات بمحاكم الإستئناف بالنسبة للأشهر السابقة أما نصف راتب شهر مايوم٢٠٢٠م فقد تم تنزيل مرتباتهم من وزارة المالية . • تم معالجة وضع عدد (٨) موظف من المنقطعين في شهر مايو ٢٠٢٠م . • يوجد عدد (٨) موظفين تحت الدراسة بمعالجة وضعهم لشهر يونيو ٢٠٢٠م. • في إطار هذا الجانب أيضاً فقد تم التعميم على محاكم الإستئناف بنماذج(تقارير) متابعة)	١٠٠٪	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					حركة الدوام الرسمي والإنضباط الوظيفي فيها والمحاكم الإبتدائية التابعة لها شهرياً إبتداء من الشهر الجاري يوليو ٢٠٢٠م وذلك بدلاً عن رفع حوافظ الدوام إلى الوزارة.		
		تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري.	١. تشكيل لجنة لإعداد مدونة السلوك الإداري. ٢. إعداد مشروع المدونة، ورفعه لوزير العدل للموافقة عليها. ٣. رفع المدونة لمجلس القضاء الأعلى لاعتمادها.	• إنجاز المدونة • إقرار المدونة	لم يتم التنفيذ	٠%	رحل تنفيذه لعام٢٠٢١م
٢	تحسين وتسهيل الخدمات القضائية المقدمة باتخاذ إجراءات تحد من الفساد وتيسر الوصول إلى العدالة.	إجراء التدوير الوظيفي بحسب قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية.	١. تشكيل لجنة لدراسة عملية التدوير الوظيفي ووضع المعايير وإقرارها. ٢. إعداد قائمة بمن يشملهم التدوير وعرضها على وزير العدل للموافقة عليها. ٣. إصدار قرارات التدوير الوظيفي وتنفيذها.	• عدد قرارات التدوير.	• تم تشكيل اللجنة بالقرار الوزاري رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠م . • تم إعداد مقترح بمعايير التدوير الوظيفي وعرضها على اللجنة . • تم إعداد (١٨) عرض لمعالي الوزير لمن يشملهم التدوير الوظيفي بناءً على الرفع من المحاكم وتقارير لجان النزول الميداني للتفتيش. • تم الموافقة من معالي الوزير على تلك العروض ووجه بإستكمال إجراءات إصدار القرارات . • صدرت القرارات الوزارية لمن شملهم التدوير الوظيفي وتم تحرير إرساليات لهم بذلك وتم تنفيذ القرارات بمباشرة الموظفين لأعمالهم المدورين إليها.	١٠٠٪	
		التحقيق في الشكاوى والبت فيها أولاً بأول	١. تلقي الشكاوى وتحقيقها. ٢. إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك. ٣. اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى. ٤.إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها.	• إعداد الآلية. • عدد الشكاوى المقدمة. • عدد الشكاوى التي تم التصرف فيها.	جميع البنود ما عدا البند رقم (٥) في إطار الإعداد الإطلاع بمذكرات تغطية لموافاتنا بنتائج التحقيق في الشكوى مع إجراء البحث الميداني في شكوى سابقة من العام ٢٠١٩م .	١٠٠٪	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. إبلاغ المحاكم الإستئنافية ذات العلاقة بما يخص من التقرير الإحصائي.				
			٦. تلقي الردود ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها.				
			٧. الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.				
		إحالة الفاسدين والمخالفين للمحاسبة والتأديب	١. دراسة نتائج تقارير التفتيش والشكاوى وتحديد الفاسدين والمخالفين.	• عدد المخالفين. • عدد المخالفات. • عدد من تم إحالتهم.	- دراسة تقرير نتائج الزيارة التفقدية المفاجئة على محاكم م / المحويت المنفذ بداية العام الجاري. - تقرير الزيارة التفقدية المفاجئة على محاكم الأمانة المنفذ منتصف شهر مارس ٢٠٢٠م . - دراسة مخالفات منسوبة لبعض موظفي المحاكم (غير متعلقة بشكاوى المواطنين) مرفوعة إلى الوزارة من جهات حكومية أخرى. - دراسة مخالفات منسوبة لبعض موظفي المحاكم (غير متعلقة بشكاوى المواطنين) مرفوعة إلى الوزارة من محاكم إستئناف. - دراسة تقارير محاكم الإستئناف عن نشاطها الإداري المتعلق بالشكاوى التي تلقتها مباشرة وليس عبر الوزارة . - دارسة تقارير نتائج التفتيش على محاكم م/ الحديدة المنفذ العام المنصرم ٢٠١٩م . - مخاطبة هيئة التفتيش القضائي بالعمل على معالجة الإشكالات القائمة بأعمال الإثبات بالمحاكم الإبتدائية وفق رؤية مشتركة بين الوزارة ممثلة بقطاع المحاكم والتوثيق بالهيئة . - دراسة مخالفات منسوبة لبعض موظفي المحاكم(غير متعلقة بشكاوى المواطنين) مرفوعة إلى الوزارة من جهات حكومية أخرى. - دراسة تقارير محاكم الإستئناف عن نشاطها الإداري المتعلق بالشكاوى التي تلقتها مباشرة وليس عبر الوزارة . - دراسة تقارير النزول الميداني لعدد (١٥) محكمة إبتدائية . - دراسة تقارير النزول على محكمة إستئناف	٪١٠٠	
			٢. رفع أسماء الفاسدين والمخالفين وإحالتهم إلى مجالس التأديب.				
			٣. إتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفاسدين والمخالفين.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					م/ صنعاء بشأن الطعون. - دراسة تقرير التفتيش المفاجئ على محاكم الأمانة وصنعاء المنفذ في شهر سبتمبر ٢٠٢٠م . - دراسة تقرير التفتيش المفاجئ على محاكم الأمانة وصنعاء المنفذ في شهر أكتوبر ٢٠٢٠م. - دراسة حركة الدوام الرسمي بمحكمة غرب الأمانة لشهر أكتوبر ٢٠٢٠م . - دراسة تقرير التفتيش المفاجئ على محاكم الأمانة وصنعاء المنفذ في شهر يوليو ٢٠٢٠م . - دراسة تقرير التفتيش المفاجئ على عدد (١٥٦) محكمة في عدد (١٣) محافظة عقب إجازة عيد الأضحى المبارك ١٤٤١هـ.		
		استبدال المنقطعين والمفصولين بكوادر كفؤة.	١. صدور قرار فصل بالموظفين المنقطعين. ٢. مخاطبة وزارة المالية والخدمة المدنية بعدم تنزيل مرتبات من تم فصله . ٣. مواجهة مرتبات من تم توظيفه من مرتبات المفصولين.	• عدد المنقطعين. • عدد المستبدلين.	تم مخاطبة المجلس السياسي الأعلى بذلك وننتظر الرد.	٨٠%	لم يصلنا رد من مجلس السياسي الأعلى حتى الآن.
٣	تفعيل الدور الرقابي على مستوى كافة هيئات السلطة القضائية فيما يخص الجوانب الإدارية وعدد الكادر المخصص ومدى الانضباط الوظيفي وعدم التسرب.	تطبيق نظام تقييم الأداء الوظيفي.	١. إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي المحاكم. ٢. تعميم نماذج التقييم على المحاكم لتعبئتها. ٣. تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من المحاكم. ٤. دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى الوزارة وعلى مستوى كل محافظة.	• عدد النماذج المرسلة. • عدد الموظفين المقيمين. • عدد الموظفين المبلغين بنتائج التقييم. • عدد المبرزين الذين تم تكريمهم	تم إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي المحاكم. تم تعميم نماذج التقييم على المحاكم لتعبئتها. تم تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من المحاكم. تم دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى الوزارة وعلى مستوى كل محافظة.	٨٠%	- تم رفع بعض التقييمات والعمل جار لمتابعة بقية المحافظات التي لم توافينا بالتقييمات. - جائحة كورونا.

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. رفع نتيجة التقييم لوزير العدل مشفوعة بالتوصيات والمقترحات وتنفيذ توجيهاته بشأنها. ٦. تقديم المقترحات والتوصيات حيال الموظفين الحاصلين على تقديرات ضعيفة ومتوسطة . ٧. إبلاغ الموظفين بنتائج عمليات عبر المحاكم. ٨. تلقي تظلمات الموظفين من تقييمات الأداء والنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. ٩. تحديد المبرزين الحاصلين على تقديرات عالية على مستوى كل محافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريمهم ونشر أسمائهم في الصحيفة القضائية والقضائية نت.		• تم تكريم عدد (٦) موظفين في أمانة العاصمة ومحافظتي صنعاء والجوف. • وتم تسليم مبالغ رمزية لهم مقابل تميزهم وجهودهم .		
		إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	١. تشكيل لجنة لإعداد الدليل الموحد لإجراءات التفتيش المالي والإداري والتوثيقي. ٢. إعداد المعايير اللازمة لعملية التفتيش والتقييم.. ٣. إعداد النماذج والاستمارات الخاصة بعملية التفتيش. ٤. إعداد وإنجاز الدليل الموحد للتفتيش المالي والإداري والتوثيقي. ٥. رفع الدليل لوزير العدل لاعتماده.	• إصدار الدليل . • عدد معايير التقييم . • عدد النماذج والاستمارات.	- تم تشكيل لجنة من المحاكم وأعوان القضاء والمحاكم المتخصصة والتوثيق برئاسة الأخ/ فارق الوجيه. - ما يخص الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء في اللجنة فقد تم حتى الآن إعداد مسودة دليل التفتيش على الأعمال الإدارية بالمحاكم الإبتدائية ومسودة دليل التفتيش على الأعمال الإدارية (الشئون المالية القضائية) بعد (٧٤) صحفة وفي الإنتظار البت في ذلك.	٥٠%	لا يزال قيد التنفيذ

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق	١. توزيع الدليل على الإدارات العامة المختصة للعمل به وتنفيذه.	• إنجاز الالية.	تم التنفيذ	١٠٠%	
			٢. إعداد مقترحات آلية موحدة للتفتيش المشترك (قضائي – إداري - مالي) على المحاكم.				
			٣. التنسيق مع هيئة التفتيش القضائي لوضع آلية موحدة للتفتيش.				
		تنفيذ التفتيش المفاجئ وبصورة مستمرة على موظفي النيابات والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في عشر محافظات ورفع التقارير بصورة شهرية.	١. وضع خطة موحدة للتفتيش (القضائي – الإداري – المالي) بالتنسيق مع هيئة التفتيش على المحاكم الإستئنافية والشعب المتخصصة والمحاكم الإبتدائية والمتخصصة .	• عدد الشكاوى التي تم تحقيقها ميدانيا . • عدد دورات التفتيش. • عدد المحاكم المستهدفة. • عدد الموظفين الإداريين في المحاكم الذين تم التفتيش عليهم. • عدد المخالفات المالية والإدارية المكتشفة. • عدد التقارير المرفوعة.	- تم النزول الميداني إلى عدد (١٤) محكمة إبتدائية في م/ حجة ومحكمة إبتدائية في م/ ذمار ومحكمة إستئناف صنعاء. - تم رفع تقارير تفصيلية بنتائج التفتيش. - تم تفعيل النتائج بمخاطبات إلى محاكم الإستئناف وهيئة التفتيش القضائي والإدارات ذات العلاقة بديوان عام الوزارة .	٣٠%	- تم التنفيذ لثلاث محافظات. وكان عدم التنفيذ بسبب شحة الاعتمادات المالية.
			٢. إعداد جداول النزول الميداني وأسماء المفتشين ومواعيد التفتيش المفاجئ والكلفة المالية والرفع بذلك لوزير العدل للموافقة عليها واعتمادها التكاليف.		- تنفيذ زيارة تفقدية مفاجئة على محاكم الأمانة منتصف شهر مارس. - تنفيذ تفتيش مفاجئ على محاكم الأمانة والمحافظة أو أخر شهر يونيو. - تم النزول إلى محاكم الأمانة وصنعاء لمتابعة الإنضباط وحركة الدوام الرسمي فيما في الأشهر (يوليو – سبتمبر – أكتوبر) عقب إجازة عيد الأضحى المبارك ١٤٤١هـ.		
			٣. إجراء النزول الميداني لعشر محافظات بالتنسيق مع هيئة التفتيش القضائي.		تم التنفيذ		
			٤. إعداد التقارير الخاصة بعمليات التفتيش متضمنة التوصيات والمقترحات.		تم التنفيذ		
			٥. تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها وتفريغ النتائج على نماذج خاصة تعد لهذا الغرض..				
			٦. إعداد تقرير عن نتائج أعمال التفتيش مشفوعاً بالتوصيات والمقترحات ورفعه لوزير العدل.		تم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٤	تحديث وتطوير السجلات والأوراق القضائية .	تشكيل لجنة لإعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية وتجربة النماذج على عدد من المحاكم وتقييم نتائج التطبيق والأخذ بالملاحظات إن وجدت -صدور قرار باعتمادها.	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد مشروع تحديث السجلات. ٢. دراسة وتحديد ماهية السجلات والأوراق التجارية القضائية وما تحتاجه من تعديلات وتصويبات. ٣. مخاطبة المحاكم والشعبة لمعرفة رأيها وملاحظاتها . ٤. تلقي الردود والأخذ بالصواب. ٥. إعداد نماذج ومخططات السجلات القضائية المختلفة. ٦. رفع مقترحات السجلات لوزير العدل لاعتمادها وإصدار قرار وزاري بذلك.	• إعداد النماذج. • إصدار قرار باعتماد نماذج السجلات والأوراق القضائية.	• تم تشكيل لجنة بالقرار الوزاري رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠م . • اجتمعت اللجنة بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٥م وقررت التخاطب مع اللجنة السابقة لموافاتنا بأوليات نماذج تحديث السجلات القضائية التي أعدتها ليتم إكمال العمل من حيث ما انتهت إليه. • تم تحديث أربعة سجلات قضائية وهي (سجل يومية الجلسات – سجل إيداع مسودات الأحكام – سجل قيد القضايا الإبتدائية – سجل القضايا الإستئنافية) وتم طباعتها وتوزيعها على المحاكم. • تم التخاطب مع اللجنة السابقة إلا أنه لم يتم التجاوب معها حتى الآن.	%٥٠	• توقف الإعتمادات المالية .
		طباعة السجلات وتوزيعها على المحاكم والنيابات.	١. إحالة نماذج السجلات إلى المطبعة القضائية لطباعتها . ٢. توزيع السجلات المحدثة على المحاكم وفق خطة معينة.	• عدد السجلات المطبوعة. • كمية السجلات المطبوعة من كل نوع.	لم يتم التنفيذ	%٥٠	لأنه يعتمد على الهدف السابق
٥	حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	١. إعداد خطة لاستعادة الوثائق المفقودة من المحاكم والنيابات التي دمرها العدوان.	١. إعداد آلية لكيفية استعادة الوثائق المفقودة على ضوء التقرير المرفوع من لجنة الحصر عن طبيعة ونوعية وحجم الوثائق المفقودة بسبب العدوان. ٢. رفع آلية العمل لوزير العدل لاعتمادها. ٣. تنفيذ الالية بالتعاون مع كافة الجهات المختصة. ٤. العمل على استعادة الوثائق المفقودة التي يمكن استعادتها.	الرفع بالخطة	تم التنفيذ	%١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء للعام ٢٠٢٠م .							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٢. إستكمال إعداد وإصدار قاموس لغة الإشارة للصم والبكم	استكمال تجميع وتنظيم وفرز الإشارات التي يستخدمها الصم والبكم وفق منهجية علمية سهلة وبسيطة.	• عدد نسخ قاموس الإشارة المطبوعة. • عدد نسخ قاموس الإشارة التي تم توزيعها.	تم النزول بعض مديريات م/ عمران وجمع المصطلحات التي يتم تداولها حسب اللهجة	٢٥%	عدم صرف المخصصات المالية كاملة.
			إستكمال إعداد قاموس لغة الإشارة ورفعه لوزير العدل للموافقة عليه.				
			طباعة القاموس في المطبعة القضائية.				
			توزيع القاموس على المحاكم والنيابات العامة.				
٦	تطوير الإدارة القضائية ووسائل واساليب العمل في الوزارة والمحاكم.	١. استكمال إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات الأخرى.	١. إستكمال إعداد رؤية ومنهجية عمل إعداد خارطة الإختصاص المكاني للمحاكم المستهدفة ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.	• إنجاز الرؤية والمنهجية. • صدور قرار تحديد الإختصاص المكاني. • عدد المحاكم التي تم تحديد اختصاصها المكاني.	تم تشكيل لجنة بقرار من هيئة التفتيش القضائي.	٥٠%	لا يزال قيد التنفيذ
			٢. تحديد مواقع وعناوين المحاكم المستهدفة.		وتضمنت موظفين أثنين من الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء.		
			٣. تحديد الإختصاص المكاني لكل محكمة على الخريطة وعلى أرض الواقع وفقاً لمنهجية العمل التي تم الموافقة عليها.		- تم إنجاز (٩٥%) من جمع البيانات وتحديثها. - تم تحديد الإختصاص المكاني فقد تم إنجاز (٥٥%) من المحاكم وتم الرفع إلى رئيس هيئة التفتيش القضائي عبر اللجنة.		
			٤. تحديد الإختصاص المكاني للمحاكم في كل محافظة على الخريطة في كل محافظة.				
			٥. رفع التقرير لوزير العدل لرفع الموضوع لمجلس القضاء الأعلى.				
			٦. إعداد آلية للتعامل مع القضايا أمام المحاكم وفقاً لقرار تحديد الإختصاص المكاني.				
			٦. إصدار قرار بتحديد الإختصاص المكاني للمحاكم.				
			٧. إبلاغ المحاكم بالقرار وآلية التعامل مع القضايا والعمل بموجبهما وتنفيذهما.				

التقرير التقييم السنوي للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تفعيل دور المجالس التأديبية لكافة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية والأجهزة التابعة والمرتبطة بها وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.	تشكيل المجالس التأديبية وتنظيم أعماله واختصاصاته	١. تشكيل لجنة لإعداد مشاريع قرارات بتشكيل المجالس التأديبية في الوزارة والمحاكم الإستئنافية والشعب المتخصصة. ٢. إعداد مشاريع قرارات تشكيل المجالس التأديبية . ٣. رفع المشاريع لوزير العدل للموافقة عليها. ٤. إصدار القرارات بتشكيل المجالس التأديبية.	• عدد المجالس التأديبية المشكلة. • إصدار القرارات.	تم التنفيذ	١٠٠%	
		محاسبة وتأديب كل من يخل بواجبات وظيفته وتوقيع الجزاءات والعقوبات المناسبة وتنفيذها.	١. رفع دعوى تأديبية أمام مجالس التأديبية لكل من يخل بواجبات وظيفته. ٢. متابعة المجالس التأديبية في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع المخالفين . ٣. رفع النتائج البت في الدعاوى التأديبية لوزير العدل.	• عدد الدعاوى التأديبية. • عدد الأحكام الصادرة. • عدد العقوبات المنفذة	ما تم إتخاذه من إجراءات حيال المخلين بواجباتهم من موظفي الشعب والمحاكم المتخصصة كانت تقتصر على إيقاع عقوبة إنذار كتابي وكذا خصم أقساط من مستحقاتهم أو إيقافها ولم يحال أي موظف ممن أجرى التحقيق معهم إلى مجلس التأديب حيث وأن إجراءات التحقيق وما زالت سارية بالنسبة للبعض منهم ونتائج التحقيق مع أخرين كانت لا تستدعي إحالتهم للمجلس التأديبي.	٨٠%	
		اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	١. إعداد كشف بالموظفين المنقطعين . ٢. عرض موضوع انقطاعهم على لجنة شئون الموظفين لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم بعد معالجة وضع من التزم بالدوام. ٣. تطبيق الإجراءات القانونية التي أقرتها لجنة شئون الموظفين بحق المنقطعين.	• عدد من تم اتخاذ إجراءات بحقهم.	تم إعداد كشف بالموظفين المنقطعين في الشعب والمحاكم المتخصصة بأمانة العاصمة ومحافظة الحديدة والبالغ عددهم (٣٠) موظف. تم عرض موضوع انقطاعهم على لجنة شئون الموظفين لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم بعد معالجة وضع من التزم بالدوام. تم تطبيق الإجراءات القانونية التي أقرتها لجنة شئون الموظفين بحق المنقطعين باستدعائهم وإجراء التحقيق ومعرفة الأسباب وتوقيف مستحقات البعض منهم وتحرير التزام بالدوام من قبل أخرين وإعادة توزيع البعض منهم للعمل في محاكم أخرى حيث بلغ عدد من تم إتخاذ إجراءات بحقهم (١٧) موظف.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري	١. تشكيل لجنة لإعداد مدونة السلوك الإداري. ٢. إعداد مشروع المدونة، ورفعه لوزير العدل للموافقة عليها. ٣. رفع المدونة لمجلس القضاء الأعلى لاعتمادها.	• إنجاز المدونة • إقرار المدونة	لم يتم التنفيذ	٠%	رحل تنفيذه لعام٢٠٢١م
٢	تحسين وتسهيل الخدمات القضائية المقدمة باتخاذ إجراءات تحد من الفساد وتيسر الوصول إلى العدالة.	إجراء التدوير الوظيفي بحسب قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية.	١. تشكيل لجنة لدراسة عملية التدوير الوظيفي ووضع المعايير وإقرارها. ٢. إعداد قائمة بمن يشملهم التدوير وعرضها على وزير العدل للموافقة عليها. ٣. إصدار قرارات التدوير الوظيفي وتنفيذها.	• عدد قرارات التدوير.	تم تشكيل لجنة لدراسة عملية التدوير الوظيفي ووضع المعايير وإقرارها. تم إعداد قائمة بمن يشملهم التدوير وعرضها على وزير العدل للموافقة عليها. تم إصدار قرارات التدوير الوظيفي وتنفيذها حيث بلغ عدد قرارات التدوير التي صدرت (٣٩) قراراً.	١٠٠%	عدم توفر وتتطابق شروط إجراء التدوير الوظيفي بالنسبة لبعض الموظفين شاغلي الوظائف الإشرافية بسبب النقص في الكادر الإداري المتخصص ولقلته في بعض المحاكم في ظل الوضع الراهن.
		التحقيق في الشكاوى والبت فيها أولاً بأول	١. تلقي الشكاوى وتحقيقها. ٢. إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك. ٣. اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى. ٤.إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها. ٥. إبلاغ المحاكم والشعب المتخصصة ذات العلاقة بما يخص من التقرير الإحصائي. ٦. تلقي الردود ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها. ٧. الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.	• إعداد الآلية. • عدد الشكاوى المقدمة. • عدد الشكاوى التي تم التصرف فيها.	تم تلقي الشكاوى وتحقيقها. تم إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك. تم اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى. تم إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها. تم إبلاغ المحاكم والشعب المتخصصة ذات العلاقة بما يخص من التقرير الإحصائي. تم تلقي الردود ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها. تم الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.	١٠٠ %	

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إحالة الفاسدين والمخالفين للمحاسبة والتأديب	١. دراسة نتائج تقارير التفتيش والشكاوى وتحديد الفاسدين والمخالفين.	• عدد المخالفين. • عدد المخالفات. • عدد من تم إحالتهم.	تم دراسة نتائج تقارير التفتيش والشكاوى وتحديد الفاسدين والمخالفين للنصف الأول من العام ٢٠٢٠م .	١٠٠%	
			٢. رفع أسماء الفاسدين والمخالفين وإحالتهم إلى مجالس التأديب.		تم رفع أسماء الفاسدين والمخالفين وإحالتهم إلى مجالس التأديب.		
			٣. إتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفاسدين والمخالفين.		تم إتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفاسدين والمخالفين من قبل الإدارة الإشرافية على المحاكم النوعية بتوجيه لفت نظر وتنبيهات وإنذارات كتابية وتوقيف مستحقات المخالفين لواجباتهم الوظيفية.		
		استبدال المنقطعين والمفصولين بكوادر كفؤة.	١. صدور قرار فصل بالموظفين المنقطعين.	• عدد المنقطعين. • عدد المستبدلين.	تم مخاطبة المجلس السياسي الأعلى بذلك وننتظر الرد.	٨٠%	لم يصلنا رد من مجلس السياسي الأعلى حتى الآن.
			٢. مخاطبة وزارة المالية والخدمة المدنية بعدم تنزيل مرتبات من تم فصله .				
			٣. مواجهة مرتبات من تم توظيفه من مرتبات المفصولين.				
٣	تفعيل الدور الرقابي على مستوى كافة هيئات السلطة القضائية فيما يخص الجوانب الإدارية وعدد الكادر المخصص ومدى الانضباط الوظيفي وعدم التسرب.	تطبيق نظام تقييم الأداء الوظيفي.	١. إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي المحاكم والشعب المتخصصة ورفعها لاعتمادها.	• الإنتهاء من تقييم الأداء. • الرفع بالتقييم .	تم إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي المحاكم والشعب المتخصصة ورفعها لاعتمادها.	٤٠٪	- هناك شعب ومحاكم لم توافينا بتقارير تقييم أداء موظفيها على الرغم من تحرير مذكرات تعقيبيه ومتابعتها على إيصال الردود دون جدوى.
			٢. تعميم نماذج التقييم على المحاكم لتعبئتها.		تم تعميم نماذج التقييم على المحاكم لتعبئتها.		
			٣. تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من المحاكم ومكاتب.		تم تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من المحاكم ومكاتب بواقع ٢٠% وحررنا مرة أخرى مذكرات تعقيبيه لموافاتنا بالردود.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٤. دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى كل محافظة.		تم دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة له وكانت من قبل الشعبة والمحكمة التجارية بالحديدة ونحن بصدد دراسة ما ورد من الشعبة والمحكمة الجزائية بالأمانة.		
			٥. رفع نتائج التقييم لوزير العدل مشفوعة بالتوصيات والمقترحات حيال الموظفين الحاصلين على تقديرات ضعيفة ومتوسطة.		- لم يتم رفع نتائج التقييم لوزير العدل مشفوعة بالتوصيات والمقترحات حيال الموظفين الحاصلين على تقديرات ضعيفة ومتوسطة.		
			٧. إبلاغ الموظفين بنتائج عمليات التقييم عبر المحاكم.		تم التنفيذ		عدم مراعاة قواعد التقييم وتعليمات الوزارة من قبل بعض المسئولين عن التقييم في الشعب والمحاكم عند رفع التقارير.
			٨. تلقي تظلمات الموظفين من تقييمات الأداء والنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.				
			٩. تحديد المبرزين الحاصلين على تقديرات عالية على مستوى كل محافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريمهم ونشر أسمائهم في الصحيفة القضائية والقضائية نت.				
		إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	١. تشكيل لجنة لإعداد الدليل الموحد لإجراءات التفتيش المالي والإداري والتوثيقي.	• إصدار الدليل . • عدد معايير التقييم . • عدد النماذج والاستمارات.	تم تشكيل لجنة لإعداد الدليل الموحد لإجراءات التفتيش المالي والإداري والتوثيقي.	٥٠٪	لا يزال قيد التنفيذ
			٢. إعداد المعايير اللازمة لعملية التفتيش والتقييم..		تم إعداد المعايير اللازمة لعملية التفتيش والتقييم..		
			٣. إعداد النماذج والاستمارات الخاصة بعملية التفتيش.		تم إعداد النماذج والاستمارات الخاصة بعملية التفتيش.		
			٤. إعداد وإنجاز الدليل الموحد للتفتيش المالي والإداري والتوثيقي.		قيد التنفيذ		
			٥. رفع الدليل لوزير العدل لاعتماده.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق	١. توزيع الدليل على الإدارات العامة المختصة للعمل به وتنفيذه.	• إنجاز الالية.	تم التنفيذ	١٠٠%	
			٢. إعداد مقترحات آلية موحدة للتفتيش المشترك (قضائي – إداري - مالي) على المحاكم.		تم التنفيذ		
			٣. التنسيق مع هيئة التفتيش القضائي لوضع آلية موحدة للتفتيش.		تم التنسيق مع هيئة التفتيش القضائي في ذلك ولم يصلنا الرد حتى الآن.		
		تنفيذ التفتيش المفاجئ وبصورة مستمرة على موظفي النيابات والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في عشر محافظات ورفع التقارير بصورة شهرية.	١. وضع خطة موحدة للتفتيش (القضائي – الإداري – المالي) بالتنسيق مع هيئة التفتيش على المحاكم الإستئنافية والشعب المتخصصة والمحاكم الإبتدائية والمتخصصة .	• عدد الشكاوى التي تم تحقيقها ميدانيا . • عدد دورات التفتيش. • عدد المحاكم المستهدفة. • عدد الموظفين الإداريين في المحاكم الذين تم التفتيش عليهم. • عدد المخالفات المالية والإدارية المكتشفة. • عدد التقارير المرفوعة.	تم التنفيذ	٥٠%	بسبب شحة الإمكانيات المادية (المالية) لتنفيذ النزول في بقية المحافظات (إب – ذمار).
			٢. إعداد جداول النزول الميداني وأسماء المفتشين ومواعيد التفتيش المفاجئ والكلفة المالية والرفع بذلك لوزير العدل للموافقة عليها واعتمادها التكاليف.		تم إعداد جداول النزول الميداني وأسماء المفتشين ...ومواعيد التفتيش (إداري).		
			٣. إجراء النزول الميداني لعشر محافظات بالتنسيق مع هيئة التفتيش القضائي.		- تم إجراء نزول مفاجئ إلى بعض شعب ومحاكم الأمانة بهدف التفتيش على الجانب المالي والإداري فيها. - تم إجراء نزول ميداني إلى شعب ومحاكم م/ الحديدة بهدف مراقبة سير الإنضباط الوظيفي وجرد خزائن أمناء الصناديق.		
			٤. إعداد التقارير الخاصة بعمليات التفتيش متضمنة التوصيات والمقترحات.		تم إعداد التقارير الخاصة بعملية التفتيش المفاجئ متضمنه التوصيات والمقترحات وتلقيها وفرزها وتنظيمها وتحليلها.		
			٥. تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها وتفريغ النتائج على نماذج خاصة تعد لهذا الغرض..				
			٦. إعداد تقرير عن نتائج أعمال التفتيش مشفوعاً بالتوصيات والمقترحات ورفعه لوزير العدل.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للمحاكم المتخصصة للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٤	تحديث وتطوير السجلات والأوراق القضائية .	تشكيل لجنة لإعداد نماذج ومخططات تحديث السجلات القضائية وتجربة النماذج على عدد من المحاكم والشعب المتخصصة وتقييم نتائج التطبيق والأخذ بالملاحظات إن وجدت - صدور قرار باعتمادها.	١. تشكيل لجنة من المختصين لإعداد مشروع تحديث السجلات.	• إعداد النماذج. • إصدار قرار باعتماد نماذج السجلات والأوراق القضائية.	تم تشكيل لجنة من المختصين لإعداد مشروع تحديث السجلات.	٤٠%	
			٢. دراسة وتحديد ماهية السجلات والأوراق التجارية القضائية وما تحتاجه من تعديلات وتصويبات.		تم دراسة وتحديد ماهية السجلات والأوراق التجارية القضائية وما تحتاجه من تعديلات وتصويبات.		
			٣. مخاطبة المحاكم والشعبة لمعرفة رأيها وملاحظاتها .		تم مخاطبة المحاكم والشعبة لمعرفة رأيها وملاحظاتها .		
			٤. تلقي الردود والأخذ بالصواب.		تم تلقي الرود والأخذ بالصواب.		
			٥. إعداد نماذج ومخططات السجلات القضائية المختلفة.		لم يتم التنفيذ		
			٦. رفع مقترحات السجلات لوزير العدل لاعتمادها وإصدار قرار وزاري بذلك.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتوثيق

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تفعيل دور المجالس التأديبية لكافة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية والأجهزة التابعة والمرتبطة بها وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب.	اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة تجاه المنقطعين عن العمل والملتحقين بالعدو.	١. إعداد كشف بالموظفين المنقطعين .	• عدد من تم اتخاذ إجراءات بحقهم.	تم إعداد كشف بالاشتراك مع الإدارة العامة للمحاكم وأعوان القضاء أو المتخصصة بالموظفين المنقطعين بالمحاكم في أمانة العاصمة.	٪١٠٠	
			٢. عرض موضوع انقطاعهم على لجنة شئون الموظفين لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم بعد معالجة وضع من التزم بالدوام.		تم عرض الموضوع واتخاذ والإجراءات اللازمة.		
			٣. تطبيق الإجراءات القانونية التي أقرتها لجنة شئون الموظفين بحق المنقطعين.		تم تطبيق الإجراءات التي أقرتها لجنة شئون الموظفين ومن ضمنها توقيف مستحقات المنقطعين.		
		تفعيل مدونة السلوك القضائي وإعداد مدونة السلوك الإداري	١. المشاركة في اللجنة المشكلة لإعداد مدونة السلوك الإداري.	• إنجاز المدونة • إقرار المدونة	لم يتم التنفيذ	٪٠	رحل تنفيذه لعام٢٠٢١م
			٢. المشاركة في إعداد مشروع المدونة، ورفعه لوزير العدل للموافقة عليها.		لم يتم التنفيذ		
			٣. رفع المدونة لمجلس القضاء الأعلى لاعتمادها.		لم يتم التنفيذ		
٢	تحسين وتسهيل الخدمات القضائية المقدمة باتخاذ إجراءات تحد من الفساد وتيسر الوصول إلى العدالة.	إجراء التدوير الوظيفي بحسب قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية.	١. المشاركة في لجنة دراسة عملية التدوير الوظيفي ووضع المعايير وإقرارها.	• عدد قرارات التدوير.	لا توجد لجنة وتم العمل عبر الادارة.	٪١٠٠	
			٢. المشاركة في إعداد قائمة بمن يشملهم التدوير وعرضها على وزير العدل للموافقة عليها.		تم العرض أولاً بأول على مراحل لعدد من مكاتب وأقلام التوثيق		
			٣. إصدار قرارات التدوير الوظيفي وتنفيذها.		صدرت قرارات بإجراء حركة تنقلات وتدوير وظيفي لعدد (٦٢) موظفاً خلال العام.		
		التحقيق في الشكاوى والبت فيها أولاً بأول	١. تلقي الشكاوى وتحقيقها.	• إعداد الآلية. • عدد الشكاوى المقدمة. • عدد الشكاوى التي تم التصرف فيها.	تم تلقي عدد (٤٠٦) شكوى خلال العام.	٪١٠٠	
			٢. إجراء تحقيق ميداني في الشكاوى التي تتطلب ذلك.		تم إجراء تحقيق ميداني واحد.		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. اتخاذ الإجراءات القانونية حول نتائج التحقيقات في الشكاوى.		تم اتخاذ الإجراءات أولاً باولا		
			٤.إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها.		تم إعداد تقرير إحصائي نصف سنوي عن الشكاوى وتحقيقها.		
			٥. إبلاغ مكاتب التوثيق ذات العلاقة بما يخصها من التقرير الإحصائي.		لم يتم التنفيذ		تم الإكتفاء بالمذكرات التي تتم أولاً بأول.
			٦. تلقي الردود ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها.		تم تلقي الردود أولاً بأول		
			٧. الاستفادة من نتائج التحقيق في الشكاوى عند تنفيذ خطة التفتيش الميداني.		تم إدراج عدد من أقلام التوثيق المشكو بهم ضمن خطة التفتيش.		
		إحالة الفاسدين والمخالفين للمحاسبة والتأديب	١. دراسة نتائج تقارير التفتيش والشكاوى وتحديد الفاسدين والمخالفين.	• عدد المخالفين. • عدد المخالفات. • عدد من تم إحالتهم.	تم دراسة نتائج تقارير التفتيش والشكاوى وتحديد الفاسدين والمخالفين.	١٠٠%	
			٢. رفع أسماء الفاسدين والمخالفين وإحالتهم إلى مجالس التأديب.		تم الرفع بعدد (٥) مخالفات.		
			٣. إتخاذ الإجراءات القانونية ضد الفاسدين والمخالفين.		تم إتخاذ الإجراءات القانونية اولاً بأول بحسب كل حالة.		
٣	تفعيل الدور الرقابي على مستوى كافة هيئات السلطة القضائية فيما يخص الجوانب الإدارية وعدد الكادر المخصص ومدى الانضباط الوظيفي وعدم التسرب.	تطبيق نظام تقييم الأداء الوظيفي.	١. إعداد نماذج لتقييم الأداء لموظفي التوثيق.	• عدد الموظفين الذين تم تقييمهم. • عدد الموظفين المتظلمين. • عدد الموظفين المبرزين. • عدد الموظفين الذين تم نشر أسمائهم في الصحيفة القضائية.	عدم تنفيذ النزل الميداني بسبب الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا.	٦٠%	عدم استكمال بقية المحافظات للرفع بالتقييمات إلى الوزارة ولايزال العمل جاري قيد التنفيذ.
			٢. تعميم نماذج التقييم على مكاتب التوثيق لتعبئتها.				
			٣. تلقي تقييمات الأداء المرفوعة من المحاكم.				
			٤. دراسة تقييمات الأداء وعمل خلاصة لها على مستوى كل محافظة.				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. رفع نتيجة التقييم لوزير العدل مشفوعة بالتوصيات والمقترحات وتنفيذ توجيهاته بشأنها.				
			٦. تقديم المقترحات والتوصيات حيال الموظفين الحاصلين على تقديرات ضعيفة ومتوسطة .				
			٧. إبلاغ الموظفين بنتائج عمليات عبر مكاتب التوثيق.				
			٨. تلقي تظلمات الموظفين من تقييمات الأداء والنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.				
			٩. تحديد المبرزين الحاصلين على تقديرات عالية على مستوى كل محافظة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكريمهم ونشر أسمائهم في الصحيفة القضائية والقضائية نت.				
		إعداد دليل التفتيش الإداري والمالي والتوثيقي.	١. المشاركة في اللجنة المشكلة لإعداد الدليل الموحد لإجراءات التفتيش المالي والإداري والتوثيقي.	• إصدار الدليل . • عدد معايير التقييم . • عدد النماذج والاستمارات.	تم تشكيل لجنة لأعداد الدليل والمشاركة فيها.	٥٠%	لا يزال قيد التنفيذ
			٢. المشاركة في إعداد المعايير اللازمة لعملية التفتيش والتقييم..		تم المشاركة في إعداد المعايير اللازمة لعملية التفتيش.		
			٣. المشاركة في إعداد النماذج والاستمارات الخاصة بعملية التفتيش.		تم المشاركة في إعداد النماذج والإستمارات لعملية التفتيش.		
			٤. المشاركة في إعداد وإنجاز الدليل الموحد للتفتيش المالي والإداري والتوثيقي.		لا زالت اللجنة مستمرة في العمل .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. رفع الدليل لوزير العدل لاعتماده.		لا زالت اللجنة مستمرة في العمل .		
		وضع آلية لتنفيذ التفتيش المشترك (قضائي - إداري) على موظفي المحاكم والنيابات ومكاتب وأقلام التوثيق.	١. توزيع الدليل على الإدارات العامة المختصة للعمل به وتنفيذه. ٢. إعداد مقترحات آلية موحدة للتفتيش المشترك (قضائي – إداري - مالي) على المحاكم ومكاتب التوثيق. ٣. التنسيق مع هيئة التفتيش القضائي لوضع آلية موحدة للتفتيش.	• إنجاز الالية.	لايزال العمل جاري ضمن أعمال لجنة إعداد دليل التفتيش	١٠٠%	
		تنفيذ التفتيش المفاجئ وبصورة مستمرة على موظفي النيابات والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق في عشر محافظات ورفع التقارير بصورة شهرية.	١. وضع خطة موحدة للتفتيش (القضائي – الإداري – المالي) بالتنسيق مع هيئة التفتيش على مكاتب واقلام التوثيق. ٢. إعداد جداول النزول الميداني وأسماء المفتشين ومواعيد التفتيش المفاجئ والكلفة المالية والرفع بذلك لوزير العدل للموافقة عليها واعتمادها التكاليف. ٣. إجراء النزول الميداني لعشر محافظات بالتنسيق مع هيئة التفتيش القضائي. ٤. إعداد التقارير الخاصة بعمليات التفتيش متضمنة التوصيات والمقترحات. ٥. تلقي تقارير المفتشين وفرزها وتنظيمها وتحليلها وتفريغ النتائج على نماذج خاصة تعد لهذا الغرض.. ٦. إعداد تقرير عن نتائج أعمال التفتيش مشفوعاً بالتوصيات والمقترحات ورفعه لوزير العدل.	• عدد الشكاوى التي تم تحقيقها ميدانيا . • عدد دورات التفتيش. • عدد المحاكم المستهدفة. • عدد الموظفين الإداريين في المحاكم الذين تم التفتيش عليهم. • عدد المخالفات المالية والإدارية المكتشفة. • عدد التقارير المرفوعة.	لم يتم التنفيذ تم العرض لمعالي الوزير ووجه بالنزول إلى محافظة حجة . تم النزول والتفتيش على عدد (١٢) قلم توثيق بمحافظة حجة . تم إعداد التقرير الخاص بالنزول الميداني للتفتيش على أقلام التوثيق في محافظة حجة. تم تلقي التقرير والتحليل ضمن نماذج التقرير. تم إعداد التقرير و لايزال لدى الإدارة لإستكمال الإجراءات المطلوبة.	٣٠%	ربط التوثيق بالجهات الأخرى وعدم توفر الإمكانيات المالية.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٤	حصر وتوثيق الأضرار المادية التي لحقت بمنشآت السلطة القضائية نتيجة العدوان.	إعداد خطة لاستعادة الوثائق المفقودة من المحاكم والنيابات ومكاتب واقلام التوثيق التي دمرها العدوان.	١. المشاركة في إعداد آلية لكيفية استعادة الوثائق المفقودة على ضوء التقرير المرفوع من لجنة الحصر عن طبيعة ونوعية وحجم الوثائق المفقودة بسبب العدوان.	• إنجاز الآلية. • كمية الوثائق التي تم استعادتها.	تم تشكيل اللجنة والمشاركة فيها	١٠٠٪	
			٢. المشاركة في رفع آلية العمل لوزير العدل لاعتمادها.		تم رفع الآلية من قبل اللجنة		
			٣. المشاركة في تنفيذ الالية بالتعاون مع كافة الجهات المختصة.		تم ضمن تقرير اللجنة		
			٤. العمل على استعادة الوثائق المفقودة التي يمكن استعادتها.		المتابعة مستمرة		
٥	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق اسس علمية حديثة تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة.	تغطية (٨٥) منطقة شاغرة من الأمناء.	استقبال دراسة طلبات اعتماد المناطق الشاغرة من محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق)	• عد المناطق التي تم تغطيتها.	تم استقبال ودراسة عدد (٧٣٦) منطقة خلال العام.	١٠٠٪	
			اعتماد عدد (٨٥) منطقة شاغرة		تم اعتماد عدد (٧١٣) منطقة خلال العام .		
			إبلاغ محاكم الاستئناف (مكاتب التوثيق) بالمناطق المعتمدة لاستكمال إجراءات الترشيح والقبول		تم ابلاغ المحاكم بالمناطق المعتمدة .		
			الرفع إلى المكتب الفني بالملفات المستكملة		تم الرفع بعدد (١٧٤) ملف خلال العام .		
			متابعة إصدار القرارات الوزارية بمنح التراخيص وإعداد المطابقة.		صدور عدد (١٢٦) قرار ترخيص لمهنة الأمين الشرعي خلال العام .		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		مراجعة نظام المناطق الشاغرة واستكمال إدخال المناطق المعتمدة ضمن البرنامج.	١. تشكيل لجنة لدراسة البرنامج وتطويره.	• عدد المناطق المعتمدة التي تم إدخالها في النظام.	لم يتم تشكيل لجنة ولكن تم عمل المراجعة وإبداء الملاحظات من قبل الإدارة .	٨٠٪	
			٢. مخاطبة مركز المعلومات باستيعاب الملاحظات والمقترحات واستكمال النواقص.		لم يتم التنفيذ		
			٣. إدخال المناطق ضمن البرنامج وربطه ببرنامج نظام الأمناء.		تم إدخال إعتمادات المناطق الشاغرة بإسكانر وأرشفتها إلكترونياً وقد بلغت المناطق التي تم إدخالها (٥٠٠٨).		
		إجراء مسح للمناطق الشاغرة من الأمناء واعتماد ١٠% منها..	مخاطبة المحاكم للرفع بالمناطق الشاغرة.	• عدد المناطق التي تم رفضها. • عدد المناطق التي تم اعتمادها.	تم التواصل مع المحاكم للرفع بالمناطق الشاغرة.	١٠٠٪	
			تلقي ودراسة طلبات اعتماد المناطق الشاغرة وقيدها وتسجيلها في النظام الإليكتروني.		تم تلقي ودراسة الطلبات وقيدها.		
			إبلاغ المحاكم بالمناطق التي تم رفض اعتمادها.		تم إبلاغ المحاكم بالمناطق التي تم رفض إعتمادها وقد بلغت (٢٣) مناطق.		
			إستكمال اعتماد المناطق المطلوبة.		تم إستكمال إعتماد عدد (٧١٣) منطقة.		
		إعادة ترتيب وتنظيم ارشيف الأمناء وفرز الملفات والسجلات وحفظها لعدد (٤٠٠٠) أمين	تكليف فريق عمل لحصر الملفات وفرزها وتطبيقها بحسب حالات الأمناء (مستمرين – منقطعين – متوفين ...إلخ) وحفظها كلاً على حده بحسب المحافظات	• عدد الملفات التي تم فرزها. • عدد الأمناء التي تم فرز ملفاتهم.	تم تشكيل اللجنة ولا يزال العمل مستمراً حيث وقد تم حصر وفرز عدد (١٥٠٠) ملف.	٣٠%	ضغط العمل بسبب عملية تصحيح لأوضاع الأمناء.
			تكليف فريق عمل لقيد اسماء وبيانات الأمناء في السجلات الجديد ونقل البيانات الالكترونية إليها كل محافظة على حده.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			التأشير في النظام الآلي على تحديد ما لا يقل عن (٩٠٠) أمين وحفظها بملفات خاصة.		يتم التأشير أولاً بأول		
			رفع بتقرير عن حصر وأرشفة و فرز الملفات وحفظها		تم رفع تقرير عن حصر وأرشفة و فرز الملفات وحفظها.		
			الرفع بتقرير عن قيد اسماء وبيانات الأمناء في السجلات والتأشير على التجديدات وحفظها		لم يتم التنفيذ		
		دراسة تقارير أداء وإنجازات مكاتب التوثيق بالمحافظات للعام ٢٠١٩م وتحليلها والرفع بخلاصتها مع التوصيات والمقترحات.	تحرير مذكرات إلى مكاتب التوثيق لموافاة الوزارة بالتقارير المطلوبة	• عدد التقارير التي تم دراستها.	تم تحرير المذكرات المطلوبة.	٧٠%	عدم تجاوب محاكم الإستئناف (مكاتب التوثيق) بسرعة رفع التقييمات.
			تلقي التقارير وتجميعها ومتابعة المتأخرين من المحافظات		تم تلقي عدد (١٤) تقارير خلال العام.		
			دراسة التقارير المرفوعة وفرزها وتحليلها وإعداد التوصيات والمقترحات		تم دراسة عدد (١٤) تقارير خلال العام.		
			الرفع إلى وزير العدل بالخلاصة والتوصيات.		لم يتم التنفيذ		
			تنفيذ التوصيات .				
		رصد المخالفات وأوجه القصور التي تظهر في الوثائق المسلمة لإدارة التصديق لغرض المصادقة عليها للخارج ورفع تقرير عنها.	مراجعة وفحص الوثائق بإدارة التصديق	• عدد المخالفات التي تم رصدها.	تم عملية المراجعة والفحص أولاً بأول	٦٠%	
			رصد الملاحظات وأوجه القصور والمخالفات		يتم الرصد أولاً بأول حيث بلغ عدد المخالفات (٣٥) مخالفة خلال العام.		
			اعداد تقرير شامل بالملاحظات وأوجه القصور والمخالفات		لا يزال العمل جاري		
			إعداد التوصيات لتلافي المخالفات وأوجه القصور				

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للإدارة العامة للتوثيق للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			إبلاغ أقلام التوثيق بالملاحظات وأوجه القصور والخلل لتلافيها.				
		الحد من ظاهرة تزوير أختام أقلام التوثيق بطباعة أختام ضاغطة ومموهة لعدد (٥٠) من اقلام التوثيق كمرحلة ثانية.	تحديد اقلام التوثيق المستهدفة.	• عدد الأختام التي تم طباعتها. • عدد اقلام التوثيق التي تم توزيعها عليها. • عدد الوثائق المزورة المضبوطة.	تم تحديد اقلام التوثيق المستهدفة.	٩٠%	تأخير صرف قيمة الأختام من قبل الشئون المالية .
			رفع الموضوع لوزير العدل للموافقة على طباعة الأختام.		تم رفع الموضوع إلى معالي الوزير.		
			مخاطبة الشئون المالية لطباعة الأختام.		تم مخاطبة الشئون المالية.		
			القيام بطباعة الأختام الجديدة.		تم القيام بطباعة من قبل التوجيه المعنوي لعدد (٥٠) ختم.		
			تسليم الأختام الجديدة لرؤساء أقلام التوثيق المستهدفة.		لم يتم التنفيذ		
			العمل على ضبط الوثائق المكتشفة ومتابعة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ورفع تقرير عنها.		تم ضبط عدد (٤) وثيقة مزورة خلال العام.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		١. إعداد دراسة لتوفير العون القضائي المحدد قانوناً ضمن مهام وزارة العدل ونقابة المحامين وتخصص موازنة لذلك.	١. إعداد دراسة حول الآليات اللازمة لتوفير العون القضائي للمعسرين وفقاً للقانون الإجراءات الجزائية والقوانين النافذة .	• إصدار الدراسات	تم إعداد دراسة حول الآليات اللازمة لتوفير العون القضائي للمعسرين وفقاً للقانون الإجراءات الجزائية والقوانين النافذة .	١٠٠٪	
			٢. دراسة تحليلية لتقارير والأداء للوزارة من المحامين المتعاقدين لتقديم خدمات العون القضائي للمرأة.		تم دراسة تحليلية لتقارير والأداء للوزارة من المحامين المتعاقدين لتقديم خدمات العون القضائي للمرأة .		
			٣. إعداد دراسة حول إمكانية توسيع نطاق تقديم خدمات العون القضائي للنساء المعسرات في المحافظات التي لم يصلها العون.		تم إعداد دراسة حول إمكانية توسيع نطاق تقديم خدمات العون القضائي للنساء المعسرات في المحافظات التي لم يصلها العون.		
		٢. إعداد الآلية المقترحة.	١. إعداد آلية عمل تضمن وصول المرأة أمام المحاكم والنيابات إلى الخدمات العدلية بشكل مباشر وسهل.	• إنجاز الآلية.	تم إعداد آلية عمل تضمن وصول المرأة أمام المحاكم والنيابات إلى الخدمات العدلية بشكل مباشر وسهل.	١٠٠%	
			٢. رفع الالية لوزير العدل لاعتمادها.		تم رفع الآلية لوزير العدل لاعتمادها.		
		٣. دراسة إنشاء وحدات المرأة المتقاضية ضمن مكاتب خدمات المتقاضين وتنظيم ذلك في اللائحة التنظيمية للمحاكم.	١. دراسة إنشاء وحدات المرأة المتقاضية ضمن مكاتب خدمات المتقاضين .	• عدد الوحدات المنشأة.	تم دراسة إنشاء وحدات المرأة المتقاضية ضمن مكاتب خدمات المتقاضين.	١٠٠%	
			٢.إدراج مقترح إنشاء الوحدات ضمن مكاتب خدمات المتقاضين في المحاكم في اللائحة التنظيمية للمحاكم.		تم إدراج مقترح إنشاء الوحدات ضمن مكاتب خدمات المتقاضين في المحاكم في اللائحة التنظيمية للمحاكم.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٤. تقديم المساعدة القانونية والعون القضائي للأحداث والأطفال.	١. التعاقد مع (٨) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا الأحداث في كل من (الأمانة – صنعاء والجوف - الحديدة – إب – تعز – حجة – ذمار).	• عدد المحاميات والمحامين المتعاقد معهم. • عدد الأطفال الذين تم تقديم المساعدة لهم. • عدد البطائق المصروفة. • عدد التقارير المرفوعة من المحامين شهرياً. • عدد التقارير المرفوعة من المحامين سنوياً.	تم التعاقد مع (١١) محامي ومحامية لمتابعة قضايا الأحداث أمام الشرطة والنيابات والمحاكم ودور الإحتجاز وذلك في المحافظات التالية (الأمانة – صنعاء- الحديدة – إب – ذمار – حجة – تعز – عمران – صعدة).	١٠٠%	
			٢. صرف البطائق التعريفية للمحامين المترافعين في قضايا الأحداث.		تم صرف البطائق لعدد (١١) محامي ومحامية ومتابعة توقيعها وختمها من قيادة الوزارة وتم تسليمها للمستفيدين .		
			٣. متابعة المحامين للرفع بالتقارير الشهرية عن مدى إنجازهم ومتابعتهم لقضايا الأحداث والأطفال.		تمت متابعة المحاميين للرفع بالتقارير الشهرية عن مدى إنجازهم ومتابعتهم لقضايا الأحداث وإستلام التقارير الخاصة بالمحاميين والمتمثلة بنماذج التقارير الأربعة (أ – ب – ج – د) لأقسام الشرطة والنيابات والمحاكم وأماكن الإحتجاز.		
			٤. متابعة نيابات ومحاكم الأحداث لرفع تقارير تقييمية لمستوى أداء المحامين في متابعة وإنجاز قضايا الأحداث والأطفال.		تمت متابعة النيابات والمحاكم للتقييم الدوري لمستوى أداء المحاميين ومتابعة قضايا الأحداث وتم تنفيذ النتائج المنبثقة عن التقييم بإستبدال أحد المحاميين.		
			٥. تجميع التقارير وفرزها وتحليلها وإعداد خلاصة لها والتوصيات اللازمة لتطويرها.		تم تجميع التقارير وفرزها وتصنيفها كما تم إعداد الخلاصات الدورية للتقارير وتحليلها ووضع التوصيات اللازمة لتطويرها حيث تم تطوير الإحصائيات الدورية.		
		٥. متابعة أعمال الخبراء الاجتماعيين العاملين في محاكم الأحداث.	١. طلب رفع تقارير شهرية عن أعمال الخبراء الاجتماعيين.	• عدد التقارير المرفوعة من الخبراء شهرياً. • عدد التقارير المرفوعة من الخبراء سنوياً.	تم طلب تقديم تقارير شهرية من قبل الخبراء الإجتماعيين كما تم متابعة مهامهم بشكل دوري ومستمر من خلال مجموعة عمل إلكترونية تم إنشائها خصيصاً للتواصل وتوضيح مهام الخبراء وتيسير مهامهم أثناء تقديم الخدمات .	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. تلقي التقارير المرفوعة عن الخبراء الإجتماعيين وتحليلها.		تم تلقي التقارير من الخبراء الإجتماعيين بشكل شهري.		
			٦. إعداد تقييم شامل عن أعمال الخبراء الإجتماعيين من واقع التقارير المرفوعة وخلاصة بالمعوقات التي تعترض سير العمل.		تم تجميع التقارير وفرزها وتصنيفها كما تم إعداد الخلاصات الدورية للتقارير وتحليلها ووضع التوصيات اللازمة لتطويرها حيث تم تطوير الإحصائيات الدورية .		
		٦. تحسين أوضاع الأطفال الموقوفين	١. النزول الميداني إلى أماكن توقيف الأحداث والأطفال للإطلاع على أحوالهم وأوضاعهم القانونية.	• عدد الأطفال الموقوفين. • مقدار المبالغ المخصصة لإطلاق سراح الأطفال. • عدد الأطفال الذين تم الإفراج عنهم على ذمة حقوق خاصة.	تم تنفيذ عدد من النزولات الميدانية وإحداها بمشاركة معالي الوزير وعدد من القيادات العليا.	١٠٠%	
			٢. متابعة الجهات المختصة والمحامين للحصول على المعلومات والإحصائيات عن الأحداث والأطفال الموقوفين وأماكن توقيفهم وكافة البيانات عنهم.		تم تلقي البيانات من أماكن الإحتجاز وتفريغها وتحليلها شهرياً فضلاً عن الدراسة القانونية لكل حالة.		
			٣. تجميع التقارير وتحليلها وتفريغ البيانات والمعلومات التي تحتويها، وإعداد تقرير شامل عن أوضاع الأطفال الموقوفين.		تمت دراسة الحالة القانونية شهرياً للأطفال المحتجزين من قبل المختصين في إدارة الطفل وتوزيع القضايا بين المحاميين بحسب الأهمية والأولوية وفقاً لطول مدد الإحتجاز.		
			٤. إتخاذ الإجراءات القانونية التي تكفل حصول الأحداث والأطفال الموقوفين على الضمانات القانونية المنصوص عليها في القوانين النافذة.		تمت متابعة المحاميين بخصوص الإجراءات المتخذة بشأن حصول الأطفال الموقوفين على حقوقهم القانونية ومن ذلك على سبيل المثال المتابعة بشأن إيداع الأطفال في ظل الإجراءات الإحترازية مع جائحة كورونا.		
			٥. التنسيق مع الإدارة العامة للتعاون الدولي للبحث عن مصادر		تم التواصل مع الهيئة العامة للزكاة تحت إشراف معالي الوزير في إطار التنسيق مع		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			تمويل لمساندة الأحداث والأطفال الموقوفين على ذمة حقوق خاصة ومتابعة إطلاق سراحهم.		الجهات ذات العلاقة وتم الإفراج على عدد من الأطفال.		
			٤. تنفيذ النظام في محكمة جنوب غرب الأمانة كنموذج، وتقييمه.		تم صدر القرار الوزاري بتشكيل لجنة لإعداد دليل ونماذج وسجلات لإدارة شئون أموال القصر.		
			٥. تصحيح النظام وفقاً لعملية التقييم بحيث يكون صالحاً للتطبيق في المحاكم الأخرى.		تم تصحيح النظام وفقاً لعملية التقييم بحيث يكون صالحاً للتطبيق في المحاكم الأخرى.		
			٦. رفع تقرير لوزير العدل عن ذلك.		تم العرض على معالي الوزير بالنتائج وحازت على الموافقة بالبدء بتطبيق النظام.		
		٧. التنسيق مع الجهات المختصة بتنفيذ زيارات ميدانية لسجون النساء.	١.إعداد جدول للنزول الميداني لسجون النساء ورفعه لقيادة الوزارة للموافقة عليه.	• عدد الزيارات الميدانية المنفذة.	تم التنفيذ	١٠٠%	
			٢. المشاركة مع الجهات وذات العلاقة للنزول الميداني لزيارة سجون النساء.				
		تقديم المساعدة القانونية والقضائية للنساء الفقيرات والمعسرات.	١. التعاقد مع (٤) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا النساء (المعسرات والفقيرات) في الأمانة و م/ الحديدة.	• عدد المحاميات والمحامين المتعاقد معهم. • عدد النساء اللاتي تم تقديم المساعدة لهن • عدد البطائق المصروفة	تم التعاقد مع (٣) محامين ومحاميات لمتابعة قضايا النساء (المعسرات والفقيرات) في الأمانة و م/ الحديدة.	١٠٠%	تم الرفع بالتعاقد مع المحامي الرابع إلى الوكيل ولم يتم الرد والموافقة .
			٢. صرف البطائق التعريفية للمحامين المترافعين في قضايا المرأة.		تم صرف (٣) من البطائق التعريفية للمحامين المترافعين في قضايا المرأة.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمرأة والطفل وشئون أموال القصر ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تحديث قاعدة بيانات النوع الإجتماعي (ذكور – إناث) في هيئات السلطة القضائية.	مخاطبة هيئات وأجهزة السلطة القضائية للحصول على البيانات والمعلومات.	• إنجاز عملية التحديث	تم مخاطبة هيئات وأجهزة السلطة القضائية للحصول على البيانات والمعلومات.	١٠٠٪	
			فرز وتنظيم البيانات المعلومات المقدمة من هيئات وأجهزة السلطة القضائية.		تم فرز وتنظيم البيانات المعلومات المقدمة من هيئات وأجهزة السلطة القضائية.		
			تعبئة قاعدة البيانات بالبيانات والمعلومات.		تم تعبئة قاعدة البيانات بالبيانات والمعلومات.		
			رفع التقرير النهائي لوزير العدل عن تحديث قاعدة البيانات.		تم رفع التقرير النهائي لوزير العدل عن تحديث قاعدة البيانات.		

المكتب الفني

التقرير التقييمي للمكتب الفني

- المكتب الفني
- التقرير التقييمي للإدارة العامة للشئون القانونية.
- التقرير التقييمي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان.
- التقرير التقييمي للإدارة العامة للدراسات والبحوث.

التقرير التقييمي السنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للمكتب الفني للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير الإدارة القضائية وتحسين الأداء في وزارة العدل والمحاكم ومكاتب وأقلام التوثيق.	عقد (١٢) إجتماع بمدراء عموم الإدارات العامة لتنفيذ خطة القطاع السنوية	١. عقد اجتماع شهري بمدراء عموم الإدارات العامة في القطاع لمناقشة خطة الوزارة وتنفيذها، وتحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق تنفيذها. ٢. التنسيق بين الإدارات العامة في القطاع لتنفيذ المهام المشتركة ضمن الخطة.	عدد الإجتماعات المنفذة.	تم التنفيذ	٪١٠٠	
		عقد (٤) إجتماعات ربع سنوية لإعداد تقارير تقييم لمستوى تنفيذ الخطة السنوية للقطاع	١. عقد إجتماع ربع سنوي لمناقشة مستوى تنفيذ خطة القطاع. ٢. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الأول من عام الخطة. ٣. إعداد تقرير عن مستوى تنفيذ خطة القطاع للربع الثاني من عام الخطة.	• عدد الإجتماعات المنفذة. • عدد التقارير المرفوعة.	تم التنفيذ	٪١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	إستكمال منظومة التشريعات ذات العلاقة بالعمل القضائي.	تحديث وتطوير قانون السلطة القضائية	١. تلقي مشروع القانون من مجلس القضاء الأعلى.	• استكمال الإجراءات. • صدور القانون.	تم تلقي مشروع القانون من مدلس القضاء الأعلى.	٨٠%	
			٢. إرسال المشروع إلى وزارة الشئون القانونية لإجراء المراجعة على المشروع وفقاً للأنظمة المتبعة.		تم إرسال المشروع إلى وزارة الشئون القانونية لإجراء المراجعة على المشروع وفقاً للأنظمة المتبعة.		
			٣. رفع المشروع لمجلس الوزراء وفقاً للإجراءات المتبعة.		تم رفع المشروع لمجلس الوزراء وفقاً للإجراءات المتبعة.		
			٤. متابعة مجلس الوزراء لإحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب حسب النظم المتبعة.		يتم المتابعة مع مجلس الوزراء لإحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب حسب النظم المتبعة.		
			٥. التواصل مع مجلس النواب لغرض مناقشة المشروع وإحالته إلى الجلسة العامة لمناقشته وإقراراه.		تم التواصل مع مجلس النواب لغرض مناقشة المشروع وإحالته إلى الجلسة العامة لمناقشته وإقراراه.		
			٦. متابعة رفع القانون إلى المجلس السياسي الأعلى لإصداره.		يتم متابعة رفع القانون إلى المجلس السياسي الأعلى لإصداره.		
		إعداد وإصدار مشروع قانون النيابة العامة.	١. تلقي مشروع القانون من مجلس القضاء الأعلى.	• استكمال الإجراءات. • صدور القانون.	لم يتم التنفيذ	٠%	لعدم موافاتنا بالمشروع.
			٢. إرسال المشروع إلى وزارة الشئون القانونية لإجراء المراجعة على المشروع وفقاً للأنظمة المتبعة.				
			٣. رفع المشروع لمجلس الوزراء وفقاً للإجراءات المتبعة.				
			٤. متابعة مجلس الوزراء لإحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب حسب النظم المتبعة.				
			٥. التواصل مع مجلس النواب لغرض مناقشة المشروع وإحالته إلى الجلسة العامة لمناقشته وإقراراه.				
			٦. متابعة رفع القانون إلى المجلس السياسي الأعلى لإصداره.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إعداد مشروع قانون تنظيم أعمال الخبرة	١. تقديم مقترح بتشكيل لجنة من المختصين لإعداد المشروع، ورفعه لوزير العدل.	• مشروع القانون • الموافقة على المشروع من قبل مجلس القضاء الأعلى.	تم تقديم مقترح بتشكيل لجنة من المختصين لإعداد المشروع، ورفعه لوزير العدل.	%١٠٠	
			٢. الموافقة على مقترح تشكيل اللجنة من قبل وزير العدل.		تم الموافقة على مقترح تشكيل اللجنة من قبل وزير العدل.		
			٣. صدور قرار بتشكيل اللجنة.		تم صدور قرار بتشكيل اللجنة.		
			٤. عقد إجتماعات للجنة وإعداد منهجية عمل إعداد مشروع القانون .		تم عقد عدة إجتماعات للجنة وإعداد منهجية عمل إعداد مشروع القانون.		
			٥. إعداد مشروع القانون مع مذكرته الإيضاحية.				
			٦. رفع مشروع القانون مع مذكرته الإيضاحية لوزير العدل للموافقة عليه.				
			٧. إعداد مذكرة بمشروع القانون إلى مجلس القضاء.				
			٨. رفع مشروع القانون مع مذكرته الإيضاحية إلى مجلس القضاء للموافقة عليها.				
			٩. الموافقة على مشروع القانون من قبل مجلس القضاء .				
		مراجعة وتطوير القوانين الأساسية بما يعزز تحقيق قيم العدالة ويزيل الاختلالات ويستوعب المتغيرات وجوانب الخلل التي أظهرتها وقائع التطبيق.	١. رفع مقترح تشكيل (٣) لجان: • لجنة لمراجعة القوانين الإجرائية والجنائية العامة. • لجنة لمراجعة القوانين التجارية. • لجنة لمراجعة القوانين الجنائية العسكرية.	• مراجعة ١٢ قانون • نسخة من المصفوفة	تم رفع المقترح بتشكيل (٣) لجان وهي:- - لجنة لمراجعة القوانين الإجرائية والجنائية . - لجنة لمراجعة القوانين التجارية . - لجنة لمراجعة القوانين الجنائية العسكرية .		تم تحويل تنفيذ النشاط على الامانه بمجلس القضاء
			٢. صدور قرارات تشكيل اللجان من وزير العدل.		تم صدور قرار بتشكيل اللجان من وزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. القيام بعملية المراجعة للتشريعات.		تم القيام بعملية المراجعة للتشريعات من قبل اللجان.		
			٤. إعداد مقترحات تعديلات القوانين وفقاً لنتائج عملية المراجعة.		تم إعداد مقترحات بالتعديلات للقوانين وفقاً لنتائج عملية المراجعة التي تمت من قبل اللجان.		
			٥. إعداد مصفوفة بنتائج عملية المراجعة والمقترحات التطويرية اللازمة للقوانين.		تم إعداد مصفوفة نتائج المراجعة والمقترحات اللازمة للقوانين.		
			٦. رفع مصفوفة نتائج المراجعة والمقترحات لوزير العدل للموافقة عليها .		تم رفع مصفوفة نتائج المراجعة والمقترحات للوزير العدل لموافقة عليها.		
			٧. رفع مصفوفة نتائج المراجعة والمقترحات لمجلس القضاء.		تم رفع مصفوفة نتائج المراجعة والمقترحات لمجلس القضاء.		
٢	تطوير البناء المؤسسي التنظيمي لأجهزة السلطة القضائية وتعزيز دور هيئة التفتيش القضائي.	إعداد مشاريع اللوائح المالية لوزارة العدل (لائحة صندوق دعم القضاء - لائحة العون القضائية - لائحة الأمانات النقدية والعينية).	١. تقديم مقترح تشكيل لجنة لإعداد اللوائح المالية بوزارة العدل (لائحة صندوق دعم القضاء - لائحة العون القضائية - لائحة الأمانات النقدية والعينية)، ورفعه لوزير العدل.	• تجهيز مشاريع اللوائح • اصدار اللوائح	تم تقديم مقترح تشكيل لجنة لإعداد اللوائح المالية بوزارة العدل (لائحة صندوق دعم القضاء - لائحة العون القضائية - لائحة الأمانات النقدية والعينية)، ورفعه لوزير العدل.	١٠٠%	
			٢. الموافقة على مقترح تشكيل اللجنة من قبل وزير العدل.		تم الموافقة على مقترح تشكيل اللجنة من قبل وزير العدل.		
			٣. صدور قرار تشكيل اللجنة.		تم صدور قرار بإعداد لائحة الأمانات.		
			٤. إعداد مشاريع اللائحة المالية لوزارة العدل (لائحة صندوق دعم القضاء، ولائحة العون القضائية ، ولائحة الأمانات النقدية والعينية).		تم إعداد مشاريع اللائحة المالية لوزارة العدل (لائحة صندوق دعم القضاء، ولائحة العون القضائية ، ولائحة الأمانات النقدية والعينية).		
			٥. الرفع باللوائح المالية لوزير العدل للموافقة عليها.				
			٦. موافقة وزير العدل على اللوائح المالية .				
			٧. إعداد مذكرة بمشاريع اللوائح إلى				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			مجلس القضاء.				
			٨. رفع اللوائح إلى مجلس القضاء للموافقة عليها.				
			٩. إعتماد اللوائح من قبل مجلس القضاء.				
		تشكيل لجنة لتعديل مشاريع اللوائح التنظيمية لكل من وزارة العدل، المحاكم الابتدائية والإستئنافية.	١. تقديم مقترح بتشكيل لجنة لإعداد مشاريع اللوائح إلى وزير العدل.	• تجهيز مشاريع اللوائح. • إصدار اللوائح	تم تقديم مقترح بتشكيل لجنة لإعداد مشاريع اللوائح إلى وزير العدل.	%٠	سيتم إعادة النظر بتشكيل اللجنة بمشاركة هيئة التفتيش القضائي ومرحل إلى عام ٢٠٢١م.
			٢. الموافقة على تشكيل اللجنة من قبل وزير العدل .		تم الموافقة على تشكيل اللجنة من قبل وزير العدل .		
			٣. صدور قرار تشكيل اللجنة.		تم صدور قرار تشكيل اللجنة.		
			٤. مخاطبة قطاعات الوزارة والإدارات العامة وكذا المحاكم الإستئنافية والإبتدائية لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها حول اللائحتين .		تم مخاطبة قطاعات الوزارة والإدارات العامة وكذا المحاكم الإستئنافية والإبتدائية لتقديم ملاحظاتها ومقترحاتها حول اللائحتين .		
			٥. تلقي الملاحظات والمقترحات من كل القطاعات والإدارات العامة لوزارة العدل وكذلك المحاكم الإبتدائية والإستئنافية.		لم يتم التنفيذ		
			٦. إعداد مشروعي اللائحة التنظيمية لوزارة العدل، واللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.		يتم إعداد مشروعي اللائحة التنظيمية لوزارة العدل، واللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.		
			٧. رفع مشروعي اللائحة التنظيمية لوزارة العدل، واللائحة التنظيمية للمحاكم الابتدائية والإستئنافية والمتخصصة لوزير العدل للموافقة عليهما..		يتم رفع مشروعي اللائحة التنظيمية لوزارة العدل، واللائحة التنظيمية للمحاكم الابتدائية والإستئنافية والمتخصصة لوزير العدل للموافقة عليهما.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٨. رفع مشروع اللائحة التنظيمية لوزارة العدل للجهات المختصة لإصدارها.		متوقف عمل اللجنة إلى بعد تعديل قانون السلطة القضائية كون إعداد اللوائح متوقفة على القانون.		
			٩. إصدار اللائحة التنظيمية للمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.				
			١٠. متابعة إصدار اللائحة التنظيمية لوزارة العدل.				
			١١. طباعة وتوزيع اللوائح لكل من وزارة العدل والمحاكم الإستئنافية والإبتدائية والمتخصصة.				
		إعداد مشروعي اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء، واللائحة التنفيذية لقانون المعهد.	١. تقديم مقترح بتشكيل لجنة لإعداد مشاريع اللوائح إلى وزير العدل.	• تجهيز مشاريع اللوائح. إصدار اللوائح	لم يتم التنفيذ	٠%	
			٢. الموافقة على تشكيل اللجنة من قبل وزير العدل .				
			٣. صدور قرار تشكيل اللجنة.				
			٤. إعداد مشروعي اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء، واللائحة التنفيذية لقانون المعهد.				
			٥. رفع مشروعي اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء، واللائحة التنفيذية لقانون المعهد لوزير العدل للموافقة عليهما..				
			٦. موافقة وزير العدل على مشروعي اللائحة التنظيمية للمعهد العالي للقضاء، واللائحة التنفيذية لقانون المعهد.				
			٧. إعداد مذكرة برفع مشروعي اللائحتين إلى مجلس القضاء الأعلى.				
			٨. رفع مشروعي اللائحتين لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليهما وإصدارهما				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			صدور قرارات مجلس القضاء الأعلى باللائحتين.				
		متابعة تنفيذ القرار الجمهوري بإنشاء مركز الطب الشرعي والنفسي – وإعداد دراسة لإنشاء وحدات التوافق والتصالح.	١.استكمال إجراءات تأسيس المركز الوطني للطب الشرعي (تعيين رئيس مجلس إدارة المركز - توفير مقر – تجهيز المقر – استقطاب أطباء شرعيين للمركز- توفير موظفين – انطلاق العمل بالمركز)	إصدار قرار	تم التنفيذ	١٠٠%	
			٢. إعداد اللائحة التنظيمية للمركز الوطني للطب الشرعي.				
			٤. الرفع بالدراسة الخاصة بوحدات التصالح والتوافق لوزير للموافقة عليها.				
			٥. الرفع ب بالدراسة الخاصة بوحدات التصالح والتوافق لمجلس القضاء الأعلى للموافقة عليها.				
٣	الحد من الفساد وأوجه القصور والخلل في أعمال الوزارة والمحاكم .	متابعة القضايا الخاصة بالوزارة سواءً المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم.	إعداد حصر شامل لكافة القضايا المعروضة أمام المحاكم والنيابات المرفوعة منها أو ضدها أمام النيابات والمحاكم ورفعه لوزير العدل.	عدد التقارير المفصلة عن القضايا	تم حصر القضايا وعددها (١٣) قضية وصدور أربعة أحكام قضائية منها وقضية محجوزة.	١٠٠%	
			متابعة القضايا أولاً بأول ورفع التقارير عنها لوزير العدل.		تم متابعة القضايا أولاً بأول ورفع التقارير عنها لوزير العدل.		
			إعداد تقارير ربعية عن سير القضايا وتوضيح المعوقات والصعوبات حولها مشفوعا بالحلول والمعالجات ورفعه لوزير العدل.		يتم إعداد التقارير ربع سنوية.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			رفع تقرير نهائي عن سير القضايا طوال عام الخطة.		يتم رفع التقارير بصورة مستمرة .		
		تفعيل دور المجالس التأديبية لكافة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية والأجهزة التابعة والمرتبطة بها وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب .	١. تشكيل لجنة لإعداد مشاريع قرارات بتشكيل المجالس التأديبية في الوزارة والمحاكم الإستئنافية والشعب المتخصصة.	• عدد المجالس التأديبية المشكلة. • إصدار القرارات. • عدد الدعاوى التأديبية. • عدد الأحكام الصادرة. • عدد العقوبات المنفذة	تم تشكيل لجنة لإعداد مشاريع قرارات بتشكيل المجالس التأديبية في الوزارة والمحاكم الإستئنافية والشعب المتخصصة.	١٠٠%	
			٢. إعداد مشاريع قرارات تشكيل المجالس التأديبية .		تم تفعيل دور المجالس التأديبية القائمة حالياً كونه تم إصدار قرارات بتشكيل المجالس التأديبية في المحاكم مؤخراً.		
			٣. رفع المشاريع لوزير العدل للموافقة عليها.				
			٤. إصدار القرارات بتشكيل المجالس التأديبية.		تم رفع أربع دعاوى تأديبية.		
			٥. رفع دعوى تأديبية أمام مجالس التأديبية لكل من يخل بواجبات وظيفته.		يتم متابعة المجالس التأديبية.		
			٦. متابعة المجالس التأديبية في إتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع المخالفين .				
			٧. رفع النتائج البت في الدعاوى التأديبية لوزير العدل.		يتم رفع النتائج البت في الدعاوى التأديبية لوزير العدل.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للشئون القانونية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إستكمال عمليات التوثيق الجنائي والقانوني لجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وموظفيها ومحتوياتها من خلال توثيق عدد (٢٤) محضر تحريز و(٦) تقارير لمسارح الجرائم، ومتابعة إثبات (١٢) حالة لقصف مباني السلطة القضائية.	١. إعادة مخاطبة الأدلة الجنائية لتحرير التقارير الرسمية المكتوبة والمصورة لمسارح جرائم تدمير مقرات ومباني السلطة القضائية وموظفيها ومتابعتها.	وجود التقارير المكتوبة والمعززة بالصور لمسارح جرائم العدوان	وجود تقارير مكتوبة ومعززة بالصورة لمسارح جرائم العدوان.	%٧٠	
			٢. متابعة تحرير محاضر تحريز بقايا مخلفات الأسلحة المستخدمة في قصف مباني المجمعات القضائية والمحاكم ومباني موظفيها.	وجود محاضر التحريز لبقايا ملفات الأسلحة التي استهدفت مباني القضاء	وجود محاضر التحزيز لبقايا الأسلحة التي أستهدفت مباني القضاء.		
			٣. متابعة تحرير محاضر تحرير الملفات والوثائق التي تعرضت للتلف جراء تدمير مباني القضاء.	عدد محاضر تحريز الملفات والوثائق جراء تدمير مباني القضاء	عدم متابعة محاضر تحرير والوثائق جراء تدمر مباني القضاء.		
			٤. تقديم المطالبات أمام المحاكم المختصة لاستصدار أحكام إثبات الحالة للأضرار المترتبة عن جرائم العدوان على مقرات القضاء.	عدد الأحكام القضائية بإثبات حالة للمباني المدمرة	لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تنمية العلاقات الدولية والتعاون الدولي مع الدول والمنظمات الأخرى.	١. متابعة مجلس الوزراء للموافقة على المادة (٦٩) من الإتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي المعدلة.	إعداد المذكرة الإيضاحية للمادة (٦٩) مع بيان طبيعة ونوع التعديل.	• إصدار قانون بالمصادقة على المادة (٦٩).	تم تحرير الرفع لمعالي وزير العدل بشأن المذكرة الإيضاحية للمادة المذكورة مرفق بها مذكرة غطائية ومشروع القرار لمجلس الوزراء وأرسلت إلى المدير العام.	٥٠%	- لم يصلنا حتى الآن توجيهات من قبل معالي الأخ الوزير بالموافقة على إحالة المواضيع لمجلس الوزراء.
			رفع المذكرة لمجلس الوزراء معزز بمذكرة غطائية ومشروع قرار مجلس الوزراء للموافقة على المادة المعدلة.				
			متابعة إحالة تعديل المادة لمجلس النواب للموافقة عليها وإصدارها بقرار جمهوري.				
		٢. إعداد مشروع اتفاقية تعاون قضائي وقانوني مع جمهورية إيران الإسلامية	إعداد مشروع الإتفاقية	• إرسال مشروع الإتفاقية.	تم إعداد عرض لمعالي الوزير بشأن الموافقة على تكليف فريق بإعداد المشروع. - تم تحرير مذكرة تعقيبيه بشأن الموضوع لوزير العدل. - تم إعادة الرفع لمعالي الأخ/ الوزير بشأن ذات الموضوع كون أن الظروف متاحه لتفعيل الموضوع.	٩٠%	لم يصلنا حتى الآن توجيهات من قبل معالي الوزير بالموافقة على إرسال المشروع.
			رفع المشروع لوزير العدل للموافقة عليه				
			إرسال المشروع إلى الجهات المختصة في إيران عبر الطرق الديبلوماسية.				
		٣. إستكمال طباعة ونشر وتوزيع (١,٠٠٠) نسخة من كتاب الإتفاقيات الدولية، و(٢٠٠٠) نسخة إليكترونية على المحاكم والنيابات.	١. متابعة المطبعة القضائية لإنجاز طباعة كتاب الإتفاقيات الدولية..	• عدد النسخ المطبوعة. • عدد النسخ التي تم توزيعها.	تم متابعة المطبعة القضائية والإدارة العامة للشئون المالية بشأن طباعة الكتاب.	١٠٠%	
			٢. إعداد خطة لتوزيع كتاب الإتفاقيات ورفعها لوزير العدل للموافقة عليها.		تم إعداد خطة لتوزيع كتاب الإتفاقيات الدولية ورفعها لوزير العدل.		
			٣. توزيع كتاب الإتفاقيات الدولية بحسب الخطة المعتمدة.		تم توزيع كتاب الإتفاقيات الدولية بحسب الخطة المعتمدة.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٤. إعداد كتاب بالمعاهدات الدولية متعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا.	١. استكمال إعداد الكتاب. ٢. مراجعة الكتاب. ٣. عرض مسودة الكتاب على وزير العدل للموافقة عليه. ٤. إحالة الكتاب للإخراج الفني والطباعة، ومراجعته بصورته النهائية.	• رفع مسودة الكتاب لوزير العدل.	- تم تكليف فريق لإعداد الكتاب. - تم إعداد خطة عمل لإعداد الكتاب. - تم تجميع كافة الإتفاقيات وبيانات المصادقة على تلك الإتفاقيات . - تم تحرير مذكرة إلى وزارة الشئون القانونية بموافاتنا بكافة الإتفاقيات المطلوبة وقرارات مصادقة بلادنا عليها. - متابعة وزارة الشئون القانونية بموافاتنا بالمطلوب. - تم البدء بطباعة الكتاب. - تم البدء بعملية المراجعة والمطابقة للإتفاقيات المطبوعة مع الإتفاقيات الأصل.	٤٠%	- تأخر التنفيذ لعدة أسباب :- - بسبب تعميم وزارة الخدمة المدنية إلى تقليص الدوام إلى ٢٠% بسبب فيروس كورونا في الربع الثاني للعام ٢٠٢٠م. - عدد الإتفاقيات كبير للطباعة والمراجعة حيث يحتاج ترحيله للعام ٢٠٢١م لصعوبة تنفيذه خلال العام . - عدم وجود طباعة للإدارة العامة لطباعة الإتفاقيات وإدخال التعديلات وتنسيقها.
٢	تنمية القدرات البشرية القضائية والإدارية للسلطة القضائية.	المشاركة في إقامة ورشة عمل حول القانون الدولي الإنساني.	١. الرفع لوزير العدل للموافقة على إقامة الورشة. ٢. التنسيق مع الإدارة العامة للتدريب في إقامة الورشة.. ٣. المشاركة في تنفيذ الورشة. ٤. رفع تقرير عن سير عمل الورشة والتوصيات الناتجة عنها.	• تنفيذ الورشة وحضور المشاركين. • رفع تقرير.	تم الرفع تنفيذ بالعرض لرئيس المكتب الفني بشأن الموافقة على إعداد الورشة.	٥٠%	لم يتم رفع التقرير حول الندوة وتعميم المشاركين.
		المشاركة في ورشة عمل حول رصد وتوثيق جرائم العدوان.	١. الرفع لوزير العدل للموافقة على إقامة الورشة. ٢. التنسيق مع الإدارة العامة للتدريب في إقامة الورشة.. ٣. المشاركة في تنفيذ الورشة. ٤. رفع تقرير عن سير عمل الورشة والتوصيات الناتجة عنها.	• تنفيذ الورشة وحضور المشاركين. • رفع تقرير.	تم الرفع لوزير العدل بإقامة دورة حول رصد وتوثيق جرائم العدوان وفق المعايير الدولية.	٤٠%	لا زالنا في إنتظار الإجتماع مع الوزير لشرح الهدف من إقامة الورشة.

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للتعاون الدولي وحقوق الإنسان للعام ٢٠٢٠م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
٣	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي ومنتسبي السلطة القضائية.	إستكمال إعداد قاعدة بيانات شاملة للنازحين من موظفي السلطة القضائية بسبب العدوان.	إعداد استبيان شامل لكافة بيانات النازحين من موظفي السلطة القضائية، وتوزيعه.	• عدد النازحين من العاملين في السلطة القضائية.	تم إستكمال استبيان شامل لكافة بيانات النازحين من موظفي السلطة القضائية وإرساله إلى الإدارة العامة للموارد البشرية.	٤٠%	تأخر زمن التنفيذ بسبب عدم موافاتنا بالبيانات المطلوبة من الإدارة العامة للموارد البشرية حيث أفادوا بأن المحاكم لم توافيهم بالمطلوب حسب إفادة مدير التوظيف.
			تتبع ورصد حالات النزوح وتسجيلها وفقاً لبيانات الإستبيان		تم متابعة الإدارة العامة للموارد البشرية بموافاتنا بأسماء النازحين من منتسبي السلطة القضائية عدة مرات وأفادوا بأنهم لازالوا في صدد وإنتظار مذكراتهم من رؤساء الإستئناف الذين تم التواصل معهم بهذا الشأن. - تم تحرير أربع مذكرات تعقيبيه للإدارة العامة للموارد البشرية بشأن موافاتنا بالبيانات وأسماء النازحين من منتسبي السلطة القضائية ومتابعتنا المستمرة لموافاتنا بالمطلوب. - تم تفريغ البيانات الواردة من المحاكم المتعلقة بالنازحين.		
			تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغ بياناتها وفق نموذج محدد.				
			إعداد تقرير خاص لقاعدة البيانات بكافة البيانات والمعلومات عن النازحين.				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للدراسات والبحوث

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للدراسات والبحوث ٢٠٢٠م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق أسس علمية حديثة تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة.	١. إعداد دراسة حول الإدارة القضائية بالمحاكم (الواقع – الصعوبات – الحلول والمعالجات).	إعداد رؤية ومنهجية الدراسة. إعداد استبيان لتنفيذ الدراسة. تعميم الاستبيان على المحاكم والنيابات. تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغها وفق نموذج محدد. إعداد خلاصة للدراسة. رفع الدراسة لوزير العدل.	• إنجاز الدراسة.	تم إعداد رؤية ومنهجية الدراسة. الدراسة قيد المراجعة النهائية لرفعها لمعالي الوزير	٨٠%	
		٢. إعداد دراسة حول إنشاء وحدات التوافق والتصالح.	إعداد رؤية ومنهجية الدراسة. إعداد استبيان لتنفيذ الدراسة. تعميم الاستبيان على المحاكم لقياس وجهة نظرها. تجميع الإستبيانات وفرزها وتفريغها وفق نموذج محدد. إعداد خلاصة للدراسة. رفع الدراسة لوزير العدل.	إنجاز الدراسة.	تم التنفيذ	١٠٠%	
		٣. إعداد (١٥) تعميمات للمحاكم في المجالات المالية والإدارية والتنظيمية والفنية.	صياغة التعاميم ورفعها لوزير العدل توقيع التعاميم وإصدارها. توزيع التعاميم والمنشورات على المحاكم والجهات التابعة للوزارة.	• عدد التعاميم الصادرة. • عدد نسخ التعاميم الموزعة.	تم إعداد (١٠) تعميم للمحاكم.	٦٠%	
		٤. إعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية وأرشفة وتنظيم محتوياتها.	تشكيل لجنة لإعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية. رفع الرؤية اللازمة لإعادة تنظيم المكتبة. إعادة تنظيم وأرشفة المكتبة المركزية رفع تقرير نهائي لوزير العدل	• صدور قرار إعادة تنظيم المكتبة • عدد الكتب التي تم أرشفتها.	تم تشكيل لجنة لإعادة تنظيم وهيكلة المكتبة المركزية. تم رفع الرؤية اللازمة لإعادة تنظيم المكتبة. تم إعادة تنظيم وأرشفة المكتبة المركزية. تم رفع تقرير نهائي لوزير العدل.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق أسس علمية حديثة تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة.	تفعيل دور وأداء مجلس الوزارة بنسبة ٩٠%	١. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة للرفع بالمواضيع المطلوب عرضها على مجلس الوزارة ومناقشتها. ٢. عرض الموضوعات على معالي الأخ الوزير للاطلاع وتحديد الموعد للاجتماع. ٣. إعداد جدول أعمال خاص بكل اجتماع. ٤. تصوير الموضوعات وجدولة الأعمال لـ(٣٠) نسخة من كل موضوع. ٥. توزيع جدول الأعمال مع الموضوعات على أعضاء المجلس. ٦. توزيع محضر الاجتماع وما يصدر عنه من قرارات وأوامر. ٧. متابعة المعنيين بتنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزارة.	• عدد الإجتماعات التي تم عقدها.	تم مخاطبة القطاعات والإدارات العامة للرفع بالمواضيع المطلوب عرضها على مجلس الوزارة ومناقشتها. تم عرض الموضوعات على معالي الأخ الوزير للاطلاع وتحديد الموعد للاجتماع. تم إعداد جدول أعمال خاص بكل اجتماع. تم تصوير الموضوعات وجدولة الأعمال لـ(٣٠) نسخة من كل موضوع. تم توزيع جدول الأعمال مع الموضوعات على أعضاء المجلس. تم توزيع محضر الاجتماع وما يصدر عنه من قرارات وأوامر. تم إصدار قرار رقم (١) بالموافقة على الخطة.	١٠٠٪	
		متابعة تفعيل دور القطاعات داخل الوزارة لتنفيذ خططها وإعداد تقاريرها بنسبة ٧٠%.	١. متابعة الجهات والقطاعات واللجان المختصة للرفع بموضوعات الخطة. ٢. عرض المذكرات الغطائية الخاصة بموضوعات الخطة على الوزير للتوقيع عليها. ٣. إرسال المواضيع إلى الجهات المعنية ٤. الرفع بمشروع الموازنة لمجلس القضاء الأعلى للعام ٢٠٢٠م. ٥. الرفع بتقرير الإنجاز النصف السنوي إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء للعام ٢٠٢٠م. ٦. الرفع بتقرير الإحصاء (القضائي) لمجلس الوزراء ومجلس القضاء . ٧. الرفع بالحساب الختامي إلى مجلس القضاء للعام ٢٠١٩م.	• تحقق تفعيل دور القطاعات في تنفيذ خططها بنسبة ٧٠%	تم متابعة الجهات والقطاعات واللجان المختصة للرفع بموضوعات الخطة. تم عرض المذكرات الغطائية الخاصة بموضوعات الخطة على الوزير للتوقيع عليها. جاري المتابعة والإرسال بحسب ما يتم رفعه. تم رفع بمذكرة تحت توقيع وكيل قطاع الشئون المالية . تم الرفع بالتقرير إلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (١٤٣) وتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢م ومذكرة إلى مجلس الوزراء برقم (٨٢) وتاريخ ٢٠٢٠/٢/٩م . تم الرفع بالإحصاء القضائي إلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة (١٦٤) وتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢م . تم الرفع بمذكرة تحت توقيع الوكيل المالي والإداري ونسخة لوزارة المالية وأخرى للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.	١٠٠٪	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		متابعة الرفع لمجلسي الوزراء والقضاء الأعلى والوحدة الفنية بالتقارير التقييمية المطلوبة لتنفيذ الرؤية الوطنية لعام ٢٠٢٠م	١. متابعة الجهات والقطاعات لإعداد تقاريرها .	• عدد التقارير المرفوعة.	جاري متابعة الجهات والقطاعات لإعداد تقاريرها .	١٠٠%	
			٣. تحرير المذكرات الغطائية وعرض التقارير على وزير العدل .		تم تحرير المذكرات الغطائية وعرض التقارير على وزير العدل .		
			٣. إرسال التقرير إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء .		تم الرفع بالتقرير شهر يناير إلى الوحدة الفنية بمجلس القضاء الأعلى وصورة لمجلسي القضاء والوزراء بمذكرة رقم (١٣٥) وتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٩م. - تم الرفع بالتقرير لشهر فبراير بمذكرة (١٥٢) وتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩م. - تم الرفع بتقرير بالنماذج الشهرية عن أداء الوحدة التنفيذية بالوزارة بمذكرة رقم (٢٠٥) وتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩م. - تم شهر مارس بمذكرة رقم ٢٠٧) وتاريخ ٢٠٢٠/٣/٨م. - تم الرفع بتقرير أداء الربع الأول بمذكرة رقم ٢٢٠) وتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣م. - تم في شهر مايو بمذكرة رقم (٢٤٠) وتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٧م. - تم الرفع بتقرير أداء شهر يونيو ٢٠٢٠/٧/١م - تم الرفع بتقرير أداء الربع الثاني بمذكرة رقم (٢٥٥) وتاريخ ٢٠٢٠/٧/١م تقارير الأداء للنصف الأول بمذكرة رقم (٢٦٠) وتاريخ ٢٠٢٠/٧/٧م. - تم رفع التقرير التقييمي النصف سنوي لمستوى تنفيذ الخطة التشغيلية للنصف الأول إلى أمين عام مجلس الوزراء بمذكرة رقم (٣٢١) وتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩م وإلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (٣٢٢) وتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩م . - تم الرفع بتقرير الإنجاز النصف سنوى إلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (٢٣٦) وتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩م. - تم رفع التقرير النصفي لأداء الوحدة التنفيذية		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					للنصف الأول إلى مجلس القضاء الأعلى بمذكرة رقم (٣٨٠) وتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٧م . - تم رفع تقرير أداء الربع الثالث بمذكرة رقم (٤٠٨) وتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢١م وكذلك بمذكرة رقم (٤٢٥) (يوليو – أغسطس- سبتمبر) بمذكرة رقم (٤١٧) وتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٣١م . - تم الرفع بتقرير أداء الوحدة لشهر أكتوبر بمذكرة رقم (٤٤٦) وتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٨م . - تم الرفع بتقرير أداء عمل الوزارة ضمن الأداء الحكومي للنصف الأول بمذكرة رقم (٤٧٢) وتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٨م - تم الرفع بتقرير أداء الوحدة التنفيذية لشهر نوفمبر بمذكرة رقم (٤٩٤) وتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٤م.		
		المشاركة في إعداد خطة عمل الوزارة ضمن خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠٢٠م	١. المشاركة في إعداد موضوعات الخطة بناء علي الخطة التشغيلية للوزارة .	• رفع الخطة إلى مجلس الوزراء. • عدد الموضوعات المرفوعة لمجلس الوزراء.	تم المشاركة في إعداد موضوعات الخطة بناء علي الخطة التشغيلية للوزارة .	١٠٠%	
			٢. عرض موضوعات الخطة على وزير العدل لاعتمادها		تم عرض موضوعات الخطة على وزير العدل لاعتمادها		
			٣. إرسال الخطة إلى مجلس الوزراء.		تم الرفع بالخطة بمذكرة رقم (٥٥) وتاريخ ٢٠٢٠/١/١٨م.		
			٤. إبلاغ الجهات والقطاعات في الإدارات العامة بالخطة بعد إقرارها من مجلس الوزراء.		تم إبلاغ الجهات والقطاعات في الإدارات العامة بالخطة بعد إقرارها من مجلس الوزراء.		
			٥. متابعة الجهات والقطاعات المختصة بإعداد الموضوعات والرفع بها		تم متابعة الجهات والقطاعات المختصة بإعداد الموضوعات والرفع بها		
			٦. تحرير المذكرات الغطائية وعرض المواضيع على وزير العدل.		تم تحرير المذكرات الغطائية وعرض المواضيع على وزير العدل.		
			٧. تصوير (٦٢) نسخه من الموضوع مع نسخه إلكترونية .		تم تصوير (٤) مواضيع.		
			٨. إرسال الموضوع إلى مجلس الوزراء .		- تم الرفع بمشروع تعديل قانوني للمادتين (٢٨-٤٦) من قانون المعهد رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٨م إلى أمين عام مجلس الوزراء بمذكرة		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					رقم (١٢٢) وتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٢م. - تم الرفع بمشروع تعديل المادة (٤٣٦) الفقرة (٢) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٤م إلى أمين عام مجلس الوزراء بمذكرة رقم (٢١٥) وتاريخ ٢٠٢٠/٤/٢٢م. - تم الرفع بتقرير إنجازات وزارة العدل إلى أمين عام مجلس الوزراء بمذكرة رقم (٣٢٦) وتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩م. - تم الرفع بتقرير شامل عن الأضرار (محدث) التي لحقت بالسلطة القضائية والعمل القضائي مدعماً بالكلفة المالية والتقديرية للأضرار لأمين عام مجلس الوزراء بمذكرة رقم (٣٩٣) وتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٦م . - تم الرفع بمذكرة بشأن الخطة الشاملة لإعادة إعمار مباني السلطة القضائية المدمرة والمتضررة بسبب العدوان الغاشم مدعماً بالكلفة المالية لأمين عام مجلس الوزراء رقم (٤٢٣) وتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣م		
		تفعيل دور اللجان التي شكلت لإعداد مشاريع القرارات الجمهورية والقوانين واللوائح.	١. متابعة اللجان المختصة بإعداد المشروع والرفع به. ٢. إعداد مشروع قرار أو أمر مجلس الوزراء الخاص بالمشروع المقدم. ٣. تحرير مذكرة غطائية إلى مجلس القضاء ومجلس الوزراء بشأن المشروع. ٤. عرض المذكرات والقرار أو الأمر على الوزير للتوقيع عليه. ٥. تصوير (٦٢) نسخه من المشروع مع نسخه إلكترونية. ٦. إرسال المشروع إلى مجلس الوزراء ومجلس القضاء .	• عدد المشاريع المرفوعة. • عدد المشاريع المقرة.	تم متابعة اللجان المختصة بإعداد المشروع والرفع به. تم الإعداد لعدد (٣) مشروع قرار لمجلس الوزراء. تم تحرير مذكرة غطائية إلى مجلس القضاء ومجلس الوزراء بشأن المشروع. تم عرض المذكرات والقرار أو الأمر على الوزير للتوقيع عليه. تم تصوير (٦٢) نسخه من المشروع مع نسخه إلكترونية. تم الرفع لعدد (٧) مشاريع قرارات مجلس الوزراء.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٧. متابعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس القضاء لاستكمال إجراءات عرض المشروع في جدول أعمالهما.		تم متابعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس القضاء لاستكمال إجراءات عرض المشروع في جدول أعمالهما.		
			٨. إبلاغ المعنيين بقرار المجلس للعمل على تنفيذه.		تم إبلاغ المعنيين بقرار المجلس للعمل على تنفيذه.		
		الرفع بتقارير دورية عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى لعام ٢٠٢٠م ومتابعة تنفيذها.	١. تحرير بلاغات للمعنيين بتنفيذ قرارات وأوامر مجلسي الوزراء والقضاء.	• عدد التقارير المرفوعة.	تم الإبلاغ بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء المناط تنفيذها بالوزارة لعدد (٢٢) قرار وأمر واحد. - تم الإبلاغ بالقرارات الصادرة من مجلس القضاء المناط تنفيذها بالوزارة لعدد (٤١) قرار.	١٠٠%	
			٢. متابعة تنفيذ القرارات والأوامر في الجهات والقطاعات المختصة بتنفيذها.		تم متابعة تنفيذ القرارات والأوامر في الجهات والقطاعات المختصة بتنفيذها.		
			٣. إعداد تقارير دورية بمستوى التنفيذ .		تم إعداد تقرير النصف الأول من العام ٢٠٢٠م.		
			٤. تحرير المذكرات الغطائية للتقارير ومصفوفة مستوى التنفيذ وعرض الموضوع على معالي الأخ الوزير لاعتماده.		تم تحرير المذكرات الغطائية للتقارير ومصفوفة مستوى التنفيذ وعرض الموضوع على معالي الأخ الوزير لاعتماده.		
			٥. إرسال الموضوع إلى مجلس الوزراء .		تم رفع تقرير عن مستوى تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس القضاء لعام ٢٠١٩م بمذكرة رقم (١٠٢) وتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩م. - تم رفع تقرير عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر مجلس الوزراء لعام ٢٠١٩م بمذكرة رقم (٧٢) وتاريخ ٢٠٢٠/٢/٩م. - تم الرفع بتقرير عن مستوى تنفيذ قرارات واوامر مجلس الوزراء للفترة (يناير- يونيو) لعام ٢٠٢٠م بمذكرة رقم (٣٠٠) وتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢م . - تم الرفع بتقرير عن مستوى تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس القضاء للنصف الأول من العام ٢٠٢٠م بمذكرة رقم (٤٤٢) وتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٨م .		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمكتب الوزير ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		متابعة مشاريع القرارات الجمهورية واللوائح لدى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.	١. متابعة اللجان المشاركة في إعداد مشاريع وتعديل القوانين لدى مجلس النواب.	• إصدار قرارين جمهوريين.	تم متابعة اللجان المشاركة في إعداد مشاريع وتعديل القوانين لدى مجلس النواب.	١٠٠٪	
			٢. متابعة الجهة المعنية باستكمال إصدار المشروع بعد إقراره والموافقة عليه في مجلس الوزراء		تم متابعة الجهة المعنية باستكمال إصدار المشروع بعد إقراره والموافقة عليه في مجلس الوزراء.		
			٣. متابعة استكمال إنشاء قطاع التوثيق والسجل العقاري لدى اللجنة المشكلة بأمر مجلس الوزراء لدراسة إمكانية ذلك .		تم توقيع محضر بين وزير العدل ووزير الشئون القانونية ورفعه إلى رئاسة الجمهورية ثم تم إعداد مشروع قرار جمهوري بدمج السجل العقاري مع التوثيق وتوقيعه من وزير الشئون القانونية وإرساله إلى الرئاسة لإستكمال التوقيع والإعلام.		
			٤. متابعة مشروع إنشاء الإدارة العامة للشرطة القضائية لدى الجهات المعنية.		تم تأجيله واستبعاده بموجب تعديل الوحدة الفنية بمجلس القضاء الأعلى لخطة السلطة القضائية بموجب التعديل الأخير.		
			٥. متابعة المعنيين بالقرار بعد صدوره للعمل على تنفيذه.		جاري المتابعة		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة لمركز معلومات القضاء

تقرير التقييم السنوي للإدارة العامة لمركز المعلومات للعام ٢٠٢٠م

م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تطوير وتوحيد مراكز البيانات والأنظمة الإلكترونية في كافة أجهزة وهيئات وجهات السلطة القضائية.	توفير الأجهزة والمعدات التقنية اللازمة لعمل الأنظمة الإلكترونية في وزارة العدل.	١. تحديد الإحتياجات من الأجهزة وكذلك عملية الربط بالأنظمة الإلكترونية .	• تشغيل وربط الأجهزة بالأنظمة القضائية والمالية والإدارية وكذلك بالمحاكم ومركز البيانات الموحد.	تم تحديد الإحتياجات من الأجهزة وكذلك عملية الربط بالأنظمة الإلكترونية .	%٣٧	
			٢. الرفع بالإحتياجات لمعالي الوزير للموافقة عليها وتوجيه الشئون المالية لعملية الشراء.		تم الرفع بالإحتياجات لمعالي الوزير للموافقة عليها وتوجيه الشئون المالية لعملية الشراء.		
			٣. شراء معدات ربط شبكي (سويتشات، مودمات ، كابلات ، سوكيت شبكة) و أدوات الكهرباء.		شراء (٢٠) مودم. شراء (٨) كابلات شبكة.		
			٤. شراء رامات (DDr1-DDr2).		شراء عدد (١٣) رامات فقط.		
			٥. شراء طابعات بعدد (١٧) طابعة لكل محكمة EPSON (4*1)		لم يتم الشراء.		
			٦. شراء طابعات EPSON DOT MATRIX LQ 350 (4*1)		لم يتم الشراء.		
			٧. تشكيل فرق هندسية للنزول إلى مواقع المحاكم التي تقوم بعملية تنفيذ وتركيب الأجهزة.		لم يتم تشكيل فريق لعدم توفر الأجهزة.		
			٨. نزول الفرق الهندسية للبدء بتنفيذ المهام الموكلة لهم.		لم يتم النزول.		
			٩. رفع تقرير عن سير العمل لوزير العدل		لم يتم رفع التقرير.		
		توفير الأجهزة والمعدات المطلوبة و ربط ٢٢ محكمة بالأنظمة الإلكترونية (القضائية، المالية والإدارية والتوثيق) بما فيها مكاتب خدمات الجمهور.	١. دراسة الإحتياج لعدد (٢٢) محكمة من الأجهزة وكذلك عملية ربط الأنظمة الإلكترونية .	• توفير الأجهزة والمعدات والعمل على الأنظمة مع الربط بمركز البيانات الموحد.	تم دراسة الإحتياج لعدد (٢٢) محكمة من الأجهزة وكذلك عملية ربط الأنظمة الإلكترونية .	%٢٨	
			٢. تحديد الإحتياجات من الأجهزة والمعدات		تم تحديد الإحتياجات من الأجهزة والمعدات.		
			٣. شراء الأجهزة والمعدات وتوفيرها		شراء (٨٥) جهاز كمبيوتر لابتوب.		لم يتم الشراء بحسب الدارسة الفنية المرفوعة للوزير.
			٤. ربط المحاكم الاستئنافية (الأمانة ، صنعاء و الجوف، تعز ، صعده ، حجة ، الضالع ، ريمة ، ذمار ، عمران، المحويت)شبكياً و برمجياً بالأنظمة المالية و الإدارية.		- تم ربط محكمة إستئناف الأمانة ببرنامج المعاملات الإلكترونية (الصادر والوارد). - تم ربط محكمة إستئناف إب بالنظام القضائي. - تم ربط محكمة إستئناف الحديدة بالنظام القضائي. - تم ربط محكمة (إستئناف ريمة – الجبين الإبتدائية) بالنظام القضائي.		لم يتم توفير الأجهزة المعدات لربط محاكم الإستئناف في (حجة – الضالع – ذمار – المحويت) ولم يتم توفير ما تم تحديده في الدراسة المرفوعة لمعالي الوزير لجميع المحاكم المشمولة بالرفع حيث تم الربط لمحاكم الإستئناف بجهاز لأبتوب فقط للنظام القضائي.

تقرير التقييم السنوي للإدارة العامة لمركز المعلومات للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. ربط المحاكم و الشعبة التجارية(الأمانة ، الحديدة ، تعز) شبكياً و برمجياً بالأنظمة المالية و الإدارية.		تم ربط المحكمة التجارية برمجياً بنظام التوثيق فقط.		لم يتم ربط الشعبة والمحكمة التجارية بتعز لعدم توفر خدمة الإنترنت في المحكمة وكذلك بعدم توفر الأجهزة بحسب دراسة الإحتياج.
			٦. ربط المحاكم الابتدائية (جنوب غرب، الأموال، غرب الأمانة، شرق الأمانة) شبكياً و برمجياً بالأنظمة المالية و الإدارية.		- ربط محكمة غرب الأمانة برمجياً بنظام التوثيق.		- عدم توفر الأجهزة. - عدم إستكمال تنفيذ البرنامج المالي من قبل الشركة المنفذة.
			٧. ربط محكمة استئناف الأمانة و صنعاء و الجوف ببرنامج البصمة الالكترونية.		لم يتم الربط		بسبب فيروس كورونا والإجراءات الإحترازية منه.
			٨. ربط المحاكم الاستئنافية (الأمانة ، صنعاء و الجوف، تعز ، صعده ، حجة ، الضالع ، ريمة ، ذمار ، عمران، المحويت)شبكياً و برمجياً بالأنظمة المالية و الإدارية.		- تم ربط محكمة إستئناف الأمانة ببرنامج المعاملات الإلكترونية (الصادر والوارد). - تم ربط محكمة إستئناف إب بالنظام القضائي. - تم ربط محكمة إستئناف الحديدة بالنظام القضائي. - تم ربط محكمة إستئناف ريمة بالنظام القضائي.		
			٩. رفع تقرير لوزير العدل.		- تم رفع التقرير لوزير العدل.		
		التدريب على استخدام الأنظمة القضائية، المالية والإدارية في المحاكم والنيابات لعدد ٢٢ محكمة ونيابة.	١. تدريب عدد (٤٥) قاضي وإداري من محاكم الأمانة على استخدام النظام القضائي.		تم تدريب (٩) قضاة من أعضاء هيئة التفتيش القضائي و(١٦) موظف على استخدام النظام القضائي. -	٦٠%	عدم حضور القضاة كونه تم وصدر كشف بعدد (١٥) قاضي لم يحضر سوى(٩) قضاة.
			٢. تدريب عدد (٢٠) موظف من محاكم الأمانة على برنامج المعاملات الالكترونية (الصادر و الوارد).		تدريب (٤) موظفين من أقلام التوثيق.		إستكمال تحديث النظام.
			٣. تدريب عدد (١٥) موظف من مكاتب وأقلام التوثيق بالأمانة على استخدام نظام التوثيق.		تم تدريب عدد (١٥) موظف من مكاتب وأقلام التوثيق بالأمانة على استخدام نظام التوثيق.		
			٤. تدريب عدد (٦) موظفين من محاكم إستئناف الأمانة وصنعاء والجوف والشعب التجارية على استخدام نظام البصمة.		لم يتم التنفيذ		بسبب فيروس كورونا.

تقرير التقييم السنوي للإدارة العامة لمركز المعلومات للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٥. تدريب عدد (٢٠) موظف من محاكم الأمانة على استخدام النظام القضائي.		تم التدريب لعدد (٢٠) موظف من موظفي المحاكم بالأمانة.		
			٦. تدريب عدد (١٠) مهندسين في مجال الشبكات والبرمجة بلغة الإندرويد.		لم يتم التنفيذ		
			٧. تدريب عدد (٢٠) من قضاة هيئة التفتيش القضائي على استخدام نظام الإيرادات.		تدريب (٩) قضاة من أعضاء هيئة التفتيش القضائي على أستخدام النظام القضائي.		عدم حضور القضاة كونه تم رصد كشف بعدد (١٥) قاضي لم يحضر سوى(٩) قضاة.
		إدخال البيانات السابقة في الأنظمة القضائية، المالية والإدارية في المحاكم والنيابات.	١. مخاطبة رؤساء محاكم الاستئناف المربوطة شبكياً بالمركز الرئيسي (الأمانة – عمران – ريمة) بضرورة إدخال البيانات السابقة للقضايا الغير مدخلة في النظام وتكليف مختصي مراكز المعلومات بإدخال البيانات.	ادخال٥٠% من البيانات السابقة البدء في إدخال البيانات الحالية أولاً بأول.	لم يتم التنفيذ	%٠	
			٢. إدخال البيانات في النظام القضائي.				
			٣. استخراج التقارير من النظام القضائي.				
			٤. رفع التقارير لوزير العدل.				
		استضافة المواقع الإليكترونية لدى المرود الوطني (يمن نت).	تطوير وتحديث الموقع الرسمي للوزارة والمواقع الاخرى.	- عدد البرامج المحدثة. - عدد تطبيقات الأندرويد المنشأة .	تصميم بروشورات خاصة بالخدمات الاليكترونية :- - خدمة الأستعلام على معاملة في الديوان العام. - خدمة عرض الجلسات. - خدمة المقترحات. - إضافة (٥) خدمات أخرى في الموقع الرسمي لوزارة العدل ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية . - البحث عن قضية في المحاكم. - البحث عن أمناء. - البحث عن معاملة في الديوان العام. - عرض الجلسات. - المقترحات والشكاوى.	١٠٠%	
			نقل استضافة الموقع الرسمي والمواقع الأخرى من موقع قودادي واستضافته لدى المزود الوطني (يمن نت).		- مخاطبة الإدارة العامة لتراسل المعطيات بنقل واستضافة المواقع الكترونية لديهم مجاناً.		

تقرير التقييم السنوي للإدارة العامة لمركز المعلومات للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
					- البدء بالأعمال الفنية لنقل مواعيد قواعد البيانات والمواقع الالكترونية . تم نقل وإستضافة المواقع الإلكترونية إلى المزود الوطني (يمن نت).		
		تحديث وصيانة الأجهزة الإلكترونية و الاجهزة المعلوماتية في ديوان عام الوزارة وعدد من المحاكم.	١. تحديث وصيانة الأجهزة الإليكترونية بالوزارة .	عدد الأجهزة التي تم صيانتها.	- شراء مكافح فيروس وتحديث الأجهزة وعمل الصيانة الدورية . - شراء القطع الإلكترونية بحسب الإحتياج لقسم الصيانة والشبكات.	٦٠%	
			٢. تحديث وصيانة الأجهزة المعلوماتية في المحاكم.		- صيانة وتحديث عدد من الأجهزة في المحاكم.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية ٢٠٢٠م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تفعيل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية.	١. التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد	١. مراجعة الموازنة التقديرية للاستخدامات والموارد للديوان العام والمحاكم للعام المالي ٢٠١٩م.	رفع تقرير عن عملية المراجعة	لم يتم التنفيذ	%٧٠	
			٢. مراجعة الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام المالي ٢٠١٨م.	رفع تقرير عن عملية المراجعة	تم مراجعة الحساب الختامي للوزارة والمحاكم للعام المالي ٢٠١٨م وتم رفع تقرير مفصل بذلك.		
			٣. المراجعة اللاحقة لأعمال الجرد السنوي للعام ٢٠١٨م.	رفع تقرير عن عملية المراجعة	لم يتم التنفيذ		
			٤. فحص ومراجعة النفقات التشغيلية الرأسمالية على مستوى (الباب – الفصل – البند – النوع) وفقاً لما هو محدد بالموازنة.	رفع تقرير عن عملية المراجعة	تم فحص ومراجعة النفقات التشغيلية الرأسمالية على مستوى (الباب – الفصل – البند – النوع) وفقاً لما هو محدد بالموازنة وتم رفع تقرير مفصل بذلك.		
			٥. فحص ومراجعة استخدامات وإيرادات الباب الأول من الموازنة.	رفع تقرير عن عملية المراجعة	لم يتم التنفيذ		
			٦. فحص ومراجعة السجلات المستخدمة في المعاملات المالية ومدى مطابقتها للنظم المحاسبية.	عدد السجلات التي تم فحصها ومراجعتها	تم فحص ومراجعة السجلات المستخدمة في المعاملات المالية ومدى مطابقتها للنظم المحاسبية وتم رفع تقرير مفصل بذلك.		
			٧. مراجعة العهد النقدية والتأكد من إثباتها في السجلات وإخلائها وفقاً للقوانين والأنظمة المالية والمحاسبية.	• عدد العهد التي تم مراجعتها • عدد ومقدار العهد التي تم إخلائها • عدد ومقدار العهد التي لم يتم اخلائها.	ـ تم رفع مقترح بتوقيف المتأخرين عن اخلاء العهد.		
			٨. فحص ومراجعة أعمال المخازن للتأكد من موجودات المخازن مقارنة بالرصيد المخزني، والتأكد من إجراءات السلامة في تخزين الأصناف.	رفع تقرير عن عملية المراجعة والفحص	تم مشاركة الإدارة في أعمال الجرد.		
			٩. فحص ومراجعة العهد الشخصية والتأكد من بياناتها المختلفة.	• عدد العهد الشخصية التي تم مراجعتها • رفع تقرير عن عملية المراجعة والفحص	تم فحص ومراجعة العهد الشخصية والتأكد من بياناتها المختلفة وتم رفع تقرير بذلك.		
			١٠. مراجعة أعمال المطبعة القضائية وفقاً للقوانين والأنظمة السارية.	رفع تقرير عن عملية المراجعة والفحص	لم يتم التنفيذ		لعدم توفر الإعتمادات المالية .

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٢. المشاركة في عملية تنمية الإيرادات وتحصيلها وتوريدها وتحسين بيئة الأعمال في عدد (٣٠) محكمة.	فحص ومراجعة عمليات تحصيل الإيرادات للتأكد من اكتمالها وتوريدها أولاً بأول وفقاً للدورة المستندية.	• مقدار المبالغ الموردة • مقدار المبالغ غير الموردة	تم فحص ومراجعة عمليات تحصيل الإيرادات للتأكد من اكتمالها وتوريدها أولاً بأول وفقاً للدورة المستندية وتم رفع تقرير بذلك.	١٠٠%	
			مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل أمناء الصناديق للتأكد من استيفائها للشروط القانونية.	• عدد الأمناء الذين تم مراجعة أعمالهم.	تم مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل أمناء الصناديق للتأكد من استيفائها للشروط القانونية وتم رفع تقرير بذلك لعدد (١٧) أمين صندوق وتم رفع تقرير بذلك.		
			مراجعة المبالغ المحصلة والموردة والتأكد من صحة التوريد مقارنة بالمبالغ المحصلة.	• مقدار المبالغ الموردة. • مقدار المبالغ المحصلة	تم مراجعة المبالغ المحصلة والموردة والتأكد من صحة التوريد مقارنة بالمبالغ المحصلة وتم رفع تقرير بذلك.		
			مراجعة الأمانات الموجودة في الصناديق والتأكد منها من واقع آخر جرد تم بهذا الخصوص.	• مقدار الأمانات الموجودة في الصناديق	تم مراجعة الأمانات الموجودة في الصناديق والتأكد منها من واقع آخر جرد تم بهذا الخصوص وتم رفع تقرير بذلك.		
			مراجعة أرصدة السلف المقيدة على الموظفين بالاسم والتأكد من قيام أمناء الصناديق بتحصيلها.	• مقدار أرصدة السلف. • مقدار السلف المحصلة	تم مراجعة أرصدة السلف المقيدة على الموظفين بالاسم والتأكد من قيام أمناء الصناديق بتحصيلها وتم رفع تقرير بذلك.		
		رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٤) قطاعات في الوزارة و(١٥) إدارة عامة فيها والمعهد العالي للقضاء بنسبة ٥٠% .	إجراء مراجعة لأعمال قطاع الشئون المالية والإدارية والإدارات العامة التابعة له للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري.	• رفع درجة الإلتزام بالقوانين من قبل (٤) قطاعات و (١٥) إدارة عامة بنسبة ٥٠% • رفع تقرير لوزير العدل • رفع تقرير لوزير العدل • رفع تقرير لوزير العدل • رفع تقرير لوزير العدل	تم إجراء مراجعة لأعمال قطاع الشئون المالية والإدارية والإدارات العامة التابعة له للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري وتم رفع تقرير بذلك	٢٠%	
			إجراء مراجعة لأعمال قطاع التخطيط والبنى التحتية والإدارات العامة التابعة له للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري.		لم يتم التنفيذ		بسبب عدم توفر الإعتمادات المالية .
			إجراء مراجعة لأعمال قطاع المحاكم والتوثيق والإدارات العامة التابعة له للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			إجراء مراجعة لأعمال المكتب الفني والإدارات العامة التابعة له للتأكد من مدى التزامها بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري.				
			إجراء مراجعة لأعمال المعهد العالي للقضاء للتأكد من مدى التزامه بالقوانين واللوائح النافذة ومدى الإلتزام بالضوابط الإدارية التي تحكم العمل الإداري.				
		رفع درجة الإلتزام بالقوانين واللوائح من قبل (٧) محاكم استئنافية والمحاكم التابعة لها (حجة – صعدة – تعز - والمحويت وعمران وريمة بنسبة ٥٠%.	١. تنفيذ زيارات ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف حجة والمحاكم التابعة لها.	• رفع درجة إلتزام (٢٤) محكمة وعدد (١٠٠) موظف بالقوانين واللوائح. • عدد المخالفات المكتشفة • رفع (٤) تقارير لوزير العدل.	تم مشاركة الإدارة ضمن لجان قطاع التوثيق والمحاكم.	٠%	
			٢. تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف صعدة والمحاكم التابعة لها.		لم يتم التنفيذ		عدم توفر الإعتمادات المالية
			٣. تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف تعز والمحاكم التابعة لها.				
			٤. تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف المحويت والمحاكم التابعة لها.				
			٥. تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف عمران والمحاكم التابعة لها.		لم يتم التنفيذ		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للمراجعة الداخلية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٦. تنفيذ زيارة ميدانية للتأكد من تطبيق القوانين واللوائح من قبل موظفي محكمة استئناف ريمة والمحاكم التابعة لها.				
			مراجعة المبالغ المحصلة والموردة والتأكد من صحة التوريد مقارنة بالمبالغ المحصلة.				
			مراجعة الأمانات الموجودة في الصناديق والتأكد منها من واقع آخر جرد تم بهذا الخصوص.		لم يتم التنفيذ		
			مراجعة أرصدة السلف المقيدة على الموظفين بالاسم والتأكد من قيام أمناء الصناديق بتحصيلها.				
		التحقق من مدى كفاية وكفاءة برامج التدريب والتأهيل التي تقدمها الإدارة العامة للتدريب والتأهيل.	مراجعة برامج التدريب للعام ٢٠١٩م	• عدد البرامج التي تم مراجعتها • رفع تقرير لوزير العدل	لم يتم التنفيذ	٠%	عدم توفر الإعتمادات المالية
			مراجعة برامج التأهيل للعام ٢٠١٩م				
			مراجعة برامج التدريب لعام ٢٠٢٠م				
			مراجعة برامج التأهيل لعام ٢٠٢٠م				

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	إنشاء عدد من مكاتب خدمات الجمهور في المحاكم الإستئنافية والابتدائية في المحافظات الرئيسية وتزويدها بالإمكانيات اللازمة.	تفعيل مكاتب ووحدات خدمات الجمهور في المحاكم والشعب الإستئنافية بأمانة العاصمة وتوفير الإمكانيات اللازمة	١. تحديد الأماكن المناسبة لإنشاء المكاتب في محكمة استئناف أمانة العاصمة والشعب المتخصصة.	• عدد المكاتب المنشأة والتي تقدم خدماتها للجمهور.	تم تحديد الأماكن المناسبة لإنشاء المكاتب في محكمة استئناف أمانة العاصمة والشعب المتخصصة.	٤٠%	
			٢. تحديد الإحتياجات والمتطلبات اللازمة لإنشاء وتفعيل المكاتب.		تم تحديد الإحتياجات والمتطلبات اللازمة لإنشاء وتفعيل المكاتب.		
			٣. الرفع بالإحتياجات والمتطلبات اللازمة لإنشاء وتفعيل عمل مكاتب خدمات الجمهور.		تم الرفع بالإحتياجات والمتطلبات اللازمة لإنشاء وتفعيل عمل مكاتب خدمات الجمهور.		
			٤. متابعة المعنيين برفد المحاكم بالإحتياجات اللازمة .		تم متابعة المعنيين وتم تحويله للإدارة المختصة بذلك الإدارة العامة للتجهيزات.		
			٥. توفير المتطلبات اللازمة وإجراء الربط الشبكي لمكاتب خدمات الجمهور.		لم يتم التنفيذ		بسبب عدم توفر الإعتمادات المالية.
			٦. رفع تقارير حول سير العمل في مكاتب خدمات الجمهور.				
٢	تحسين وتسهيل الخدمات القضائية المقدمة باتخاذ إجراءات تحد من الفساد وتيسر الوصول إلى العدالة.	تعليق اللافتات التحذيرية في المحاكم والنيابات.	١. إعداد دراسة حول نوعية وطبيعة وعدد وأماكن اللافتات المطلوبة.	• عدد اللافتات التي تم تعليقها.	تم إعداد دراسة حول نوعية وطبيعة وعدد وأماكن اللافتات المطلوبة.	٣٠%	بسبب عدم توفر الإعتمادات المالية
			٢. رفع الدراسة لوزير العدل للموافقة على نتائجها.		تم رفع الدراسة لوزير العدل للموافقة على نتائجها.		
			٣. تجهيز اللافتات التحذيرية المطلوبة،		لم يتم التنفيذ		
			٤. تعليق اللافتات التحذيرية في المحاكم والنيابات في الأماكن المخصصة لها.				
٣	تطوير وتحديث الإدارة القضائية وفق أسس علمية حديثة تسهم في الإرتقاء بالعمل القضائي وتحسين مستوى الخدمات القضائية المقدمة.	١. رفع مستوى الاستجابة لدى القطاعات والإدارات العامة في الوزارة بقيد المراسلات والمكاتبات عبر الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بنسبة (١٠٠%)	١. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة لتنفيذ اللوائح والتعاميم الوزارية المتعلقة بسير عمل الإدارة.	• تحقق استجابة القطاعات بنسبة (٨٠%)	تم مخاطبة القطاعات والإدارات العامة لتنفيذ اللوائح والتعاميم الوزارية المتعلقة بسير عمل الإدارة.	١٠٠%	
			٢. متابعة تفعيل العمل لدى القطاعات والإدارات العامة لقيد الصادر والوارد إليكترونياً لدى الإدارة العامة للسكرتارية ابتداءً..		تم متابعة تفعيل العمل لدى القطاعات والإدارات العامة لقيد الصادر والوارد إليكترونياً لدى الإدارة العامة للسكرتارية ابتداءً.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
			٣. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة بعدم التعاطي مع طالبي الخدمة مباشرة وحصر التعامل مع الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور صاحبة الإختصاص الأصيل.		تم مخاطبة القطاعات والإدارات العامة بعدم التعاطي مع طالبي الخدمة مباشرة وحصر التعامل مع الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور صاحبة الإختصاص الأصيل.		
		٣. كسب رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (١٠٠%).	١. الرفع لوزير العدل لإصدار تعميم وزاري ملزم بسرعة إنجاز معاملات المواطنين أولاً بأول.	• تحقق رضا جمهور المتعاملين مع الوزارة بنسبة (١٠٠%)	تم الرفع لوزير العدل لإصدار تعميم وزاري ملزم بسرعة إنجاز معاملات المواطنين أولاً بأول.	%٧٠	
			٢. متابعة الإدارات لإنجاز المعاملات حسب المحدد الزمنية.		تم متابعة الإدارات لإنجاز المعاملات حسب المحدد الزمنية.		
			٣. تسليم الردود لأصحابها في المواعيد المحددة		لم يتم التنفيذ		
		تفعيل العمل باستخدام النظام الإليكتروني في القطاعات والإدارات العامة والإدارات الفرعية والأقسام التابعة لها.	١. مخاطبة مركز معلومات القضاء بتنزيل النظام الإليكتروني في كافة الإدارات الفرعية والأقسام التابعة لها.	• تحقق العمل باستخدام النظام الإليكتروني للمراسلات بنسبة ١٠٠%.	تم مخاطبة مركز معلومات القضاء بتنزيل النظام الإليكتروني في كافة الإدارات الفرعية والأقسام التابعة لها.	%١٠٠	
			٢. الرفع لوزير العدل لإلزام القطاعات والإدارات العامة التابعة لها بتفعيل قيد الوارد والصادر على النظام الإليكتروني.		تم الرفع لوزير العدل لإلزام القطاعات والإدارات العامة التابعة لها بتفعيل قيد الوارد والصادر على النظام الإليكتروني.		
			٣. مخاطبة القطاعات والإدارات العامة بعدم التعاطي مع المعاملات والمراسلات ما لم تكن مقيدة إليكترونياً لدى الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور.		تم مخاطبة القطاعات والإدارات العامة بعدم التعاطي مع المعاملات والمراسلات ما لم تكن مقيدة إليكترونياً لدى الإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور.		
			٤. الرفع لوزير العدل لإلزام القطاعات والإدارات العامة بإدخال التوجيهات والأوامر إليكترونياً أولاً بأول ودون تأخير.		تم الرفع لوزير العدل لإلزام القطاعات والإدارات العامة بإدخال التوجيهات والأوامر إليكترونياً أولاً بأول ودون تأخير.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		استكمال تجهيز مقر الادارة العامة للسكرتارية وخدمات الجمهور بالمبنى الجديد.	الرفع لوزير العدل لتوجيه الجهات المختصة باستكمال إجراءات تجهيز مقر الإدارة العامة للسكرتارية. متابعة الجهات المختصة لتنفيذ التوجيهات. متابعة الجهات المختصة لاستكمال عملية التجهيزات. رفع تقرير نهائي حول الموضوع.	• تجهيز مقر الإدارة العامة الجديد. • رفع تقرير لوزير العدل.	لم يتم التنفيذ	٠%	عدم توفر إعتمادات مالية لإستكمال تجهيز المقر.

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تنمية الشعور بالواجب الوطني لقيادات وكوادر السلطة القضائية.	تفعيل الكوادر في رفع الوعي الوطني وتماسك الجبهة الداخلية من خلال سلسله من الأنشطة الموجهة.	١. عقد أمسيات كل يوم أربعاء من كل أسبوع طوال العام.	• عدد الأمسيات - عدد الندوات - عدد الدورات الثقافية (العدد١٢)	تم تنفيذ (١٢) صباحية .	١٠٠٪	
		تسيير قوافل الدعم للجبهات.	١. إقامة ندوات توعوية بضرورة دعم الجبهات .	• خمس قوافل دعم (قافلة لكل جهة)	تم تنفيذ عدد من الندوات التلفزيونية والإذاعية .	١٠٠٪	
			٢. تحفيز الموظفين بالمشاركة في بالتبرعات لدعم الجبهات.		تم الرفع لمعالي الوزير وتم إحالتها إلى القطاع المالي والإداري.		
			٣. تمرير كشف التبرعات مع مشاركة الموظفين في ذلك.				
			٤. الترتيب مع الجهات المعنية لاستلام قوافل الدعم.				
		إقامة معارض الصور لشهداء أعضاء ومنتسبي السلطة القضائية، وإحياء ذكراهم.	١. تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالشهداء.	• معرض واحد مشترك.	تم التنفيذ والتحديث أولاً بأول.	١٠٠٪	
			٢. طباعة الصور الخاصة بالشهداء.		تم طباعة الصور الخاصة بالشهداء في شهر يناير من العام ٢٠٢٠م.		
			٣. إعداد وترتيب المعرض.		تم تحديث المعرض الدائم بالمعهد.		
			٤. تدشين المعرض من قبل قيادات الوزارة.		تم تدشين المعرض من قبل قيادات الوزارة.		
			٥. إقامة حفل تكريمي لأسر الشهداء.		تم إقامة حفل تكريمي لأسر الشهداء.		
			٦. زيارة روضة الشهداء.		تم زيارة روضة الشهداء.		
		الزيارات الميدانية للمرابطين والجرحى وأسر الشهداء والجرحى.	١. تقديم الدروع والهدايا والمؤاساة لأسر الشهداء.	• زيارتين.	تم تقديم الدروع والهدايا والمؤاساة لأسر الشهداء.	١٠٠٪	
			٢. زيارة قيادة الوزارة للجرحى في المستشفيات .		تم زيارة قيادة الوزارة للجرحى في المستشفيات .		
			٣. تقديم الهدايا للجرحى وأسر الشهداء وإقامة حفل تكريمي لهم.		تم تقديم الهدايا للجرحى وأسر الشهداء وإقامة حفل تكريمي لهم.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		إطلاق مشروع لدعم أسر شهداء السلطة القضائية.	إعداد آلية عمل متكاملة لدعم أسر الشهداء. رفع الالية لوزير العدل موافقة الوزير على الآلية وبدء العمل بها.	• عدد اسر الشهداء الحاصلة على الدعم (مشروع واحد للسلطة القضائية).	تم إعداد آلية عمل متكاملة لدعم أسر الشهداء. تم رفع الالية لوزير العدل قيد الإطلاع والمراجعة .	٩٠٪	
٢	مواجهة آثار العدوان الغاشم على العمل القضائي وهيئات وأجهزة القضاء وبناها التحتية.	١. نشر المعلومات والبيانات حول الأضرار التي لحقت بالهيئات والأجهزة القضائية والعمل القضائي وكشفها.	١. المشاركة في رصد وتوثيق الأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية وموظفيها عبر التصوير الفوتوغرافي والفيديو.	• عدد الزيارات الميدانية. • عدد المباني التي تم توثيقها.	يتم النشر بكل ما يتم موافاتنا به وقد تم النزول فيما مضى وفي حال أستجد سيتم التغطية.	١٠٠٪	
			٢. بيان آثار العدوان وطبيعة الأضرار التي لحقت بالقضاء جراء العدوان في وسائل الأعلام المختلفة (مقروءة – مسموعة – مرئية).	• عدد المقالات المنشورة في وسائل الإعلام.	تم تنفيذ أثار الأضرار بالإذاعة والتلفزيون والصحف ببرامج خاصة وعامة .		
			٣. الإعداد والتحضير وإقامة معرض صور عن الأضرار وآثار العدوان على هيئات وأجهزة القضاء ومنتسبي السلطة القضائية.	• معرض الصور.	تم عرض الصور بالمعرض الدائم عن بشاعة العدوان بالمعهد العالي للقضاء ويتم تحديثه بحسب المستجدات		
			٤. إقامة مؤتمر صحفي حول جرائم العدوان والأضرار التي لحقت بالسلطة القضائية وأعضائها.	• تنفيذ المؤتمر الصحفي.	تم إعداد الترتيبات الا أنه وفي اللحظات الأخيرة تم إيقاف كل الفعاليات بسبب جائحة كورونا.		
		٣. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة أسبوع الشهيد والذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية	١. إعداد جدول بأسماء الشهداء من منتسبي السلطة القضائية.	• عدد الفعاليات المنفذة.	تم إعداد الكشوفات والجداول.	١٠٠٪	
			٢. تنظيم فعاليات خاصة بمناسبة الذكرى السنوية لشهداء السلطة القضائية وفقاً للمواعيد المحددة في الجدول.		تم إقامة حفل مركزي لذكرى أسبوع الشهيد مع سائر المؤسسات.		
			٣. تنظيم فعالية بمناسبة اسبوع الشهيد.		تم تنظيم وتنفيذ الفعالية بالمركز الثقافي.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية ٢٠٢٠م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٤. القيام بعدد (١٢) زيارة ميدانية للجرحى واسر الشهداء والنازحين من منتسبي القضاء جراء العدوان الغاشم.	١. إعداد كشف بأسماء الجرحى واسر الشهداء والنازحين. ٢. إعداد جدول لزيارة الجرحى واسر الشهداء والنازحين. ٣. تنفيذ الزيارات بحسب الجدول.	• عدد الزيارات لأسر الشهداء والجرحى والنازحين.	تم إعداد كشف بأسماء الجرحى واسر الشهداء والنازحين. تم إعداد جدول لزيارة الجرحى واسر الشهداء والنازحين. تم تنفيذ الزيارات بحسب الجدول.	٪١٠٠	
٣	نشر الوعي القانوني والقضائي في المجتمع بما يساهم في تنمية احترام القانون وقدسية ومكانة القضاء وإبراز دورة وإنجازاته وكشف وفضح جرائم العدوان	١. الإعداد والتحضير لعقد (٢١) حلقة ولقاء تلفزيوني وإذاعي توعوي.	١. تنفيذ عدد (٨) حلقات إذاعية من برنامج وقفه مع القانون . ٢. تنفيذ عدد (٨) حلقات إذاعية من برنامج مصطلحات قضائية. ٣. تنفيذ عدد (٥) لقاءات تلفزيونية وإذاعية لقيادة الوزارة لاطلاع المجتمع بأخر المستجدات على الساحة القضائية.	• عدد الحلقات الإذاعية المنفذة. • عدد اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية	تم تنفيذ عدد (٨) حلقات إذاعية من برنامج وقفه مع القانون . تم تنفيذ عدد (٨) حلقات إذاعية من برنامج مصطلحات قضائية. تم تنفيذ عدد (٥) لقاءات تلفزيونية وإذاعية لقيادة الوزارة لاطلاع المجتمع بأخر المستجدات على الساحة القضائية.	٪١٠٠	
		٢. بث مواد توعوية عبر موقع القضائية نت والمواقع الإلكترونية الأخرى عن أعمال الوزارة والمستجدات على الساحة القضائية.	١. تغذيت موقع القضائية نت بأنشطة وفعاليات الوزارة والسلطة القضائية والأخبار والكتابات والمقالات والمقابلات. ٢. إعداد الأخبار والتحقيقات الصحفية ونشرها. ٣. نشر القرارات والمنشورات والتعاميم الوزارية الصادرة عن الوزارة. ٤. نشر التقارير الخاصة بجرائم العدوان على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وبناها التحتية.	• عدد المواد التوعوية المنشورة. • عدد التقارير الخاصة المنشورة.	تم تغذيت موقع القضائية نت بأنشطة وفعاليات الوزارة والسلطة القضائية والأخبار والكتابات والمقالات والمقابلات. تم إعداد الأخبار والتحقيقات الصحيفة ونشرها. تم نشر القرارات والمنشورات والتعاميم الوزارية الصادرة عن الوزارة. تم نشر التقارير الخاصة بجرائم العدوان أول بأول على هيئات وأجهزة السلطة القضائية وبناها التحتية.	٪١٠٠	

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٣. الإعداد والتحضير لعقد (٨) لقاءات إذاعية وتليفزيونية للمساهمة في رفع مستوى الوعي المجتمعي بالقوانين والإجراءات القانونية لرفع الدعاوى في جرائم العدوان.	١. التوعية بالإجراءات الصحيحة لرفع الدعوى أمام المحاكم وطريقة التصحيح لها والطرق القانونية للاعتراض على رفض القاضي للدعوى .	• عدد المقالات التوعية المنشورة. • عدد الحلقات الإذاعية. • عدد اللقاءات التليفزيونية.	تم التوعية بالإجراءات الصحيحة لرفع الدعوى أمام المحاكم وطريقة التصحيح لها والطرق القانونية للاعتراض على رفض القاضي للدعوى .	١٠٠٪	
			٢. التوعية بالأسباب والمبررات التي تمنح أي طرف من طرفي النزاع حق رد القاضي.		تم التوعية بالأسباب والمبررات التي تمنح أي طرف من طرفي النزاع حق رد القاضي.		
			٣. التوعية بالإجراءات القانونية اللازمة لإقامة الدعاوى في جرائم العدوان عبر الصحف الرسمية والمواقع الإليكترونية المختلفة.		تم التوعية بالإجراءات القانونية اللازمة لإقامة الدعاوى في جرائم العدوان عبر الصحف الرسمية والمواقع الإليكترونية المختلفة.		
			٤. تنفيذ (٤) حلقات إذاعية لتوعية المواطنين بالإجراءات اللازمة لرفع الدعوى في جرائم العدوان.		تم التنفيذ والمشاركة في برامج تلفزيونية وإذاعية لأكثر من (٨) حلقات إذاعية.		
			٥. تنفيذ (٤) لقاءات تليفزيونية لتوعية المواطنين بالإجراءات اللازمة لرفع الدعوى في جرائم العدوان.		تم تنفيذ أكثر من (٨) لقاءات تليفزيونية لتوعية المواطنين بالإجراءات اللازمة لرفع الدعوى في جرائم العدوان.		
٤	التغطية الإعلامية الشاملة لكافة الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها الوزارة والأجهزة التابعة لها.	٤. إجراء تغطية شاملة لكافة الفعاليات واللقاءات التي تقوم بها الوزارة والتي تنشرها الصحف والمواقع عن القضاء والمحاكم.	١. إعداد التقارير والأخبار الصحفية عن الفعاليات التي تقيمها الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.	• عدد الفعاليات التي تم تغطيتها اعلاميا • عدد التقارير المنشورة • رفع عدد (٣٦) ملف صحفي لقيادة الوزارة.	تم إعداد التقارير والأخبار الصحفية عن الفعاليات التي تقيمها الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.	١٠٠٪	
			٢. إعداد ملخصات للقاءات والمقابلات التي تتم في الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.		تم إعداد ملخصات للقاءات والمقابلات التي تتم في الوزارة ونشرها في وسائل الإعلام المختلفة.		
			٣. إعداد ملف صحفي يومي بما ينشر عن الوزارة والمحاكم وهيئات وأجهزة القضاء والقضايا المعروضة أمام المحاكم والنيابات ورفعة لقيادة الوزارة.		تم إعداد ملف صحفي يومي بما ينشر عن الوزارة والمحاكم وهيئات وأجهزة القضاء والقضايا المعروضة أمام المحاكم والنيابات ورفعة لقيادة الوزارة وتم رفع (٢٥) ملف صحفي.		

التقرير التقييمي السنوي للإدارة العامة للعلاقات والتوعية القضائية ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		٥. استقبال وتوديع الوفود الزائرين للوزارة	١. التواصل مع الجهات المختصة لمعرفة مواعيد قدوم الوفود إلى الوزارة. ٢. استقبال ومرافقة الوفود إلى الأماكن المخصصة للإجتماعات. ٣. توديع الوفود، وإعداد الأخبار الصحفية الخاصة بالمقابلات.	• عدد الوفود التي تم استقبالها وتوديعها.	لا يوجد وفود بسبب العدوان . يتم إستقبال الوفود الوطنية نواب رئيس الوزراء ونواب وزراء وقيادات عسكرية . تم توديع الوفود، وإعداد الأخبار الصحفية الخاصة بالمقابلات.	١٠٠%	
		٦- المشاركة في التنظيم والترتيب لعقد عدد (٨) فعاليات التي ستقيمها الوزارة.	١. استقبال طلبات تنظيم الفعاليات من الجهات المختصة. ٢. تجهيز أماكن إقامة الفعاليات وترتيبها. ٣. استقبال المشاركين وارشادهم الى أماكن الفعاليات. ٤. إعداد ونشر الأخبار الصحفية عن الفعاليات.	تنظيم عدد (٨) فعاليات	يتم التنسيق لكافة الفعاليات. يتم التنسيق والتجهيزات للفعاليات. تم استقبال المشاركين وارشادهم الى أماكن الفعاليات. تم إعداد ونشر الأخبار الصحفية عن الفعاليات.	١٠٠%	
		٧. تفعيل موقع مستشارك القانوني لتقديم الخدمات الإستشارية إليكترونياً	١. إعادة تفعيل الموقع وتطويره. ٢. إجراء مراجعة شاملة للموقع. ٣. تدشين العمل بالموقع.	• تدسين العمل بموقع مستشارك القانوني. • عدد الاستشارات المقدمة.	تم إعادة تفعيل الموقع وتطويره. تم إجراء مراجعة شاملة للموقع. تم تدشين العمل بالموقع حيث وصل عدد الزوار (١٥٩,٠٤٧,٧٩١)مليون.	١٠٠%	
		٩. إصدار الصحيفة القضائية.	١. إعداد وتجهيز المواد الصحفية. ٢. إجراء عملية الإخراج الصحفي. ٣. طباعة الصحيفة القضائية. ٤. توزيع الصحيفة القضائية.	• إصدار عدد (١٢) عدد من الصحيفة القضائية. • توزيع عدد (٣٦٠٠) نسخة من الصحيفة القضائية.	تم إعداد وتجهيز المواد الصحفية. تم إجراء عملية الإخراج الصحفي. تم طباعة الصحيفة القضائية. تم توزيع الصحيفة القضائية.	١٠٠%	

التقرير التقييمي السنوي لوحدة مكافحة غسل الأموال

التقرير التقييمي السنوي لوحدة مكافحة غسل الأموال للعام ٢٠٢٠م							
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
١	تعزيز دور وزارة العدل في مكافحة الفساد وغسل الأموال والعمل على تصحيح الإختلالات بالوزارة والمحاكم	إعداد وإصدار الدليل الإرشادي التفصيلي لمكافحة غسل الأموال للموثقين والأمناء.	١. تجميع القوانين واللوائح والتعليمات الأساسية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	صدور الدليل الإرشادي.	تم تجميع القوانين واللوائح والتعليمات الأساسية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	١٠٠%	
			٢. إعداد الهيكل الخاص بالدليل الإرشادي وتقسيماته.		تم إعداد الهيكل الخاص بالدليل الإرشادي وتقسيماته.		
		إعداد وإنجاز قاعدة بيانات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	١. إعداد تعميم للمحاكم في مختلف محافظات الجمهورية لغرض الحصول على الإحصائيات الخاصة بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقضايا الخطيرة.	• عدد المحاكم التي تم التعميم عليها. • عدد جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • تدشين قاعدة البيانات.	- تم إعداد مشروع التعميم للمحاكم في مختلف محافظات الجمهورية لغرض الحصول على الإحصائيات الخاصة بقضايا غسل الأموال.	٤٠%	لم يصدر التعميم للمحاكم بسبب أن التعميمات للمحاكم تصدر من مجلس القضاء الأعلى وسيتم رفع الموضوع للمجلس لاحقاً.
			٢. تجميع الإحصائيات وفرزها وتنظيمها.		لم يتم التنفيذ		
			٣. إعداد تقرير بالإحصائيات ونوعية الجرائم التي تتضمنها الإحصائيات.		تم إعداد نموذج مصفوفة بالبيانات المطلوبة حول قضايا غسل الأموال في المحاكم.		
			٤. إعداد التصنيف الخاص بالجرائم وإرساله للإدارة العامة لمركز المعلومات.		لم يتم التنفيذ		
			٥. إعداد كشف يتضمن نوعية الإحصائيات المطلوبة.		لم يتم التنفيذ		
		تعيين مسئول التزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوزارة	١. إعداد العرض الخاص بترشيح مسئول الالتزام بديوان عام وزارة العدل بالتشاور والتنسيق مع الإدارة العامة للتوثيق.	صدور قرار التعيين.	تم إعداد العرض الخاص بترشيح مسئول الإلتزام بديوان عام وزارة العدل بالتشاور والتنسيق مع الإدارة العامة للتوثيق.	١٠٠%	
			٢. رفع الترشيح لوزير العدل.		تم رفع المشروع لوزير العدل.		
			٣. إعداد مشروع قرار التعيين لمسئول الإلتزام.		تم إعداد مشروع قرار تعيين لمسئول الإلتزام من قبل الشئون القانونية .		
			٤. صدور القرار الوزاري بتعيين مسئول الإلتزام.		تم صدور القرار الوزاري بتعيين مسئول الإلتزام.		

التقرير التقييمي السنوي لوحدة مكافحة غسل الأموال للعام ٢٠٢٠م						
م	الهدف الإستراتيجي	الهدف التشغيلي	وسائل التنفيذ	مؤشرات القياس	ما تم تنفيذه	نسبة التنفيذ	أسباب عدم التنفيذ
		تكليف عدد (١٠) مسئول امتثال لمكافحة غسل الأموال في مكاتب التوثيق في المحافظات	١. إعداد العرض الخاص بترشيح مسئولي الإمتثال بمكاتب التوثيق بالمحافظات بالتشاور والتنسيق مع الإدارة العامة للتوثيق.	• صدور قرار التكليف • تكليف (١٠) مسئول امتثال في المحافظات.	تم إعداد العرض الخاص بترشيح مسئولي الإمتثال بمكاتب التوثيق بالمحافظات بالتشاور والتنسيق مع الإدارة العامة للتوثيق.	%١٠٠	
			٢. رفع الترشيح لمعالي وزير العدل.		تم رفع الترشيح لمعالي الوزير.		
			٣. إعداد مشاريع تكليف لمسئولي الإمتثال.		تم إعداد مشروع القرار لمسئولي الإمتثال من قبل الشئون القانونية.		
			٤. صدور التكليفات.		تم صدور قرار التعيين من قبل معالي وزير العدل.		